كاظم الموسوي

زمن الغضب العربي

الثورات الشعبية الجديدة



زمن الغضب العربي

الثورات الشعبية الجديدة

الكتاب: زمن الغضب العربي

المؤلف: كاظم الموسوي

الطبعة: الثانية

تاريخ النشر: شتاء 2012

عنوان البريد الالكتروني والمدونة للكاتب:
kalm2011@live.co.uk
www.kadhimmousawi.blogspot.com

هذه الطبعة

هذا الكتاب

الطبعة الثانية من الكتاب مزيدة ومنقحة كما يكتب عادة في مثل هذه الحالات. فقد صدرت الطبعة الأولى مؤرخة بربيع 2011، ووزعت الكترونيا على قوائم أصدقاء ومواقع الكترونية عربية عديدة. ولكن لابد من القول ان الجديد في الكتاب هو ما أضيف من مقالات كتبت ونشرت بعد صدوره، مواكبة لما حصل وما سبق، هي وراء إصدارها وتغطية الحراك والانتفاضات والثورات العربية وتقديم رؤية متواصلة عنها.

في كل الأحوال ما جرى من متغيرات وتطورات تؤكد على قراءتنا لما حصل في العالم العربي ولنا الأمل ان يتم العمل بما تمناه وأمله من بذل دمه وجهده في سبيل التغيير والانتفاض والثورة.

أرواح الشهداء والشهيدات في ساحات النضال والتغيير.. وكل من يواصل الطريق الثوري من اجل الغد المنشود والمستقبل الجميل.... ترفرف في هذه الصفحات

زمن الغضب العربي

في الثورات الشعبية الجديدة

كتبت هذه المقالات قبل اندلاع الثورات الشعبية العربية في أكثر من بلد عربي وبعده طبعا. وبديهي طرحت آراء وأفكارا لإرهاصات التحول والتغيير، ونقلت عن مخاض الصراعات في فئات وطبقات المجتمعات العربية، وعوامل الانتفاضة والغضب الشعبي. كما عكست ما بشرت به الثورات وروح الغضب التي انتشرت وسط الجماهير العربية، ونضج الوعي السياسي والحراك الشعبي. لاسيما بعد انجاز مكسبها الأول والرئيس في إزاحة رأسي نظامين ديكتاتوريين في تونس ومصر (لحد صدور الكتاب وتاريخ نشره)، وهي مهمة كبيرة في حسابات التغيير والانتفاضة والثورة. والبقية تتوالى حسب ظروف ومتغيرات الأوضاع والتحديات التي تواجه منطقيا هذه التحولات الثورية وصعود أسهم الخيارات الشعبية ووهج الديمقراطية العربية من الداخل العربي وبإرادات عربية وتضحيات عربية ودماء زكية، دفعت ثمنا غاليا للحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والكرامة والمستقبل الأفضل.

اتسمت هذه الثورات عموما بسمات خاصة وصفات تمتعت بها لأول مرة في تاريخ العرب المعاصر. لقد

كسرت حواجز الخوف والرعب التي كانت تعيش عليها الأنظمة الاستبدادية المتسلطة على رقاب الشعوب العربية. وبينت هشاشة تلك السلطات القمعية وممارساتها الدموية وفضحت أجهزة أمنها وإرهابها وإرعابها وصدمتها للناس وأساليب السجون والتعذيب والمحاكمات والقضاء وغيرها من إجراءات تلك السلطات المنهارة.

قامت الثورات بأساليب سلمية واحتجاجات ميدانية وتظاهرات واعتصامات مدنية وصمود أسطوري رافعة شعاراتها المطلبية والوطنية التي واجهت بها السلطات وحسب تطورات المسيرة النضالية الجماهيرية، معلنة إمكانيات كبيرة لإرادة الشعوب في اجتراح معجزات التغيير عمليا وإنهاء الاستبداد والعنف والرعب الرسمي وسطوة الأجهزة التسلطية. واستثمرت ما تيسر لديها من تطورات الثورات التقنية والاتصالات الحديثة، شبكات وبرامج وفضائيات، لخدمة انجازها. كما تمكنت من تحييد مؤسسة القوات المسلحة واستفادت من انحيازها وحمايتها لها، خاصة في تونس ومصر وما ينتظر في باقي البلدان الثائرة. وهي بهذه الأساليب وطبيعتها أصبحت نماذج متميزة للثورات الشعبية والتحولات الثورية الجديدة في العالم. أعادت اسم العرب والعروبة والثورة والتغيير إلى قاموس السياسة والاستراتيجيات الدولية.

كشفت الثورات مديات الفساد الرهيب التي كانت تعشش فيها مؤسسات الحكم والاستبداد الحكومية، والنهب في ثروات الشعب وسرقة خيراته وتبديد طاقاته وإمكاناته الوطنية والخضوع لضغوط السياسات الخارجية ورهن مستقبل الوطن بالاتفاقيات والتعاقدات التي تخدم مصالح الغرب ومؤسساته الاحتكارية والهدر العام في كل ممتلكات الشعب والوطن.

أعلنت الثورات الشعبية العربية بوضوح محليتها وهويتها الوطنية والقومية والإنسانية، وتخلصها من ارتهان الأنظمة الخارجية واندفاعاتها المعروفة، وتم اندلاعها في أوساط الشباب، الجامعي والعمالي، دليلا عليها، وشارة لها في ان اغلب مطالبها مهنية ووطنية عامة، حيث تعاني أغلبية منها من كبت للحريات وتهميش وظلم وبطالة وفقر وحرمان من حقوق التعبير والتظاهر والتنظيم السياسي والنقابي وتبحث بكل الوسائل الممكنة عن فرصة عمل كريمة ترد بها على أوضاعها المعاشية المتردية وضغوط الحياة اليومية، وتداوي بها الاستبداد والفساد الذي يستفز كرامتها وإنسانيتها. فلم تعد الأوضاع الحياتية اليومية مطاقة ولا الصمت أو السكوت والانتظار أمامها ممكنا. متسامية في عنفوانها على الانتماءات والهويات الفرعية وداعية بوضوح إلى دولة مدنية ومواطنة حضارية متواصلة مع التراث والآفاق الإنسانية الجديدة. ثم شحنتها أساليب

الاستبداد والقمع الدموي بطاقات التصدي وتحدي الموت أمامها. فما كانت من شرارة محمد البوعزيزي الذي ضحى بجسده وروحه إلا بداية صارخة وصورة كبيرة للواقع المأساوي الذي فرض صور الاحتجاج والغضب العربي، وكذلك كانت صورة تعذيب وموت خالد سعيد في الإسكندرية المصرية شهادة أخرى ونموذجا لدفع الشباب إلى الدفاع عنه وعن حقه في حياة كريمة في بلاده، مع المطالبة بحقوقهم المشروعة، وكيلا تتكرر حالته والعبور على جثته بهدوء القتلة ولصوص الأنظمة الدكتاتورية الإرهابية التي تعفنت كراسيها ومطامعها.

وضّحت هذه الثورات طبيعة تلك الأنظمة وطول عمرها ومسيرة استبدادها، ونهبها للثروات الوطنية والفساد والإفساد فيها. مبينة ان السلطات لم تعد قادرة بعد على الحكم بنفس أساليبها السابقة ولم يعد الشعب متحملا ما عليه وضعه. فنضجت اللحظة التاريخية للتراكم الكمي لأسباب الانتفاضة والثورة. فمن كان يقدر أو يعد سنوات حكم الرئيس التونسي الهارب زين العابدين بن علي والثروات التي سرقها وعائلته من بلاده، ومثله حكم الرئيس المصري المتخلي عنه، محمد حسني مبارك وعائلته، قبلها، ومن كان يعرف الأرقام الفلكية فيها، وكيف حدث كل ذلك، وصمت عليه أو سكت عنه طيلة تلك الفترة؟. ومثل هذه الصورة الكارثية

تتكرر هي الأخرى عن الحكام الدكتاتوريين في غيرها من البلدان العربية بما لا يختلف كثيرا. لاسيما وان الملايين من أبناء الشعوب العربية يعيشون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع، لاسيما في بلدان النفط والثروات الهائلة، وهي شاهد صارخ على ظلم واستبداد السلطات التي تفرغت للفساد ونسيت تلبية أية حاجات رئيسية أو خدمات أساسية.

أنجزت الثورات الشعبية الجديدة مكاسب عديدة ووضعت الإشارات على الطرق العامة للتغيير، ومواكبة التطورات العلمية والاجتماعية والبرامج الحديثة وغيرها. وفي الوقت نفسه تتحمل مصيرها الآن، مدركة صعوبة التحديات وجسامة المهمات. ولاسيما من داخلها، من محاولات الاستحواذ أو الاستئثار من تيارات معينة فيها أو من اتجاهات أخرى لا تؤمن بمسيرتها الطبيعية وبالتغيير الشامل للأنظمة الدكتاتورية. وبلا أدنى شك تراقب بحذر مخططات الأعداء لها من كل الجهات والمصادر. وهو ما تقوم به القوى المتضررة منها، والتي مازالت مراهنة على تحالفاتها مع القوى الاستعمارية والرجعية، محلية أو عربية مجاورة، وحتى الأجنبية، وتسعى عليه الآن للالتفاف عليها أو اختطافها وإحاطتها بما يستوعبها ويغير في اتجاهاتها الثورية وحرفها عن مسيرتها الشعبية واسترداد ماخسرته فيها بطرق أخرى طبعا

وحتى بأساليبها الدموية أيضا، كما جرى ضد التحركات الشعبية في البحرين مثلا، وكذلك مسيرات التغيير في ليبيا واليمن إلى حد ما... ولكن قاطرة الثورات انطلقت ومن الصعب عودتها إلى الخلف بعد، دون تفعيل التغيير والإصلاح والتحديث والانطلاق إلى زمن عربي جديد.

لندن 2011/3/31 كاظم عيسى الموسوي

الإرهاصات... مقدمات التغيير

الحراك الشعبي والتغيير في العالم العربي

يشهد العالم العربي منذ سنوات قليلة ماضية ظواهر جديدة - قديمة عليه، أو تباعدت فعالياتها المؤثرة، أو تقادمت أحداثها التاريخية، حتى سميت أنها من أيام ذلك الزمن الجميل. زمن الصوت العربي الذي يهز الشارع العربي من بغداد إلى تطوان، ومن المحيط إلى الخليج. شملت هذه الظواهر قطاعات واسعة من هيئات «المجتمع المدني»، اتخذت تسمية الحراك الشعبي في أغلب بلدان العالم العربي، ولو مارسته فئات معينة. ورغم ذلك لم يأخذ هذا الحراك الشعبي مداه الواقعي والمطلوب. إذ انه لم يتطور ويتقدم مشروعا سياسيا أو حركة إصلاحية، بل في الأعم الأغلب، هو رد فعل على ظلم وجور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، داخلي في أكثر الأوقات وخارجي مترابط مع الداخلي أحيانا. وكما هو معروف طبعت هذه الظواهر أشكالا متعددة من الحراك الجديد لظواهر معروفة في مراحل التحرر الوطني من الاستعمار والاستبداد في تاريخ العالم العربي.

متابعة هذه الظواهر في العالم العربي للسنوات الأخيرة، تعطي صورا بارزة، من بينها صورة الإصرار والتضحية لدى أصحابها في المطالبة والاستمرار فيها من أجل مصالحها الآنية، أو المحفزة لها، في حل، أو إيجاد حل لها، وتعميدها بالدم والروح فعلا لا لفظا

ولافتات مسبقة الإخراج. ومنها صورة غياب القيادة الموجهة والقادرة على تنظيمها وتطويرها وإيصالها إلى مداها المطلوب. ومنها صورة القمع والإرهاب الرسمي لها والمنع والتشويش عليها إعلاميا ورسميا. هذه الصور المتعددة تكشف أزمة التغيير في العالم العربي، وأزمة آل النظام العربي الرسمي وارتهانه وأساليب الحكم والممارسات الوحشية التي تجابه بها مثل هذه الظواهر. إلا أن تصاعدها واستمرارها دفع ببعض الإعلام وأصحاب الرأي الحديث عنها كحراك شعبي، عبر عنه في أشكال متعددة ومختلفة، من بيانات الاحتجاج والنصح والإشارة والإرشاد إلى التظاهر الواسع والإضراب المحدد والاعتصام المؤقت. وحتى هذه الأشكال الأولية للغضب الشعبي ووجهت بعنف رسمي وبالرصاص الحي، فاستشهد في أكثرها شهداء أبرياء مسالمون أردوا مع غيرهم وأمثالهم رفع صوتهم ضد سياسات الاضطهاد والاستغلال والاستبداد والتفرد في الحكم والقرار والثروات والعمران والخنوع للقوى الاستعمارية والامبريالية والمعادية لها.

تفاقم الأزمات يمنح في الوقت نفسه، فرصا لخروج هذه الصور للحراك الشعبي وتنوعها، حسب ظروفها وإمكانياتها وقدرات القائمين بها، ويفضح ممارسات العنف البوليسي ضدها والتشابك بين الشعارات الرسمية والانتهاكات الصارخة في مضامينها. ويبقى الحراك

الشعبي بكل الأحوال تعبيرا عن طبيعة الأوضاع القائمة وحدة الاختناق السياسي والفساد والنهب الاقتصادي وغياب برنامج ومنهج التغيير. ومهما كانت طبيعته تظل مطالبه قائمة واتجاهاته مرغوبة وسياق امتداداته الشعبية مطلوبة. إذ إن إعلان نقابات عمال النفط العربية إضرابا في أي بلد عربي تعكس مدى الاستغلال والنهب والتمايز الطبقي والتجويع الذي يمارس رسميا، ويتحكم في المصالح الوطنية الإستراتيجية، وينتهك السيادة الوطنية والمشاركة الشعبية في بناء الوطن والحفاظ على ثروات ومستقبل أجياله. ويصبح هذا الإضراب إنذارا مبكرا ومؤشرا واضحا لوصول الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى مستوى الاضطرار إليه، واستعماله وسيلة للاحتجاج. كما أن حصره محليا وابتعاد الهيئات الأخرى، المشاركة مع نقابات العمال في التوجهات والمصالح، كالأحزاب السياسية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها، وطنيا وقوميا، يسيء لها ويضعف روح التضامن الشعبي ويبهت غايته الرئيسية عند آل النظام الرسمي والشركات الأجنبية المحروسة بالقواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية الخطيرة والمنظمة للنهب والاستغلال الاستعماري بأشكاله القديمة والجديدة وما بعد الجديدة!. فكيف سيكون عليه الأمر إذا تضامنت معه كل النقابات والاتحادات والمنظمات وساندت المطالب العادلة والحقوق المشروعة له ولغيره من الاحتجاجات

والحراك العام؟. مثله أيضا تظاهرات الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل واعتصامهم في الساحات العامة أمام مباني البرلمانات أو المجالس الوطنية (!) ووزارات التربية أو العمل. فهي مؤشر آخر على الفوضى السياسية وغياب التخطيط الرسمي والتنمية البشرية وضياع الجهود وتضييع الطاقات والإمكانات الوطنية الفعلية التي ترنو للمساهمة في بناء البلاد وتقدم المجتمع. وتعكس أيضا عن سعة الآفة المدمرة، ألا وهي البطالة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأخلاقية، وتداعياتها في المؤسسات الأخرى، لاسيما الإنتاجية منها، أو التي تعمل في إطارات التنمية والتحديث على مختلف الصعد. كما تزيد هذه الظاهرة المخربة في التفاوت الاجتماعي ونسب الفقر والتطرف والتمايز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أيضا.

قبل سنوات، هبت طبقات شعبية واسعة في أكثر من بلد عربي وطالبت بتوفير الخبز والخدمات الضرورية وسميت تلك الهبات بانتفاضات الخبز وعادت من جديد تلك الهبات لأسباب مشابهة. لاسيما بعد تدخل البنك الدولي في رسم سياسات الاقتصاد الوطني ودفع آل النظام الرسمي إلى بيع القطاع العام ومؤسسات الخدمات العامة ورفع الأسعار لكل الضروريات للطبقات الشعبية الكادحة والمتوسطة. هذا فضلا عن تشديد آلات القمع والاستبداد وكم الأفواه وتعميم السجون

والمعتقلات وقرارات المنع والحرمان، مما أصبحت سمة بارزة في الطغيان العام والتحكم الدكتاتوري الذي أفقد العالم العربي الكثير من فرص التنمية البشرية والحكم الرشيد وتمكين المرأة واحترام حقوق الإنسان وتطوير البلدان وتعزيز المواطنة والتقدم التقني والحضاري.

في هذا المجال أصبح تغيب الحاجات الضرورية شرارة لانطلاق الهبات ونفاد الصبر وطاقات التحمل الشعبي، وهذا ما حصل بشأن ما أطلق عليه في بلاد الرافدين والبترول والخيرات الطبيعية التي لا تعد ولا تحصى، مثلا بانتفاضة الكهرباء، وهي حالة تثير أكثر من سؤال عن طبيعة السلطة المتحكمة والفساد المستشري فيها والأجهزة المسؤولة عن الإدارة والتجهيز والقرار. كما وفي بلدان أخرى عرف بأسماء متقاربة، مثل المطالبات بتوفير الوقود، أو البنزين، أو الكتب والدفاتر المدرسية أو احترام حقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين والمحجوزين لأسباب سياسية، سجناء الرأي، أو رفع الحصارات.

عموما تحول هذا الحراك الشعبي في البلدان التي نالت استقلالها وسيادتها بتضحيات جسيمة من أبناء شعبها إلى صرخة كبيرة وانعكاس لتراجع عن أهداف التحرر والاستقلال والسيادة وابتعاد عن القيم الوطنية والتقدمية،

مما يقتضي التفكير والعمل على تصعيده بتغيير منهجي واسع، ومواكبة ما يجري في العالم المعاصر.

نشر في 16/ 07/ 2010

منهج التغيير والعمل السياسي في العالم العربي

يفتقد العمل السياسي في العالم العربي، في قضية التغيير، وضوح المنهج والأساليب والمصداقية في التطبيق والاتجاه نحوها. خلال العقود الأخيرة سجلت في الأغلب ملاحظات كبيرة تفيد عن تراجع عام في اغلب مجالاتها أو مراوحة سلبية أو عدم التقدم في طروحاتها الرئيسية. ولعل السبب الرئيس في كل ذلك يوضحه استمرار الجمود والسكوت أو الرضا على بقاء الوضع بمرور الوقت، كما وضع أو كما أريد له ان يكون لمصالح معينة لا تصب في التقدم والتجديد والتحديث، رغم رفع التغيير شعارا أو اسما للحركة والعمل السياسي العربي في أحيان أو مواضع كثيرة. ولا يمكن طبعا ان يتحقق التغيير بمجرد إعلانه أو التغني به شعارا براقا ولافتة ملونة خادعة بدون منهج واقعي وعمل فعلي في سبيله.

دخلت كلمة التغيير في العمل السياسي العربي منذ عقود عديدة ماضية وما زالت في الأعم لافتة أو شعارا رئيسا في برامج الحركة السياسية العربية على صعد مختلفة ومتباينة بين الأنظمة الحاكمة والسلطات العربية وأحزابها أو مؤسساتها المعبرة عنها، وبين القوى والأحزاب والمنظمات المدنية والأهلية والمعارضة سياسيا. ولكن للأسف لم تعط مثل هذه الرغبات الذاتية مفاعيلها الواقعية أو نتائجها العملية في واقع كل ما سبق

ذكره، عند من رفعها أو تأخر عنها بسبب وحجة أو ذريعة واقتناع. وقد يكون الواقع الصعب، الصخرة الصلدة، محكا صارخا واختبارا حقيقيا لها. وفي مثل حالتها أثبتت وقائع العمل السياسي العربي خلال العقود الأخيرة الغياب الرئيس لها من جهة والتشبث السلبي بمعاكستها أو التهرب من استحقاقاتها الايجابية للنمو الطبيعي والواقعي لكل مؤسسات العمل السياسي. ولهذا تترك تاريخية العمل السياسي انطباعات معقدة عن وصول عملية التغيير فيه وتحديث مكوناته ومسيرته رغم كل الإمكانات والطاقات والثروات العربية، البشرية والمادية.

العمل السياسي في العالم العربي منذ عقود يواصل سيره برتابة روتينية وضعته في مختلف الصعد سلبيا حتى إزاء منطلقاته وبرامجه وشعاراته ونظمه الأساسية، وصارت مراوحته وجموده وبطء حركته مثار استغلال من القوى والدول المتربصة له والمستفيدة من تدهوره، والعاملة على دفعه إلى المزيد من التراجع والتحجر والتخشب في أساليبه ووسائله المعبرة عنه في القضايا الإستراتيجية والرئيسية. بعيدا عن طبيعته وقدرته على التمثل بطبيعة الأشياء المحيطة به كالشجرة الخضراء وتعاقب الفصول والأنواء.

إذا كان عمل الحكومات العربية السياسي في وضعه الحالي، المحرج والمخجل عموما في اغلب القضايا

الإستراتيجية، مفضوحا ومكشوفا ومعروفة أسبابه وظروفه، وإرتهاناته وارتباطاته التي لا ينفع معها تبرير وتفسير أو يدفع عنها المسؤولية أو الالتزامات المطلوبة منها فان مسؤولية الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات العمل العام في العالم العربي وخاصة تلك التي تكاثرت كالفطر أو الاميبيا، بدعم وتقليد خارجي أو لمتطلب داخلي، تكون كبيرة وتتحمل جراءها تبعاتها المطابقة لها وتحاسب عليها. ومن بينها ما يتعلق بتخدير اليقظة والإدراك السياسي للمهمات والبرامج السياسية والمصالح الوطنية والقومية الإستراتيجية أساسا.

التوقف عند هذه الأحوال والأوضاع في هذا المجال من العمل السياسي العربي يكشف عن قصور كبير في مستويات الوعي وضعف في البناء والتعبئة السياسية وجهل في الإمكانات الكامنة والطاقات الشعبية الهائلة، المجربة عمليا أو التي يمكن تجربتها بصدق وإخلاص حقيقيين، إزاء مخططات الأعداء والتصدي لها.

القضية الأساسية هنا، هي منهج التغيير، المحدد البرنامجي والتنظيمي والمستند إلى جماهير شعبية وإرادات وطنية في العالم العربي، وهو بحاجة إلى التفعيل والمطالبة به. فغيابه له أثره الواضح فيما آلت إليه الأمور. ولابد من إعادة النظر والتمعن في ضرورة البحث والعمل على وضع المنهج الواضح للتغيير على مختلف الصعد والمستويات في العمل السياسي العربي.

انطلاقا من الهيئات القيادية لكل من الأحزاب والقوى السياسية والحركات والمنظمات والمؤسسات القطرية والقومية، واستمرارا إلى البرامج والأهداف والخطط الميدانية والتكتيكية والإستراتيجية، وتفعيل هذا المنهج وفق المصالح المشتركة والمواثيق التي وضعت أو التي أقرت في المؤتمرات العامة أو التي ينبغي ان تعقد بعد الآن. حيث لا يمكن ان تكون مثلا اغلب هذه المؤسسات ملكية شخصية من الولادة حتى الشيخوخة أو الموت، طيلة تلك العقود دون أي تغيير في المسؤولية والبرامج والأهداف، والجميع يعرف مفعول التغييرات والتحولات العاصفة في كل ما يحيط بها أو يدور في أفلاكها. ولا يكون مقبولا ان تمر عقود متتالية وتكون البرامج السياسية وحتى الأهداف المرحلية ذاتها أو مرادفاتها دون أن تتأثر بأشعة الشمس الحارقة في عالمنا العربي وتتوقى من تحولات ألوانها وصفاتها. ولا يمكن ان تكون تلك المنظمات العتيدة والوليدة التي تأسست على أساس التغيير والتحول والتقدم عناوين (ماركات) مسجلة ولعقود متواصلة، ولا يمكن ان تظل هذه السمات رهينة بالعمل السياسي في العالم العربي وحده، أو كأنها قَدَرَه الذي لا فكاك منه. ان الحياة تتغير كل لحظة وان العمل السياسي العربي يتطلب منه المواكبة بمنهج سليم للتغيير والتحديث والتطوير، كيما يكون قادرا على المواجهة والتصدي للتحديات

والضغوط والمخططات المدروسة والموجهة ضده أو للهيمنة عليه في ابرز أهدافها.

العمل السياسي العربي منذ احتلال فلسطين واستيطانها وتغيير اسمها إلى احتلال العراق وتشويه دولته يتطلب وضوحا مخلصا وعملا صادقا وجهودا نزيهة وثباتا ديناميا في الدفاع عن الحقوق المشروعة ومقاومة كل ما يمسها ويكرس التخلف والتراجع والتهاون فيها. وتصبح قضاياه محفزا جديدا أو من جديد إلى تنشيط منهج التغيير والعمل عليه بصبر عربي وكفاح شعبي وإيمان فعلي بالأهداف والحقوق الأساسية التي لا يمكن التغاضي عنها أو التهرب منها.

بدون منهج فعال وواقعي للتغيير في العمل السياسي العربي ستطول المحنة وتستمر سياسات النعامة وفرسانها وتمر عقود أخرى للأوضاع العربية المحرجة والمخجلة في ابسط الكلمات. ولا يمكن بعد كل ما تكشف ان يستمر العمل السياسي في العالم العربي بلا منهج تغيير واضح.

نشر في 2010/5/7

التغيير .. الغائب الرئيس في العمل العربي

تثير كلمة التغيير جدلا في القضايا المتعلقة بها في العالم العربي. بل صارت أشبه بكلمة خطيرة تكلف القائل بها أثمانا لا تحمد عقباها أو تسبب صداعا مختلفا ومتنوعا في أساليب التعامل أو تطبيقاته. خلال العقود الأخيرة ترددت مثل هذه الكلمة في الخطاب السياسي اليومي، داخليا وخارجيا، مستقلة أو مصحوبة بمفردات أخرى مثل الإصلاح والديمقراطية والتجديد والتحديث وأشباهها. ولكنها لم تأخذ موقعها الرئيس في العمل العربي وظلت غائبة عنه في أوسع مجالاته. أية مقارنة بأحواله معها لا يصل المراقب إلى نتائج مرضية أو مقاربات تتضمن المعنى واقعا أو شعارا في الحد الأدنى. حتى الشعارات التي هلل لها في زمن ما، ظلت أمانياً أو في الأغلب غائبة عن المشهد السياسي اليومي في العالم العربي.

الوقائع التي حصلت طيلة العقود الأخيرة تثبت ذلك وتشير إلى المحاولات الخارجية التي رفعت شعار التغيير للأوضاع العربية، وأرادت ان تقدمه معلبا مثلما أرادت مشاريعها المعلومة، ورغم ضغوطها المحسوبة واندفاعاتها المعلنة، لم تحقق أي معنى من معانيه واقعيا. وقد يكون التذكير بجولات وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول، (صاحب وصمة العار التاريخية في الكذب وخداع العالم في مجلس الأمن قبل

غزو واحتلال العراق) في العواصم العربية حاملا شعارات تتضمن التغيير ولافتات نشر الديمقراطية وكيس 29 مليون دولار لدعمها في العالم العربي، قد يكون هذا التذكير مهماً وللمقارنة وقراءة التطورات بعدها، ومع الإشارة إلى استقالات اغلب مسؤولي لجنة العلاقات الأمريكية مع العالم العربي لكسب قلوب وعقول العرب والمسلمين وتغيير نظرتهم عن سياسات الإدارات الأمريكية المطبقة عمليا على الأرض العربية خصوصا بعد فترة ليست طويلة من تعيينهم في هذه المهمة.

من نافل القول ان مشروع التغيير الذي أريد ان يدخل العالم العربي والإسلامي قبل عقدين أو ضمنهما، جاء بعد ان تكسرت رياح التغيير على الشواطئ العربية وأرتدت وبالا، أو تحولت إلى صواريخ وقواعد عسكرية وتهديدات بالإعادة إلى القرون ما قبل الصناعية، بعد أحداث أيلول الكارثية التي مازالت تثير الريبة منها ومن مصادرها أو المسببين الفعليين لها، والتي تحملت وما زالت الشعوب العربية والإسلامية الأعباء الاجسم من مخططات الغرب ضدها تحت مسميات محاربة الإرهاب وأوصافه المتعددة. وكان ريتشارد هاس، مدير قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأميركية سابقا قد حدد في كلمة له (في كانون الأول/ ديسمبر 2002) رؤية أمريكية شاملة لما سمي

بنشر وتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي والعربي، موضحا أبعاد تلك الحملة.

أكد هاس ان بلاده عازمة على الالتزام بشكل فعال بالمشاركة بنشاط اكبر في تعزيز ودعم التوجهات الديمقراطية في بلدان العالم الإسلامي، أكثر من أي وقت مضى. معترفا بأن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ خلال السنوات الماضية بعدم إعطاء أولوية واهتمام كبير لتحسين وتطوير وتعزيز الديمقراطية، وكانت كوندوليزا رايس قد كررت هذا الكلام أيضا في بداية صعودها إلى منصب الخارجية الأمريكية، وأعادتها هيلاري كلنتون أيضا.. قال هاس: ان بلاده فقدت خلال السنوات الماضية فرصة ثمينة لمساعدة دول العالم الإسلامي لتصبح أكثر ازدهارا ورخاء وسلاما، ولمساعدتها على التأقلم والتكيف مع ظروف ورياح العولمة. وأكد: ان الولايات المتحدة ستعوض عن أخطائها تلك "بالعمل بفعالية ونشاط لنشر وتعزيز الديمقراطية، لا فرضا وقسرا، وإنما من خلال الشراكة والتعاون مع حكومات الدول الإسلامية وشعوبها".

حدد هاس رؤية الإدارة الأميركية، مؤكدا ان إحدى الآليات لتحقيقها ستكون شراكة جديدة، في نطاقها زيادة المساعدات إلى الدول العربية والإسلامية، المخصصة سنويا والبالغة مليار دولار لإنفاقها في مجالات أساسية مثل التعليم والإصلاح السياسي والمجال الاقتصادي

لتعليم الأجيال الطالعة على ما يدور في العالم من تطورات ومستجدات. وأوضح ان الولايات المتحدة لا تعمل ولن تعمل حسب خطة أو برنامج سري، (؟!) وإنما انطلاقا من اعتقادها ومنطقها بأن نشر وتعزيز الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية هو خير لتلك الدول وللولايات المتحدة نفسها. وقال: ان بلاده أدركت انه إذا كثفت جهودها لنشر وتعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي فأنها قد تغامر بوصول قيادات وأشخاص إلى السلطة لا تفضلهم بلاده. ومع ذلك كما قال: فان الولايات المتحدة ستدعم عملية التحول نحو الديمقراطية، حتى وان لم يتبع الذين يصلون إلى السلطة النهج والسياسات التي تحبها الولايات المتحدة.

ما الذي تحقق من كل تلك الوعود الخلابة؟ وغيرها من مشاريع ومخططات؟. صحيح تفرعت منها تجمعات ومنظمات وأسماء حملت اسم الرؤية الأمريكية وتأسست وسائل إعلام وصنعت تيارات ناطقة باسمها واتخذت خطوات كثيرة لكنها ختمت بمشروع احتلال العراق وتوسيع إطاره إلى سياسات مبرمجة تضمنت حملات عسكرية وسياسية وثقافية، أصبح العالم العربي والإسلامي فيها ضمن مخططات الأمن القومي الأمريكي للعقود القادمة، وباتت الشعارات والكلمات المعسولة معجونة بدماء الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية. ولم تعد قضاياها الإستراتيجية محل أولويات

في التغيير، بل أصبح التراجع فيها سيد الموقف على مختلف الأصعدة. لاسيما في مجالات التعليم والصحة والأمن الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة السياسية والحكم الرشيد وتمكين المرأة وحقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة والعدالة والتقدم.

منذ احتلال العراق تحولت الشعارات الأمريكية إلى مأزق كبير في تقبلها وتراجع حتى دعاتها والكثير من مناصريها واقعيا لاسيما بعد ما حصل في العراق من فضائح وفظائع أصبحت نموذجا عائقا أمام ما يمكن قبوله من تغيير خارجي. بل ان تاريخ الدعم الأمريكي والغربي عموما في العالمين العربي والإسلامي لسياسات وأنظمة دكتاتورية واستبدادية افقدها مصداقية أية فرصة للقبول والرضا الطبيعي بها. الأمر الذي أعاد الكرة من جديد إلى الإرادات الوطنية المخلصة وحركات التحرر الوطني لتستعيد المبادرة وانجاز المهمات المطلوبة منها في التغيير. والتنبيه والتنبه إلى غياب التغيير الآن وكمطلب رئيس في العمل العربي لابد ان يستعاد موقعه فيه، ويصبح الحاضر الرئيس.

نشر في 2010/4/30

العمل العربي والواقعية السياسية

تكشف مؤتمرات وبيانات العمل العربي المشترك، سواء على الصعد الرسمية أو الشعبية عن أمور كثيرة، تكرس ما عليها من صور لا تخدم تطورها ولا تفيد في تغييرها نحو أساليب متقدمة تبني حاضرا أفضل ومستقبلا مؤملا. وقد يكون القول صحيحا عنها بأنها تدور في أفلاك غيرها وأنها تكرر نفسها دون ان تضع لنفسها ما يخدمها كمؤتمرات إقليمية أو إطارات جامعة قادرة على إصدار بيانات معبرة عن مصالح وطموحات عامة لها. وأية قضية منها تخبر عن هذا الحال العربي المؤسف، رغم كل الطاقات والجهود والقدرات العربية. كما ان معالجاتها لأهم قضاياها لما تزل في تراجع متواصل عن بداياتها أو أرضيتها الأساسية، من جهة، وفي تدهور مستمر لطبيعتها المتعارف عليها، من جهة أخرى، وعلى مختلف المستويات والاتجاهات العامة.

في بيان ختام قمة الحكومات العربية الأخيرة في سرت الليبية تأكيدات مكررة عن الموقف العربي من القضية الفلسطينية، القضية المركزية، والسؤال هنا، ما هو الموقف العربي منها الآن؟، وكيف حسم أو قرر، ومن مثلها رسميا وشعبيا، وهل هي حملة علاقات عامة وتبويس لحى، وترضيات شخصية، أم تعبيرات دستورية وقانونية وشرعيات قانونية وشعبية وإدارية متفق عليها؟. وحين قراءة ما يسمى بالموقف العربي

المكرر، في البيانات والتصريحات والخطب الرنانة للمتحدثين باسمها أو عنها، ومقارنته بطبيعة الأوضاع العربية وتطورات القضية الفلسطينية، تجد انه لا يختلف كثيرا عن مواقف غربية وأمريكية تحديدا، في المفاصل الرئيسية منها، وفي السبل القانونية والعملية والتاريخية لإيجاد الحلول لها، ومعروف طبعا توجهات ومصالح وأهداف تلك المواقف من القضية الفلسطينية أساسا، ومن يضغط ويوجه مساراتها، ويرسم خطط طريقها أو ممثليها في التسوية لها، (اقرأ التصفية لها) فهل العمل العربي المشترك عاجز عن فهم ما يقوم به وهل المؤتمرات وبياناتها قاصرة عن وضع النقاط على الحروف في مطالبها والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما كانت تقول بذلك بيانات سابقة؟. والى متى يجري ويحصل هذا التنازل الدائم عن ابسط الحقوق والمطالب المشروعة؟. منذ النكبة المشؤومة والى يومنا هذا خطوط البيان للعملية السياسية التسووية للقضية الفلسطينية في انحدار غير متقطع بشكل كبير، على مختلف الأصعدة، بما فيها الشخصيات المعبرة عنها. (ولها ادوار في كل ذلك، مهما ادعت من حرص أو تاريخ سياسي في الكفاح الوطني الفلسطيني أو العربي). فحتى ما كان يسمى بالمؤتمرات الدولية أيام زمان الحرب الباردة لإيجاد حلول توافقية للقضية ولشعبها لم تجد أصداء لها اليوم في بيانات العمل العربي أو الفلسطيني الرسمي، وكأن آل النظام الرسمي

قدموا كل ما لديهم من جهود وضغوط وإمكانات ووقفوا في انتظار الردود عليها. والواقع يقول بأنه حتى ما سمي بمبادرة السلام العربي التي أقرتها قمم حكومات عربية في أكثر من دورة وجرى الحديث عن رفعها إلى مجلس الأمن الدولي والتلويح برفعها عن الطاولة معروفة بأنها من صناعة أمريكية كاملة، ومن صحفي مجروح المصداقية والنموذج السياسي. وللأسف حتى هذه المبادرة ولجان متابعاتها التي تعلنها سقفا أعلى لطموحات آل النظام الرسمي العربي هي الأخرى في تنازلات صارخة أمام هجوم الأطراف الأخرى التي تسعى بكل جهودها إلى التصفية الكاملة لكل القضية واسمها ومستقبلها. ولم تستفد لا الحكومات العربية ولا السلطات المحلية الفلسطينية الرسمية من هوامش الصراعات في أروقة العلاقات الأمريكية الصهيونية الإسرائيلية، ولا تتعلم من نشاط أهل الكيان الإسرائيلي في الغرب وتفاعلهم مع بقائه وحملات العلاقات على دعمه وتغيير اتجاهات الضغط عليه إلى وجهات وأهداف أخرى، تجد لها صدى عند بعض أهل النظام العربي الرسمي، مثلها مثل أهل الكيان الإسرائيلي. فتتهرب من تحمل المسؤولية المباشرة إلى ما هو ليس في صالحها على المدى القريب والبعيد. وهذا ما برز أيضا في القمة الأخيرة، من أبعاد مجرد التفكير في مشروع طرحه الأمين العام لجامعة الحكومات العربية (الايجابي الرئيس في عمره الدبلوماسي) حول رابطة

الجوار العربي والبحث عن معالجات جديدة لدعم القضايا العربية والرئيسية منها خصوصا، والتعامل مع دول الجوار العربي بما يصب في خدمة القضايا والمصالح العربية ويحقق الأهداف العربية أساسا.

ان تأجيل بحث هذا المشروع الآن والقضايا العربية تحت سيوف الخطر المركب، والاكتفاء ببيانات الشجب والتأكيد لنصوص مكتوبة باللغة العربية فقط يفضح مآل أهل النظام العربي الرسمي ومستقبله، فالتحديات الإستراتيجية التي تواجه الأمة العربية والوطن العربي، تتطلب ارتفاعا بمستواها الكبير، وبقدرات وإمكانات مكثفة وموجهة بوعي واقتدار وإدراك للمصالح والأهداف المنشودة من كل العمل السياسي اليومي والاستراتيجي. وليس بالكلمات المدبجة للبيانات فقط، بل بالواقعية السياسية التي تضع النقاط على الحروف الأساسية وتعالجها بما يخدم المصالح المشتركة لها ويعيد الحقوق المشروعة ويبني ويوفر جهودا ويحرص على ثروات ومستقبل الأجيال العربية.

محاولات الابتعاد عن الواقع والارتكاز على ما يصدره آل النظام الدولي من مشاريع ومخططات للقضايا العربية والمصالح والأهداف المشتركة يزيد من التفتيت والتمزق والتشوه في العلاقات الوطنية والقومية والإنسانية، ويضع الأحوال العربية المتدهورة حاليا في مواقع أكثر سوءا مما هي عليه الآن، وهي المستهدفة

سابقا وحاليا ولاحقا، وتتطلب دائما الانتباه والإدراك والعمل المشترك لإيقاف خطوط الانحدار ومسارات التراجع، من جهة، وتقوية عوامل الصمود وأساليب التصدي وقدرات البناء وأسس التقدم، داخليا أولا، عربيا وإسلاميا، ومن ثم إقليميا ودوليا، من جهة أخرى.

دون ذلك، دون واقعية سياسية وإخلاص حقيقي وفاعلية مشتركة تظل الأزمات العربية، الرسمية والشعبية، وعلى مختلف الصعد في معدلات هابطة وغير منتظرة، وهي أمور لا يمكن التغاضي والصمت طويلا عنها. إذ لا يمكن بعد كل ما حصل على كل المستويات التوقف والانتظار، لاسيما وان معالجاتها وسبل حلها في حيز الإمكانية والقدرة العربية المشتركة، وهنا الوردة.. فلنرقص هنا.

نشر في 2010/4/16

حسابات الحقل.. حسابات البيدر

بقي خمسون ألفا من قوات الاحتلال الأميركي للعراق في قواعد عسكرية موزعة ومحروسة بقناعة أميركية عسكرية واستخبارية كافية لها ولما ستواجهه في قادم الأيام، حسب المعلن أو الادعاء الرسمي المتفق عليه. فالاتفاقية الموقعة حولها تنهي وجودها نهاية العام القادم (2011)، ولهذا يتم سحب العديد منها، خصوصا خلال الأيام المنصرمة. وهذه الانسحابات لم تنجز، تنفيذا للاتفاقية وحسب. فالاحتلال الأميركي للعراق لم يخطط له ما تحقق منه فقط، وخططه المرسومة له لا أبعاد لها ولا نهايات مرغوبة منه. وما دنس أرض العراق من قوات محتلة لم يحص عديده ولا تقدر آثاره وخرابه وتداعياته لسنوات قادمة ولأجيال لاحقة. اليوم الحديث يجري عن انسحاب قوات أميركية مقاتلة عن العراق، أي جلاء قوات احتلال عن بلاد محتلة، ولم يتطرق الحديث عن أسباب هذا الانسحاب الحقيقية والوقائع التي أوصلته إلى هذا الانسحاب، فلا يتم مثل هذا الجلاء برغبة عسكرية أو إدارية دون إرغام معروف وخسارة كبيرة وكلف جسيمة.. ولا يفكر به بدون ضغوط جغراسياسية، محلية وإقليمية وحتى دولية. فالشعب العراقي دفع أثمان الاحتلال من أول أيامه، وأعلن مقاومته له بشتى الأشكال والسبل والوسائل، وكبد الاحتلال ما اعترف به وأرغم عليه أو ما أخفاه وضلل

به. وفي كل الأحوال فمجرد الانسحاب بخطط وتوقيتات سرية تناسب إدارة الاحتلال وسياساتها الإستراتيجية يكشف عن فشل في مخططاتها ومشاريعها وحساباتها. حيث أصبح معروفا أن حسابات الحقل لا تتطابق مع حسابات البيدر، وحيث إن الحصاد الذي حصلت عليه قوات الاحتلال ماديا ومعنويا، بشريا واقتصاديا، أرغمها على تعديل خططها وتصحيح مساراتها وتبديل صورها. كما أن خطط الهيمنة والعدوان الاستعماري والسياسات الرأسمالية الغربية وأساليب فرضها تواصل نهجها وتوزع جهودها وتنظم قواها وتراجع خسائرها والأثمان التي تدفعها. ومن جانب آخر تنشر أو تسرب ما تريد أن يلقي الأضواء عليها، مع التهرب من الاعتراف بحقيقة أعداد المرتزقة الذين وظفوا لخدمة الاحتلال بديلا عن القوات العسكرية المنسحبة، وأعداد أعضاء الأجهزة الأمنية والسرية والدبلوماسية الباقية على ملاك السفارة الأميركية التي وصفت بأنها أكبر سفارة في العالم، من حيث البناء والعاملون والأدوار التي تقوم بها في استمرار الاحتلال وبقائه وأخطاره المحلية والإقليمية خصوصا.

ما يؤكد طبيعة الاحتلال خطاب الرئيس الأميركي اوباما عن مسؤولية بلاده في العراق، من وجهة نظر المحتل منتهكا بها دستور بلاده والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي طالما يرجعون لها في ورطهم

ومآزقهم العسكرية. فالمسؤولية تتطلب التعويض عن الأضرار التي ألحقتها قواته في البلاد المحتلة والإقرار بالانتهاكات التي مارستها ضد الشعب المحتل بلاده. وهو ما حدث في العراق. لاسيما شعور الإدارة بغياب أي نصر لها ووضعها العسكري الذي أرغمها على إجراءات الانسحاب وإعادة الانتشار. ومسؤولية الدولة المحتلة قانونيا وسياسيا وأخلاقيا ليست خطابا متلفزا ومهرجانات خادعة وشعارات مغرية وكلمات معسولة، وتبقى مجريات الأحداث ووقائعها اكبر من إعلانات الإدارة الأميركية ومشاريعها العدوانية.

ما أعلنه الرئيس الأميركي باراك أوباما رسميا (يوم الثلاثاء31 آب/ إغسطس المنصرم) من انتهاء المهمات القتالية الأميركية في العراق لا يغير من طبيعة الاحتلال واستمراره، وقد يكون خطابه بالمناسبة وإعلانه «لن يكون هناك احتفال بالنصر» لأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين أداؤه في هذا البلد، إشعارا عن الحقائق المرة التي دفع أثمانها الشعب العراقي أيضا، وهو الضحية الرئيسية في كل ما حصل ويحدث على الأرض.. وكالعادة يخدع اوباما وإدارته شعبه والعالم بما جرى، وهو يكرر في كلمته أمام الجنود الذين رددوا خلفه الهتاف التقليدي للجيش تحية له «لقد أردت المجيء إلى فورت بليس أساسا كي أقول شكرا لكم. ولكي أقول مرحبا بعودتكم إلى وطنكم».

وتابع أوباما «سأوجه كلمة للشعب الأميركي الليلة... لن يكون هناك احتفال بالنصر. لن نهنئ أنفسنا. ما زال هناك الكثير من العمل يتعين علينا القيام به لضمان أن يكون العراق شريكا فاعلا معنا».

أطرف ما يواصل البيت الأبيض الخداع فيه اعتباره سحب أعداد من القوات العسكرية الأميركية من العراق والإبقاء على 50 ألفا منها وإعلان انتهاء المهمات القتالية إيفاء من الرئيس أوباما بوعد قطعه على نفسه في الحملة الانتخابية عام 2008 بالانسحاب من العراق. ويأمل أوباما أن يكون لهذه الرسالة صدى لدى الأميركيين قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي تجرى في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر حيث يحاول الديمقراطيون جهدهم للاحتفاظ بهيمنتهم على مجلسي الكونجرس. ولكنه في الوقت نفسه يدرك أن الوضع الداخلي والدولي والأزمات الاقتصادية ومقابر الجنود لا يمكن تجاوزها بالخطابات الرئاسية. هذا ما اعترف به بن رودز نائب مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض في قوله إن أوباما سيتحدث عن الاقتصاد الأميركي ضمن حديثه عن سحب القوات من العراق. وأبلغ رودز الصحفيين على متن طائرة الرئاسة «انه يشعر أن من الأهمية بمكان إعادة تركيز الموارد التي ننفقها في الخارج على مدى السنوات الماضية لاستثمارها في اقتصادنا وقدراتنا التنافسية على المدى

الطويل هنا في بلادنا. كما استعرض روبرت غيبز المتحدث باسم البيت الأبيض ذات الموضوع الاقتصادي في مقابلات مع وسائل الإعلام الأميركية. وقال غيبز في مقابلة مع محطة تلفزيون ايه.بي.سي. «الدولة التي يريد (أوباما) في الحقيقة إعادة بنائها هي الدولة التي يعيش فيها.. الولايات المتحدة الأميركية». وأضاف «إننا نستمد قوتنا في الخارج من رفاهيتنا هنا في الداخل. هناك خطوات يتعين علينا اتخاذها هنا من أجل استمرار الانتعاش وضمان عودة الناس إلى العمل».

حسابات الحقل الأميركي في الاحتلال والهيمنة وفرض الممارسات الأميركية الطابع والأسلوب الهوليودي فيها لا يوازي حسابات البيدر، في الأثمان الباهظة التي دفعت من قبل الشعب الأميركي، وكذلك من قبل الشعب العراقي. وإنكار ما قامت به مقاومته الوطنية، بكل أساليبها، التي غيرت من الخارطة الإستراتيجية للإدارة الأميركية والعلاقات الدولية والأوضاع العالمية لا يغير من وقائع الأحداث ولا مسيرتها التاريخية ونتائجها المتحققة.

نشر في 2010/9/9

مؤتمرات ولقاءات، جماعية وثنائية، جولات وزيارات، بيانات ونداءات، انتخابات وتهديدات، عناوين سريعة في الملفات الساخنة اليوم في المشهد السياسي العربي. عقدت خلال أيام ماضية في القاهرة دورة اجتماعات البرلمان العربي وتبعها اجتماع مجلس وزراء الخارجية، ومن ثم مجلس الجامعة. وصدر عنها ما صدر. اغلب فقرات البيانات تحذيرات ومطالبات، قد تكون إنتباهات ضرورية ومهمة جدا، ولكن السؤال الدائم ما العمل؟ أين ومن هو المسؤول عنها؟!، (العبرة في التطبيق!).

أجلت اغلب القضايا أو رحلت إلى مؤتمر القمة الذي سيعقد نهاية الشهر الحالي، وستدور الدورة نفسها ويتصاعد التشاؤم الرسمي هذه المرة أكثر من السابق، لما هو عليه الواقع الصعب.

القضايا العربية تتكرر في كل اللقاءات والاجتماعات. مرت عليها عقود وكل مرة تتجدد المطالبات بضرورات التغيير والإصلاح والتجديد. قضايا التنمية المستدامة والحكم الرشيد وتمكين المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتقسيم الثروات وبناء الطاقات وتوفير الخدمات وغيرها باتت موضوعات مستدامة هي الأخرى. وقضايا الثقافة

والأمية الثقافية والتطورات الهائلة في تقنية الاتصالات والعلوم والفضاء وغيرها مازالت المهمات الأولى والأساسية والتي لم تبتعد عن الأذهان كثيرا في البيانات الختامية.

المصالح الوطنية والقومية تتطلب هي الأخرى إحساسا اكبر بالمسؤولية الفردية والجماعية، الرسمية والشعبية، والعمل على نقد الذات والدعوة إلى تجديد الوعي بالحاضر والمستقبل، إيمانا بقدرات التغيير والتجديد والحفاظ عليها أمام الإخطار المحدقة بها، والملمات المتعاقبة عليها وعلى جميع الأصعدة. لا تكفي الشعارات البراقة والكلام المنمق في البيانات والنداءات وعلى الهواء دائما. ولا تجدي تصريحات بعض المسؤولين عنها لتمرير الوقت أو الرد على ركام الكلام. من هنا لابد من رؤية واضحة للقضايا العربية والمصالح الوطنية والقومية والعمل المشترك عليها. ووضع النقاط بوضوح على الحروف وتسمية الجهات أو الأطراف أو الأفراد الذين يتحملون المسؤولية المباشرة ودورهم فيها. لنأخذ القضية الفلسطينية وما يحيط بها الآن، وكيف عالجتها البيانات والاجتماعات ومن يتحمل المسؤولية عنها، كقضية إستراتيجية ومركزية عربية؟. قمة عربية وافقت على مبادرة سلام وسمتها بالعربية وشكلت لها لجنة متابعة مبادرة السلام العربي، من وزراء خارجية العديد من البلدان العربية.

المجتمع الدولي، كما يسمى إعلاميا، شكل لجنة رباعية لها، من ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وكلف رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير بتمثيلها، مكافأة له ومعرفة بقدراته على تنفيذ المطلوب منه بشأنها. لجنة متابعة مبادرة السلام العربي تنفذ ما يقترح عليها ولا تتمكن من فرض رؤيتها، وتمهل التعنت الصهيوني اشهرا لمفاوضات لم تثمر شيئا، بل ولن تعطي توقعا أخر. ومثلما وجهت الحكومة الصهيونية صفعة لأبرز حليف لها في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجهت لمقترحات أو تطمينات آل النظام الرسمي العربي صفعات مشابهة أو اشد منها ولم يعتبروا منها بعد. وبلير تجول من جديد كما هو المندوب الأمريكي جورج ميتشل لإحياء مفاوضات غير مباشرة. بعد اتفاق أوسلو عام 1993 حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على ما يشبه "حكما ذاتيا" في الضفة الغربية وقطاع غزة وأسفر عن تكوين سلطة فلسطينية، عند الفلسطينيين والعرب وفي اغلب العلاقات العامة. وتدحرجت من بعده اتفاقات ومعاهدات ومؤتمرات ثنائية دائما، تستفرد بها الحكومات العربية خصوصا.. معاهدة وادي عربة، ومؤتمر واي ريفر عام 1998، ومؤتمر كامب ديفيد عام 2000، ولم تتوصل كلها إلى حل دائم وسلام عادل. نشطت جامعة الحكومات العربية أو حاولت تحريك مبادرة السلام وإعادة إطلاق عملية التفاوض بين

الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، على أمل الوصول إلى التأييد الدولي وذهبت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعادت بخفي حنين. ومازالت تحمل الخفين دون قناعة بتغيير وجديد يعطيها بعض ما عملت من اجله وحصدت منه ما يحصل الآن من استهانة واسعة بجهودها ومصداقيتها ودورها في مصير القضية المركزية.

تحرك جامعة الحكومات العربية كواجهة رسمية للعمل العربي المشترك أو هكذا تعلن حين تحاسب على تنفيذ ميثاقها ومبادئ العمل العربي المشترك بخصوص فلسطين لم يثمر لحد الآن ويكاد يكون مستمرا ومتشابها في بداياته ونهاياته، بالنسبة إلى القضايا الأخرى، وخصوصا قضية الاحتلال الأمريكي للعراق ومرور أعوام عديدة، سارت مياه كثيرة في جدوله السياسي والعسكري وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية. ولم تعمل بجدية من اجل مساعدة الشعب العراقي على التخلص من الاحتلال وبناء دولة مستقلة ديمقراطية موحدة. ورغم إقرار بدور خطير للكيان الإسرائيلي فيما حصل للعراق من تدمير الدولة ومؤسساته العسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية وكذلك التهديدات والتأثيرات الأخرى في محاولات إعادته لموقعه العربي ودوره الاستراتيجي فان الجامعة وبعض الحكومات المنضوية تحتها لم تال جهدا في تغيير طبيعة

الصراعات وصناعة أعداء جدد وتغيير البوصلة العربية في الدفاع عن المصالح العربية والإقليمية والثروات العربية والتحالفات السياسية. وتتعدد التحديات الإستراتيجية في ابرز القضايا الأخرى، ومنها التهديدات الأمنية الداخلية ونشوب حروب أهلية وتبديد الثروات البشرية والاقتصادية والطبيعية العربية. ولا دور للعمل المشترك العربي ولا الإسلامي، رغم مرور أكثر من ستة عقود على إنشاء جامعة الحكومات العربية واقل منها لمنظمة العالم الإسلامي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وفي النتائج المرئية والمتوقعة تبرز صورة مرعبة لمستقبل عربي يبتعد كثيرا عن أحلام أبنائه.

القضايا الإستراتيجية في العالم العربي ما زالت بحاجة ماسة لعمل جدي وتفكير واضح وإخلاص وطني وقومي. المؤتمرات واللقاءات العربية والعربية الإسلامية لا ترد على التحديات المتحركة والتي يلعب فيها العامل الخارجي دورا كبيرا، ويجعل من القضايا التافهة، كما سماها عمرو موسى أمين عام جامعة الحكومات العربية، محركا سلبيا بين الحكومات العربية ويفقدها الثقة ويحرمها من ابسط التوافقات على الأمور العملية الثنائية والإقليمية، فكيف ينظر بعد إلى دور العمل العربي المشترك والتحديات الإستراتيجية المتصاعدة؟.

نشر في 2010/3/19

التغيير.. زمن الثورة

زمن الغضب العربي

مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين هو زمن الغضب العربي. ليست الانتفاضات والثورات في البلدان العربية فجأة أو صدفة. إنها نتيجة طبيعية للتراكم في العسف والظلم والاضطهاد والفساد والقمع والجوع والبطالة والحرمان وتعفن كراسي الحكام الذي بلغ أوجّه فأطلق بركان الغضب وفجر الثورات.

لم يكن محمد البوعزيزي وحيدا حين أقدم على ما قام به وأشعل نيران الغضب في هشيم الأنظمة الدكتاتورية وسلطات السجون والتعذيب وكم الأفواه وانتهاكات حقوق الإنسان والارتكابات الجسيمة ضد الحريات العامة. ولم يكن خالد سعيد أيضا فريدا في مصيره. أنظمة مستبدة أوغلت في عنفها ضد شعوبها وأهانتها في ركوعها أمام اشتراطات البنك والنقد الدوليين، وما تسميه بلا خجل، الشرعية الدولية، التي تتحكم فيها إدارات الغرب الرأسمالي وتحركها حسب مصالحها وتضع لها برامج عمل في القمع والانتهاك وتدمير معنويات شعوبها وكرامتها وتذلها في الجوع والفقر والبطالة وسلاسل المنع والرقابة وأصناف المعتقلات. من يستطيع إحصاء السجون العربية، العلنية والسرية؟ وهل يمكن ان تعد قوائم بالمحجوزين والمعتقلين من سجناء الرأي والتعبير والنشاط السياسي في تلك السجون؟. كشفت الثورات عورات الأنظمة وجرائم

القائمين عليها. كيف يمكن ان يواجه هؤلاء ضمائرهم وأحفادهم بعد كل هذه الفضائح الصارخة؟ أم أنهم فقدوا كل إحساس ومشاعر إنسانية؟ هل يجور ان يحتكر بعض عوائل البطانة كل اقتصاد البلاد ويستهتر بموارد الدولة وينهب كل ثروات الوطن ويستهين بحياة الملايين الذين يتفرج عليهم وهم يعيشون تحت خط الفقر الحاد ولا يتمكنون من توفير لقمة خبز فقط يوميا؟.

الأمة العربية امة شابة، ولديها ما تحسد عليه من الثروات والطاقات والإمكانات والقدرات على مختلف الصعد.. ولكن سياسات الحكومات تشدها إلى الخلف والتخلف والتراجع ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، لاسيما النفطية منها. هل يمكن تصور هذه الأوضاع؟ ولماذا الصمت عليها؟. كيف يتقبل حاكم البلد الثري ان يجوع أبناؤه أو لا يملكون مأوى لهم؟.

نشرت صحيفة الغارديان (2011/2/14) البريطانية إحصائيات أفادت بأن أكثر من نصف مواطني الدول العربية، البالغ عددهم 350 مليونا، هم دون سن الثلاثين. وأن معدل البطالة وسط الشباب وصل في بعض المناطق إلى حوالي 80 في المائة. ورسمت لمحة إحصائية سريعة لمعدلات البطالة بين الشباب في عدد من الدول العربية نقلتها عن وكالة المخابرات الأمريكية ومنظمة العمل الدولية وجهات دولية أخرى. حلت الجزائر في المرتبة الأولى بمعدل بطالة نسبته 45.6

في المائة بين شبابها. وجاءت في المراكز الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس كل من ليبيا وتونس والأردن والمغرب ومصر بنسب متقاربة: 27.4 و27.3 و27 و21.9 و21.7 في المائة على التوالي. وفقا للإحصائيات أعلاه فان الصورة معبرة عن الأوضاع في تلك البلدان وغيرها من التي لا تختلف عنها إذا لم تكن في أوضاع أسوا منها..

كشفت يوميات الثورتين في تونس ومصر وانتصارهما في خلع رؤوس الفساد والاستبداد فيهما عن عودة الوعي وروح الثورة إلى الشعوب العربية والوطن العربي، وعودة الأغاني العربية تتردد على الألسنة بعد ان افقدها الحكام والحكومات السابقة بريقها وحرم الشعوب منها.

ألهمت ثورة تونس الشارع العربي وعلمته دروسا غنية كان قد نساها بسبب القمع والعنف والإرهاب السلطوي. وكسرت حواجز الخوف وصدمات الرعب التي مارستها الحكومات العربية بقسوة وصلف ضد أبناء وطنها. وبينت ان أيام الغضب العربي آتية وان زمن الشعوب حان وقته ورن جرسه وأصبح الحال العربي غير ما كان قبل شرارة البوعزيزي وهروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي يوم 14/ يناير/ كانون الثاني الذي سجل يوما تاريخيا في تونس ليصبح ما قبله وما بعده في التاريخ التونسي المعاصر. ولم تطل

مدة التغيير في تونس. حتى التهبت الشوارع العربية، منطلقة من مصر ومن ميدان التحرير وسط العاصمة، القاهرة المحروسة. واندلعت نيران التغيير والثورة، لتجمع الملايين من أبناء الشعب المصري. ولتحقق خلال ثمانية عشر يوما، من اندلاعها يوم 25 من كانون الثاني/ يناير إلى يوم الحادي عشر من فبراير/ شباط إسقاط طاغوت مصر ودكتاتوره الذي أصر بتعنت على استمرار فساد إدارته وسرقة ثروات بلاده، هو وعائلته وحفنة من مصاصي الدماء المحيطين به. لا يمكن تصور ما نشر عن الثروات التي سرقها الدكتاتور وعائلته من مصر وأحوال شعبه بهذا الشكل الكارثي، حيث يعيش ملايين في المقابر ويبحث ملايين عن عمل ومورد عيش كريم، وهو يكدس مليارات الدورات في البنوك الأوروبية. كيف يجوز ذلك؟

سقوط بن علي ومبارك وما رفع عنه من المستور وانكسار حواجز الخوف وانكشاف هزال قوى الأمن والمخابرات في الأنظمة الدكتاتورية وأنها لا تحتاج إلا إلى إصرار الشعب على الصمود والتحدي لها وتحمل دفع الثمن المعروف، وهو في كل الأحوال أهون واقل من الضيم والظلم والاضطهاد الدائم واقل كثيرا من الصمت والخنوع والانتظار. كما ان هذا السقوط السريع تاريخيا والمعدود بأيام قليلة جدا أعلن ان قوة الدكتاتوريات لم تعد كما كانت تصور ويحكى عنها،

وان قبضة الإرهاب والعنف الوحشي هشة مثل بيت العنكبوت، أو كما قال مرة ماوتسي تونغ عن الامبرياليات بأنها نمور من ورق.

هذه الأيام هي بداية زمن الغضب العربي، وهي فاتحة عودة العرب إلى التاريخ بعد ان نعي العرب قبل فترات قريبة بخروجهم من التاريخ واستسلم الحكام الذين سقطوا والمرشحون بعدهم أمام هذا القدر وسلموا أوراقهم إلى الإدارة الأمريكية ومخططاتها ومشاريعها العدوانية في المنطقة والعالم، وجاءت الثورات والانتفاضات التي تجتاح العالم العربي اليوم لتقول بالفم المليان ان الشعوب تمهل ولا تهمل، وان أيام الغضب العربي وزمن الثورات أصبح اليوم مشروعا عربيا جديدا بأدوات بسيطة وأفكار واضحة وإرادات مصممة وعزيمة لا تلين على الانتصار واحترام قدر العرب الجديد في حقهم في الحياة الكريمة في عالم جديد أيضا، يشهد للعرب أنهم عادوا من جديد لبناء دورهم في الحضارة الإنسانية كما ساهم أسلافهم.

زمن الغضب العربي آت.. قاطرة الثورات قادمة.. تتقارب ساعات سقوط الدكتاتوريات وبناء الأنظمة الوطنية المتحررة والقادرة على حماية ثرواتها وإعادة بناء مجتمعاتها كما يحصل في العالم. معلوم كل ثورة لها شروطها وأسبابها وظروفها، ولابد ان تأخذ العبر والتجارب السابقة في نظر اعتبارها وتجدد عوامل

النصر والاستمرار في الثورة حتى نهاياتها. وما النصر إلا صبر ساعة!.

إرادة الشعب... إرادة الحياة

تونس ابن خلدون وأبي القاسم الشابي... تونس الخضراء... شعلة الحرية. مسيرات وتظاهرات تتحشد معلنة غضب الشعب.. إرادته التي هي إرادة الحياة، التي تغنى بها شاعرها وقننها لها فيلسوفها ومؤرخها، منذ أزمان طويلة، ولكنها بقيت حية في ضميره ووعيه مهما تغالبت القوى الفاسدة والمستبدة عليها وتراكمت السنوات العصيبة.

إرادة الشعب في الحياة الحرة الكريمة.. في العيش بسلام وطمأنينة، في وطن حقيقي يحترم أبناءه ويوفر لقمة الخبز بكرامة وعلاقات إنسانية بحرية وتواصل اجتماعي بتوافق ومشاركة جماعية. وصفها الشاعر الشابي في قصيدته التي رسمت لوحتها العملية:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر

وكتب مؤرخه وفيلسوفه ابن خلدون مقدمته التي قدمها بدرس التاريخ ومفهومه في مقولته: اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم. والأنبياء في سيرهم. والملوك في دولهم وسياستهم. حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق و ينكبان به عن

المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً و لم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط ولاسيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات إذ هي مظنة الكذب ومطية الهذر ولا بد من ردها إلى الأصول وعرضها على القواعد".

لكل ما حصل في تونس ظروفه الموضوعية والذاتية وبينهما فرار الطاغية وانكشاف أسراره وفضح سيرته وسجلات حقبته الفعلية، لا أغطيتها التي لما تزل إدارتا واشنطن وباريس تحاولان طلاءها والاستحواذ عليها بصراعات الأسياد وحروب الرأسماليات الكبرى.

ظروفها الموضوعية معلنة من سنوات.. وهي أحوال الدنيا والدين، القمع والدكتاتورية والاستغلال البشع والفساد الواسع للعوائل الحاكمة باسم الرئيس وكوادره

الحزبية والمالية والسياسية للثروات والقرارات والإدارات. كم الأفواه والسجون والحرمان والتفاوت الطبقي والاجتماعي، وشيوع البطالة عن العمل وضياع الفرص أمام الخريجين والباحثين عن عمل بكدحهم وبعرق جبينهم، والضغوط الاقتصادية الأخرى من الغلاء إلى شحة المواد والأجور و.. وغيرها من صعوبات الحياة والعيش الإنساني والخدمات البسيطة. انتهاك الحقوق والعصا الغليظة والكذب الصريح عن الانفتاح والتطوير واستئثار فئات الحاشية بكل الخيرات والثروات، وتكريش حزب حاكم بالاسم وسلطة مرتهنة بكل أوضاعها بالدعم الأجنبي حتى بالقضايا الشخصية والعائلية لحاكميها، وكلها خارج أصول السياسة والعمران.

وظروفها الذاتية أشعلها محمد البوعزيزي بالتضحية بنفسه، وتحوله إلى الشرارة أو عود الثقاب المنتظر. لم يعلم انه سيكون كذلك، لقد فتح الطريق إلى التغيير. وأعلن بجسده المثال النموذجي في التضحية.. إشارة انطلاق وبيانا أول للجماهير. الشرارة التي أشعلت النار في هشيم العسف والقسوة والتجويع والخداع.. لم يعد الصبر معبرا، ولا الجوع ممكنا، ولا الصمت هدنة أو ترقبا. فكان توقيته رهن ارتفاع درجات الغليان الشعبي والحراك الوطني، واستمرار الاحتجاجات لانطلاق الانتفاضة. الشارع عبر عن نفسه بالاستعداد لها

والمنظمات المدنية تهيأت لها. كل الشباب والشابات. العاطلون عن العمل الأكثر من ثلاثمائة ألف خريج جامعي.. وعوائلهم المنتظرة لهم إلى الشارع والى المطالبة بالتغيير. التغيير الشامل للمؤسسات والنظام وآله. لا انتظار بعد الشرارة التي اندلعت وكسرت حواجز الخوف والرعب من الدكتاتورية والإرهاب الفعلي من السلطات التي تربت عليه.

الانتفاضة الشعبية أعطت أوكلها الأولى. لم يستطع الحاكم إلا أن يتفهمها، ورغم كل محاولاته للتلاعب فيها أو لتضليلها، كما ادعى وزير إعلامه دجلا في الفضائيات بان الشارع خرج مؤيدا للسلطة، كان الرئيس وعائلته في طريق الهروب. والدرس الكبير هنا إن الرئيس الهارب لم يجد ملجأ له يرحب به في عواصم من خدمهم بكل طغيانه وظلمه وانتهاكاته وكسب صمتهم وتشجعيهم والإنكار له والتهرب من تحمل مسؤولية حمايته أو إيوائه. طائرة الهروب ظلت تحوم في الفضاء نهارا طويلا حتى حطت بما لم يكن في الحساب. لماذا اختار الرئيس التونسي الهرب من بلاده؟، لماذا لم يجد له بين شعبه ووطنه من يحميه ويتسامح معه؟. هذا درس كبير له دلالاته لكل من يسوس الشعوب بالريموت كونترول الأجنبي وينسى إرادة الشعب أو يتناساها بتصنيع حزب حاكم، مهما كان

تاريخه ومسيرته، ومؤسسات أمنية للقمع والرعب والاستهتار بالإنسان والعدالة والثروات والأمن الحقيقي.

كانت رياح التغيير التي هبت في الثمانينات في أوروبا، والتي غلفت بأسماء الديمقراطية والألوان المتعددة، رغم التدخل الأجنبي الكبير فيها وفي تهيئة مناخاتها في حرب باردة طالت عدة عقود متتالية وصراعات قاتلة بين معسكرات وأحلاف وشركات عابرة للقارات، لم تتمكن من اجتياز حواجز الشواطئ العربية، وتبين أن القوى المتسلطة والمستفيدة من التحولات لم ترغب أن تواصل تلك المتغيرات ولم تجد لها موقع قدم بالشكل الذي توفر لها هناك. ورغم ذلك فان الشارع العربي لم يهدأ عند احتلال بغداد ولن يرضى تكرار الورطة الأمريكية في بلد آخر. وكان درسا آخر لآل النظامين العربي والغربي على السواء. هل نسيت مبادرة كولن بول (نهاية عام 2002) التي حملها إلى تونس بالذات ومنها أراد توزيعها لإعلان الديمقراطية الأمريكية في العالم العربي؟.

والدرس الأكبر الآخر من انتفاضة الشعب التونسي والتي لا يمكن المرور عليها سريعا دور وسائل الإعلام الجديدة فيها. الفضائيات والانترنت وشبكات الحوار الاجتماعي، التي تفاخر بها النظام في تونس وادعى أبوته للمتغيرات في مجالاتها عربيا. لقد لعبت هذه الوسائل برغم اختلاف رسالاتها وأهدافها دورا كبيرا

في تعميم الانتفاضة ونشر أخبارها، ليس داخل تونس والعالم العربي وحسب. وأعطت للشارع التونسي حقه في رفع صوته وصرخات شبابه وشاباته، رغم قوانين الطوارئ وانتشار قوات القمع والرعب واستخدام وسائلها الإرهابية في منع الشارع من إيصال صوته ورأيه وموقفه وحالاته المزرية من الحرمان والاضطهاد والتجويع والموت البطيء، الذي دفع بمحمد البوعزيزي أن ينهيه بطريقته الخاصة.

من يوم اندلاع شرارة الثورة الشعبية، تلك اللحظة التاريخية والأوضاع في سير متتال للتغيير. حاول أركان النظام السابق الحفاظ على مواقعهم والتحكم في سيرها، إلا أن المنتفضين لا يمكنهم الاطمئنان دون تشكيل مجالس شعبية تضم كل الأطياف والقوى السياسية والمعارضة وحتى من المؤسسات العسكرية والأمنية لخوض الصراع المفتوح لانتصار الثورة وانجاز التغيير الكامل. لعب اتحاد الشغل والنقابات والاتحادات المهنية دورها في الحراك والتغيير. وما زالت قوتها في الشارع، من كل الأعمار والتيارات، من كل الفئات والطبقات. اغلب الشباب من الأجيال التي عاشت في حكم الرئيس الواحد والحزب الواحد واللون الواحد. قد يكونون ممن لم يسمعوا أو يقرأوا للينين أو حسن البنا أو حتى جمال عبد الناصر، ولكنهم لم يهبطوا من السماء. هم أبناء عوائل عاشت تلك التجارب

واختلطت بها وعانت من سجون نشطائها ومنع أدبياتها وتجفيف مساحاتها، فخرجت محتجة وغاضبة ومصرة على التغيير وحتى وهي ترفع صورا أخرى، وشعارات خاصة لها بأشكال أخرى تتناسب مع خصوصياتها، حتى وكأنها تقول، إنها ثورة تونسية شعبية، وأنها في الطريق ذاتها إلى النصر. وتلك إرادة الشعب.. إرادة الحياة.

التغيير ... من الأمل إلى العمل

أصبح التغيير في العالم العربي مطلبا ملحا وعاجلا بعد الذي حصل في تونس. لقد أعطت الجماهير التونسية للمطلب شعبيته وحولته من الأمل إلى العمل. ويكفي الشعب التونسي وشرارته محمد البوعزيزي في التاريخ العربي المعاصر هذه النقلة التي شرّعت الأبواب، وأشرت لما بعدها وحكمت وتحكم على مجريات الصراعات المتتالية في أكثر من مكان، مقارنة ومنطلقا لعمليات التغيير ودرجاته حسب تطورات الصراع وقواه الفاعلة في الظروف المعاصرة. رغم أن المطلب نفسه كان ومازال مستمرا كحاجة طبيعية بعد استمرار حالات الركود والتخلف واستشراء الفساد والظلم والقمع وحالات الطوارئ والتراجع في تقدم البلاد، وضرورة تحسين شروط حياة العباد. ومن المضحك المبكي أن بعض الذين ارتهنوا بالمشاريع الأمريكية يقومون بوضع إسقاط النظام العراقي بالدبابات الأمريكية والأجنبية مبعث هذه التحركات. وكأنهم يريدون القول إنهم مازالوا أحياء بعد كل هذه التحركات الجماهيرية والغضب الشعبي العارم. محاولين تزكية ارتهاناتهم وارتباطاتهم التي شكلت، من جانب آخر، صفحة سوداء في التاريخ العربي باحتلال بلد كالعراق، وسقوط المثال الذي ادعته قوات الاحتلال وإدارتها، التي تتغنى بممارستها في التخلص من الدكتاتورية وتزيين أتباعها،

وهي لا تخفي خططها للهيمنة على ثروات المنطقة والتحكم في سياساتها وخدمة أهدافها الإستراتيجية، ليس في المنطقة وحسب، وإنما في العالم.

ما حصل في تونس مثال تغيير وطني فعلي، تحقق بغضب الشعب وتحركات الجماهير وإسناد الجيش لها وإعلان هروب الرئيس المستبد الذي فهم الشعب بعد تسلط وعبث وفساد وقمع وإرهاب دام أكثر من 23 عاما. وأعطى نموذجا عمليا للتغيير، مهما كانت أولياته ونتائجه وكيفية الاستمرار به والتحول في طريقته وأسلوبه، ومهما لعبت القوى المضادة للتغيير من أعمال عرقلة ومضادة للتغيير الثوري والتطوير الايجابي للانتفاضة الشعبية إلى الثورة الوطنية الديمقراطية. إن قوى التغيير التي تحملت السير بالمهمات مسؤولة اليوم عن الإنجازات التي تمت، ومسؤولة أيضا عن الحفاظ على التغيير والاستمرار به نحو الانتصار الحقيقي وبناء تونس لمصالح الشعب وتقدمه وتطوره. وكانت تلك إشارات موحية للحالات ذاتها المنتشرة في كل بقاع العالم العربي خصوصا. وكان امتداد الشرارة إلى خارج تونس أمرا طبيعيا واعتياديا في التاريخ. فالشعوب تتأثر وتستفيد من تجاربها وخبرات حركات التحرر العالمية أيضا، فكيف إذا حصلت في منطقة واحدة؟.

وجاءت التحركات في أيام الغضب في مصر استجابة طبيعية ضد الفساد والقمع والتجويع والحرمان التي كانت السلطات المتنفذة في مصر تمارسها ضد الملايين من الشعب المصري. ورغم استفادة السلطات المصرية من أجراس الإنذار وتهيؤها لها عبر وسائلها المعروفة في المنع والقطع والقمع. لكن الانتفاضة التونسية واستمرارها لثورة شعبية أعطت دروسا غنية بالعبر ومازالت تحت التطبيق وتحقيق الحالة الثورية رغم كل العوائق والمعيقات الداخلية والخارجية. ما حصل في مصر أشار إلى أن الأنظمة الدكتاتورية لن تتخلى عن وسائلها مهما كانت الضغوط عليها، بل وتعمل على التملص من تلك الضغوط، لاسيما الخارجية، بوسائلها الأخرى. فتم قطع وسائل الإعلام الحديثة، الانترنت وبرامج التواصل الاجتماعي، وكذلك الاتصالات الهاتفية المحمولة والأرضية، والتضييق على وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، وغلق فضائيات عربية واتهامها بما يرغب الحكم وأصحاب القرارات الفهلوية من اتهامات قد لا تكون من أهدافها الحقيقية. ورغم ذلك استمرت التظاهرات في ميادين التحرير والحرية في المدن الرئيسية في مصر، ورفعت الشعارات الأساسية المطالبة بإسقاط النظام ورحيل رؤوسه ومحاكمته علنا. وانطلقت التظاهرات يوم 25 كانون الثاني/ يناير يوم عيد الشرطة وبدعوة عامة من شباب مصر، عبر وسائل الاتصال الحديثة، وليس من الأحزاب التقليدية أو

الحركات المعارضة. وكان الإجماع بين المتظاهرين والأحزاب السياسية والحركات الوطنية هو إسقاط النظام واستمرار الثورة.

لم تتوقف التحركات الشعبية والتعبير عن أيام الغضب عند البلدين هذه المرة، فقد امتدت وشملت بلدانا عربية أخرى معلنة، باختلاف صورها أيام غضبها ضد الاستبداد والفساد والتفاوت الطبقي والاجتماعي. كما هي الحال في مصر. استفادت السلطات في اغلب البلدان من دروس الثورة التونسية في الإعلان عن تراجعات محدودة، وفي إطارات الحفاظ على الشخوص والسياسات والتوجهات، رغم الطلاء البراق لفظا بالالتزام بتنفيذ المطالب الشعبية، والاستعداد للانحناء أمام الغضب العربي. كما حاولت الضغوط الخارجية، ولاسيما الإدارة الأمريكية في التدخل المباشر في ضبط الصورة وإطارها في خدمة مشاريعها وأهدافها الإستراتيجية في العالم العربي.

ليس جديدا وغريبا أن بعض السلطات العربية تواصل نهجها البوليسي حتى في هذه الظروف الصعبة، والانكشاف الإعلامي وبصلافة مؤمنة، فتستغل عصابات التخريب لإشاعة الفوضى والاندساس في صفوف المتظاهرين لتخريب الاحتجاجات السلمية والمعبرة عن غضب الشعب. حركة الشباب في مصر تقود التظاهرات وتضع المسؤولية المهمة على القوى

السياسية الوطنية والثورية، ووحدات الجيش لحماية الانتفاضة وتطويرها إلى الثورة وبناء عهد جديد. وهذا السؤال الآخر في مصر وقبلها في تونس ومن الآن وصاعدا في غيرها من البلدان العربية.

درس تونس تاريخي ومهم، وضح أن الحكام العرب لم يفهموا أوضاع شعوبهم وبلدانهم إلا بعده. وأصبح يوم 14 من كانون الثاني/ يناير في تونس يوما تاريخيا أيضا، فأصبح ما قبله وما بعده في تونس، ومثله في مصر وغيرها من البلدان. وبات التغيير عنوانا للمرحلة، تحول من الأمل إلى العمل، ولكن: هل هناك حاجة للتذكير بأهمية ما حصل في تونس دائما؟!.

من قرأ الدرس والتغيير أكد أن ساعة العمل قد حانت، ودقت الأجراس، ولابد أن تفهم مجريات الأحداث. تندلع شرارة الثورة شعبية وعامة وشبابية وتليها الأحزاب السياسية والحركات المعارضة في رفع الشعارات التي حملتها وتؤكد عليها طيلة أيام الغضب. وتبقى دروس الانتفاضات التاريخية مطلوبة هي الأخرى. التحرك والتجمع والوضوح في الشعارات ومن ثم القيادة المشتركة في الميدان واستخدام أساليب الهجوم، القديمة والجديدة، والمبتكرة، وبابداع دائما وعدم قبول التراجع والدفاع فقط. وهي الدروس التي تتكرر وتتجدد ولابد من التعلم منها في كل الساحات. فالتغيير حان وقته

ولابد منه ولات ساعة تأجيل، من أمل إلى عمل مباشر وسريع!.

رياء حكومات الغرب

كشفت انتفاضات الشعوب العربية وثوراتها وتحركاتها في تونس ومصر والعراق واليمن والبحرين وليبيا والأردن وغيرها من البلدان العربية رياء حكومات الغرب ونفاقها وادعاءاتها حول حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية والعدالة وحكم القانون، وفضحت خطابها السياسي ودجلها الأخلاقي. وأضافت بالملموس والوقائع لما كان معروفا عنها وصريحا وصارخا منها. ورغم كل الوضوح في هذا الأمر مازال بعض الحكام العرب والتابعين لهم من الموظفين في مؤسساتهم الإعلامية خصوصا في بلدان الغرب أو في العالم العربي يتبنون تزيين خطاب الغرب الانتهازي والنفاق في مشاريع الهجوم على العرب والمسلمين والتغاضي عن مواقف تلك الحكومات أمام الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والسجون السرية والعلنية والقمع والاضطهاد الذي مارسته وتمارسه الأنظمة المرتبطة بها خارج حدوها الغربية. وبعض السياسيين وكتبة الإعلام الناطق بالعربية يدعون حكومات الغرب مستغلين ما حصل ونفذته تلك الحكومات وحليفاتها العربية إلى ترويج الاستعمار الجديد و"التدخل الإنساني". وهو أمر يشكل خطرا حقيقيا على الشعوب العربية ويعيد الاستعمار من الشباك بعد طرده من الباب بتضحيات جسام. ومثلما يرغب الغرب عموما إلى

استعادة هذه الأحلام بأشكال جديدة ومسميات مختلفة ونشاطات تفصح عن نفسها وتقابلها وقائع فعلية، وكانت من بينها قرارات الفيتو الأمريكية في مجلس الأمن الدولي وتصريحات أمين عام منظمة الأمم المتحدة. كما ان ما ساعد الشعوب على الانتفاض والاحتجاج والثورة هو نفسه الذي يعري الحكومات وسياساتها وخطابها، واقصد وسائل الإعلام الحديثة، من الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي، الفيديو والفيسبوك والتويتر، عبر شبكة الانترنت والاتصالات الأخرى، وفرضت التطورات السريعة على اغلب الوسائل الاتصالية التي لم يعرف عنها يوما أنها مع تلك التطورات أو التحركات الشعبية، الانتقال اللوني والشكلي للتسابق في الانضمام إلى الشارع العربي وكسبه، وهي لا تختلف في حقيقتها عن تلك السياسات الغربية وخططها. فواكبت برغبة منها أو بانحناء أمام الموجات المتصاعدة، تصريحات المسؤولين الغربيين وتعليقاتهم على ما جرى في تلك البلدان العربية وتلون المواقف والآراء حولها مثبتة أقوال المسؤولين الغربيين، لاسيما الأمريكان، من الرئيس باراك اوباما إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون والناطقين باسمهما، وكاشفة من خلال كل ذلك، مدى الخداع في ادعاءات اهتمام وحرص الغرب عموما بكل الشعارات التي يعلنها إزاء حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية والعدالة وحكم القانون. وهي الصيغ التي رفعتها الإدارة الأمريكية في فترات سابقة

كمشاريع للتغيير الديمقراطي في هذه البلدان، لاسيما بعد تحطم جدار برلين وانهيار دول المعسكر الاشتراكي وتفتت الاتحاد السوفيتي، ولكن الحقيقة والوقائع تشير إلى دعم الغرب عموما للحكومات الدكتاتورية والتنسيق معها في السجون والتعذيب للمعتقلين الذين كانوا بعهدتها الرسمية، في سجون غوانتانامو وغيرها، وحمايتها من المطالب الإصلاحية والتحديثية طالما ارتضت الصمت على الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني وأسهمت في دعم حروبه على الشعوب العربية في لبنان وفلسطين المحتلة وغيرها من البلدان، وكذلك غزوات الغرب على العالمين العربي والإسلامي، واحتلال العراق وأفغانستان والحروب المستمرة على باكستان وإيران وغيرها. وحتى اعترافات بعض المسؤولين الغربيين بخطأ سياساتهم تأتي لترويج سياسات أخرى لا تقل خطورة عن سوابقها في الاستهانة بالإنسان العربي والمسلم أساسا. والتناقض في الخطاب الرسمي الغربي لا يعني ان سياسات الغرب قد تغيرت بعيدا عن المصالح التي هي دائما الأساس فيها، فلا صداقة بين الحكومات الغربية والشعوب العربية أو حتى الحكومات العربية، حيث تظل المصالح الغربية هي هي، النفط والقواعد الإستراتيجية العسكرية والاستيطانية في المنطقة. بينما لا تفرض المصالح العربية مقابلها، أو حتى التعامل معها بما يحقق للطرفين التبادل والتعاون المشترك.

خطابات رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في بعض العواصم العربية أثناء جولته الأخيرة فيها لترويج صناعات الأسلحة البريطانية واعترافه بخطأ سياسات الغرب في دعم الطغاة مثال صارخ على العلاقات بين الدول العربية ومستعمريها من الامبرياليات الغربية التي تصرف الغرب فيها بحريته ضد الشعوب ومستقبلها.. مشيرا إلى إن الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط تظهر أن الغرب كان على خطأ حين دعم أنظمة ديكتاتورية وغير ديمقراطية. ومنتقدا نظرة الغرب التقليدية للشعوب العربية وشارحا طبيعة السياسة الخارجية وتقديمها المصالح الاقتصادية الذاتية على الترويج للقيم الديمقراطية الغربية. ومؤيدا الإصلاح في العالم العربي مع احتفاظه بالأهداف والمصالح الغربية منه.

رد الكاتب سيمون جنكينز في صحيفة الغارديان (2011/2/22) على هذه التصريحات بمقال تحت عنوان "إما أن تدفع بريطانيا من أجل الديمقراطية أو الأسلحة، لكن ليس الاثنين سوية"، مذكرا إن جولة تسويق الأسلحة التي قام بها ديفيد كاميرون قد ورطته في نفاق تقليدي حول انتهاج سياسة التدخل لنشر الليبرالية، "فلندع العرب يرتبون أمور بيتهم بأنفسهم". ووضح رأيه "إن الحكومة البريطانية ـ كسابقتها ـ تزعم أنها تتبع سياسة "التدخل لنشر الليبرالية" في مسعى

لإسقاط الأنظمة غير الديمقراطية حول العالم وخاصة في العالم الإسلامي. هذه الحكومة ـ كسابقتها أيضا ـ تزود الأنظمة غير الديمقراطية بكميات هائلة من الأسلحة لإحباط السبل الوحيدة المتاحة لإسقاط هذه النظم، وهي الهبات الشعبية. وأشار الكاتب إلى مشاركة 50 شركة بريطانية لتصنيع السلاح في المعرض الليبي للأسلحة العام الماضي، وتساءل عن المشاركة البريطانية في معارض الأسلحة في دول الخليج والأرباح السنوية التي تحصل عليها من بيع الأسلحة. وكيف أن تلك الأسلحة تظهر بوضوح في قتل المتظاهرين، مع إصرار بريطانيا على النص في عقود بيع الأسلحة على عدم استخدامها فيما ينتهك حقوق الإنسان، "فماذا كانت وزارة الخارجية تعتقد أن القذافي سيفعل ببنادق القنص والقنابل المسيلة للدموع؟" ثم استطرد في الطريقة التي يتعامل بها الغرب مع الثورات التي تهب في العالم العربي، في نصه أن تعبيرات مثل "ما نريد أن نراه" أو "ما لا يجوز ان يفعلوه" تتردد على لسان كل رجل دولة في واشنطن ولندن. ونبّه إلى أن اليقين الوحيد حول الأحداث التي تجتاح العالم العربي هي أنها بقيادة عرب وعرب فقط، وأنه لا أحد يعرف كيف ستنتهي "لكن الأمر الوحيد الواعد فيما يسمى ربيع العرب هو أنها قامت بقيادة ذاتية ومهما كانت فرص نجاحها فستكون أقوى لأنها صنعت في الداخل".

المهم هنا ان كل محاولات الحكومات الغربية في نشر شعارات ومساحيق تجميل لسياساتها الآن لا تنفع في إخفاء الازدواجية المخاتلة، والرياء الغربي، كما الحال في أي شأن له علاقة بالإنسان العربي وحريته وحقه في حياة كريمة. ولابد من المكاشفة والاقتناع من جديد بالقوة الشعبية والمصالح العربية، وطريق الانتصار هو التماسك والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية.

ميدان التحرير.. الاسم والمسمى

انتصرت الثورة.. انتصرت إرادة الشعب المصري، في يوم تاريخي ومسار مصيري، منطلقا من ميدان التحرير، هذا الميدان الذي دخل، باسمه العربي، القاموس الإعلامي الغربي، مثلما دخلت كلمة الانتفاضة الفلسطينية قبل سنوات، وترددت على ألسنة من تابعها واهتم بفاعليتها وتأثيراتها الإستراتيجية. وأخذ اسم الميدان – التحرير- مسماه في مصر والعالم أيضا من خلال الثورة الشعبية التي اعتصمت قيادتها فيه وتمترست قواها الأساسية بين محيطه. مستعينة، جغرافيا وتاريخيا، بما فيه من مبان لها علاقتها بشكل أو بآخر بمسيرة التغيير والثورة، تاريخيا وسياسيا واجتماعيا. فاسم الميدان اخذ اسمه من التحرير الفعلي لثورة تموز/ يوليو عام 1952، بعد الهبات والانتفاضات المعروفة، ومنها ما يعبر عنه تمثال سعد زغلول فيها ويرسم إسهاما آخر معلنا امتداد روح الانتفاضة الوطنية وانتصارها في الثورة التي أعادت مصر إلى عالمها ودوائرها المعروفة وموقعها فيها، قيادة وتضامنا وتأسيسا لمرحلة جديدة في التاريخ والعالم. فليس بعيدا عن الفهم لدور التاريخ أيضا في وجود الاعتصام في الميدان قريبا من المتحف الوطني، الذي يضم صفحات من تاريخ الشعب المصري، فهو بمعنى ما استمرار تاريخي وإدانة للقطع الذي مارسه

النظام الذي حكم مصر خلال العقود الأخيرة، وابعد الشعب المصري عن تاريخه وطبيعته ودوره. كما أن الميدان قريب من مبان سيادية، كمجلسي الشعب والشورى، ورئاسة الحكومة، وما لهذه العناوين من ارتباط ببواعث الثورة وأسباب احتجاج الشباب والشعب المصري، إذ أن تزوير إرادة الشعب بانتخابات مزورة باعتراف الدكتاتور وأعوانه، وبإنكار الإرتكابات وقمع الحريات وكم الأفواه التي خططت في الحياة السياسية في مصر، وكذلك وزارة الداخلية وما عرف عنها من نشاطات التخريب والتعذيب والفساد والفتنة والانتهاكات وغيرها أعطى معنى كبيرا لإدانتها وإعلان صوت الغضب بالقرب منها، معنويا وسياسيا وأخلاقيا وقانونيا. كذلك مبنى جامعة الدول العربية، كما تسمى رسميا، له معناه أيضا، ارتباطا بين ما حصل في الميدان والساحات العربية التي سبقته، والتي ستليها بالتأثير والتأثر والحث والتتابع، بعد كسر حواجز الخوف والرعب والعسف، وانطلاق أصوات الغضب والاحتجاج والانتفاض، وبعد أن خط الدم طريق الغضب ورسم نهاياته في بلد عربي بأبهى صوره. ليكون الرمز العربي قائما أيضا في صفحات التغيير في مصر، وفي قلبها الميدان واسمه الجديد القديم النابع من إرادة الشعب وغضبه وقيام قيامته، الثورة، بكل معانيها ومدلولاتها وأسبابها وأسسها ونتائجها.

ما حصل في ميدان التحرير وما جرى منذ اندلاعه في 25 يناير/ كانون الثاني وعبر يومياته تعبير واضح عن إرادة الشعب في التغيير والثورة على الدكتاتورية ومافيات الفساد وجرائم الإرهاب والقمع والعسف والاضطهاد والحرمان والطوارئ والتجويع والاستغلال والنهب والتواطؤ والارتهان بالمشاريع الامبريالية المعادية للشعب المصري وللأمة العربية.

انتصار ثورة الشعب المصري ورمزها في ميدان التحرير والميادين الأخرى يوم الجمعة الثالثة انعكاس واضح لإرادة الشعب ومطالبته بالحرية ورحيل النظام ورموزه الرئيسية وتحييد الجيش ودفعه للانحياز لها ومعها لإعادة الروح لدوره الفعلي في المساهمة في التغيير والبناء في بلد يشكل قلب الوطن العربي وأثره وتأثيره لا يتوقف عند حدوده المصرية وحدود ميدان التحرير الموجود اسمه في اغلب العواصم الأخرى، بأسماء متقاربة له أو بمعانيه. التحرير من الاستعمار الخارجي والداخلي، من الدكتاتورية والتدخل الأجنبي، من الاستغلال والفساد والخراب وانتهاكات حقوق الإنسان. ما رفعه جيل الثورة الجديد من صوت واضح لفتح صفحة جديدة في التاريخ المصري والعربي والمنطقة بأشملها وامتدادها بين القارات يتطلب حماية الانتصار والانجاز الثوري، وهو المهم ومركز المهمات المطروحة والمطلوبة بشتى الوسائل والإمكانات، وبكل

السبل والطاقات، وليس التوقف عنده أو التراجع عنه. وهنا تقع المسؤولية التاريخية في تطوير اللحظة التاريخية التي تحققت منذ اندلاع الانتفاضة وكسر حواجز الرعب. وحتى بعد أن سالت الدماء وحاولت السلطات القمعية ممارسة أدوراها في الإرهاب والقتل باخس السبل وأسوأ الوسائل التي تعرفها وتعلمت عليها في ظل الدكتاتورية والإرهاب. ولكن الدماء أمدت الشعب عزيمة أقوى وإرادة اشمل، فامتد ميدان التحرير من القاهرة إلى المدن والميادين والفئات الأخرى، فتحركت النقابات والاتحادات والجامعات والمدارس واختلطت الألوان والمشاعر والأجيال وأصبح النشيد موحدا في كل الساحات والميادين. لتكون ثورة شعبية بكل المواصفات والمعاني وهي تعكس بنموذجها المصري الشعبي السلمي وبوجهها المتزايد نصاعة وعمقا وقدرة على الحفر في نهر التاريخ وعمق الكفاح والمستقبل.

من بين ابرز شواهد التاريخ الجديد هو انتصار إرادة الشعب عبر إصرار شباب الثورة على الانتفاض والاستمرار، وتقدير الشهداء الذين استشهدوا من اجل الثورة ومستقبل مصر، الذين رسمت صورهم وأسماؤهم في الميدان. (سقط شهداء وجرحى منذ اندلاع الثورة، مئات الشهداء وآلاف الجرحى من كل الأجيال. وتقدر منظمات دولية عدد الشهداء بأكثر من 300). هذه

الدماء الزكية التي روت ارض مصر سجلت صفحة ناصعة في تاريخ الثورة للشعب المصري كما وضعت وصمة عار وشهادة رفض لنظام لم يحزن عليه كثيرون حتى من بعض المستفيدين منه. وقد يكون تسمية الميدان باسم الشهداء استمرارا تاريخيا للثورة والميدان.

توالت أيام الغضب بتصاعد أعداد المشاركين فيها، من الآلاف إلى المليون وما بعده، والى الملايين في الغضب والانتفاضة الشعبية العارمة، في ميدان التحرير وميادين الحرية في اغلب المدن المصرية، وحتى خارج مصر أمام السفارات والقناصل المصرية. فكانت لوحة جديدة وشهادة أخرى لثورة شعبية سلمية جديدة. ألهمت الشوارع والميادين العربية خصوصا الأخرى وسيتسارع فيها الأمل والعمل للتغيير والثورة.

لقد تأكدت السلطات الحاكمة في مصر أنها غير قادرة على الاستمرار بالحكم بالأساليب القديمة وأنها استخدمت كل أساليب الدكتاتورية الدموية والتقنية، وبالترغيب والترهيب، وأوغلت فيها. وفي الوقت نفسه لم يعد الشعب قادرا هو الآخر على التكيف مع هذه الممارسات التعسفية القاسية وقبول الأوضاع المتردية على جميع الأصعدة، وطبيعي هذا الوضع ينتج الانفجار والاحتجاج والانتفاض، وهذا ما فهمه الشباب أولا مبادرا بطريقته وأسلوبه وممارسته، عبر التقنيات الحديثة وروح الشباب التمردية الثورية المقدامة وإدارة

الصراع مع السلطات الإرهابية بالصبر والمواجهة السلمية المستمرة والاستمرار بالإرادة والعزيمة المستمدة من التاريخ الكفاحي للشعب المصري ومن النضال الوطني الذي أمدهم بما قاموا ويقومون به اليوم. وكان ماركس قد قال جملته الشهيرة عن الانتفاضات التي اجتاحت أوروبا في زمنه: " علينا أن نعلن للحكومات: إننا نعرف أنكم قوة مسلحة، موجهة ضد البروليتاريين، ولسوف نواجهكم بصورة سلمية حيث يبدو ذلك ممكنا بالنسبة إلينا، وبالسلاح عندما يكون ذلك ضروريا...". وتفسير كلام ماركس اليوم تجدد وتطور في ميدان التحرير بما ناسب موازين القوى وصراع الإرادات والشرعيات والقدرات على الأرض وفي الواقع العملي لسير العملية الثورية الراهنة. وهذه مسؤولية كبيرة وخطيرة ليست على شباب الثورة فقط، وتأثيرها يمتد على مصير شعوب المنطقة كلها.

الثورات العربية وخطاب الدكتاتوريات

حين اندلعت شرارات الثورات الشعبية العربية في أكثر من بلد عربي واشتعلت في هشيم السلطات الدكتاتورية وأزاحت حواجز الخوف والرعب عن طرق احتجاجات جماهيرها المليونية وساحات اعتصاماتها وتلون شعاراتها بعد الشعار أو الهدف المركزي الرئيس: الشعب يريد.. إسقاط النظام، أصبحت الآمال معقودة على استمرارها وتواصلها في محيطها الوطني والقومي وهو ما توضح في مجريات التطورات والانعطافات في العالم العربي، وبات مصطلح الثورات العربية شائعا ومستساغا عند الرأي العام العربي أساسا. وتمكنت هذه الثورات من تحقيق أهداف لها في أكثر من بلد، بأشكال متعددة أو متنوعة. أتمت خلع دكتاتورين وأرعبت آخرين قدموا بسرعة تنازلات لم يخطر ببالهم التفكير، مجرد التفكير بها. وما زالت تغذ السير إلى انجاز مكتسبات وتحقيق أهداف تعمدت بدم الشهداء ولوعة الفقراء وتطلعات الملايين.

ومن اللافت في هذه الثورات خطابات الدكتاتوريين ومستشاريهم والناطقين بلسانهم والحجج التي اشهروها واستندوا إليها، قبل هزيمتهم المكشوفة بإصرار الثوار وصمود الجماهير، محاولين التعكز عليها لضرب الثورات وتحطيم الإرادات وتشتيت القوى وإضعاف الجهود، ولكن مسيرة الثورات ردت على كل تلك

الخطابات وآلة إعلامها، من خلال طبيعة قوى الثورات و تنوع حامليها الذين كانوا من كل الفئات والطبقات، العمرية والاجتماعية، والتيارات السياسية والإيديولوجية، وألجمت مروجيها. فقد تحجج الطغاة دائما بأوهام كثيرة وضعوها مبررات لاستبدادهم وعاشوا على بعضها أو تقبلوا الارتهان بمشاريع أجنبية وخضعوا لها اغلب سنوات حكمهم، ومنها ما سموه بتطرف جماعات من الإسلام السياسي. حيث ركز الرئيس التونسي المخلوع في رده على استقالة سفيره في اليونسكو في باريس بان ما يحصل في تونس اضطرابات تقودها "جماعات الإخوان" وستعالج القوات الأمنية أمرها، حسب تصريحات السفير في فضائية الجزيرة. ووضح السفير احتجاجه ليس على من يكون وراء الاضطرابات بقدر ما هي أساليب المعالجة، أدوات تصعيد القمع والعنف الرسمي ضد احتجاجات سلمية شعبية. وهذه فضيحة واحدة من بين غيرها وحجة اعتمدها النظام وفشل في إثباتها أو التحقق منها عمليا. هذا الخطاب الذي بدأه علنا الرئيس التونسي الهارب تحول إلى شفرة مدروسة عند من تبعه وغيره.

عاش الرئيس المصري المتخلي عن منصبه بعد ان ادعى خدمة بلاده كل عمره على ارتباطاته بخدمة مخططات ليست لبلاده مصلحة حقيقية بها، متذرعا بتلك الفزاعة، ان بديله في حكم مصر والشعب الذي

تجاوز الثمانين مليونا ونضجت أجياله وعرفت بقناعاتها طريقها إلى الحرية، مثلما كان نظيره التونسي يردده في خطابه الذي جره إلى مصيره. وشن حملته الانتخابية البرلمانية لإبعاد "الإخوان المسلمين" عنها وكذلك أي حزب أخر غير بطانته والمصفقين له ولعائلته في جلساتهم العلنية وخلواتهم السرية، فحكم على نفسه وخطابه بنهايته. وكأنها لعنة الدكتاتورية وخطابها السياسي والإعلامي.

في ليبيا كانت كل خطب الرئيس الليبي العقيد القذافي للرد على الثوار الذين انتفضوا سلميا عليه وطالبوا بخلع وكشف أسرار أربعة عقود غيب شعبهم وبلادهم واختصر باسمه وعائلته، كانت ردوده إنهم مجموعات من تنظيم القاعدة، (إضافة للمصطلحات الخاصة به عنهم)، وبدأت الفضائح، مثلما تمت مع سابقيه في تونس ومصر، عن الفساد والهدر والثروات الوطنية التي تصرف وعائلته بها، بينما لا تبتعد كثيرا عن قصورهم مدن الصفيح والفقر والحرمان.

تكررت الحجج نفسها في اغلب العواصم العربية مع تنوعات محلية، وكانت النتائج مخالفة إلى الوقائع والحقائق التي تمت. فلا في تونس ولا في مصر كانت جماعات الإسلام السياسي هي الوحيدة وراء ما حصل. بل بالعكس وضعت هذه الجماعات في حجمها الطبيعي ومكانتها في التطورات والتحولات التي تفجرت وانتقلت

بالشعوب والبلدان إلى مرحلة جديدة، وفتحت الأعين على ما كان حاصلا وما تكشف بعده. فاضحة بالأساس خطابات الرؤساء المذكورين على الأقل لحد الآن. ولعل تمكن الثوار في تونس ومصر من السيطرة على وثائق الأجهزة الأمنية وكشف بعض الأسرار، التي بينت ان السلطات هي التي تقوم بإشاعة الفتن الطائفية أو الدينية أو السياسية، وكيف ان هذه السلطات خانت القسم الذي تدعيه أمام الرأي العام في مسرحيات الانتخابات والتمثيل السياسي الدورية. ولعل ما حصل مع رئيسي تونس ومصر مثالا أوليا لغيرهم من كره الشعب لهم ومن اعتمادهم على مؤسسات أمنية قمعية تتسابق في انتهاكات حقوق الإنسان والاستبداد وإهانة شعوبهم وتجويعهم وسرقة الثروات والفساد المالي والإداري والخضوع لارتهانات خارجية بدلا من الإنصات لأنات الشعب وتظلمات الجماهير.

من كل ما سبق لم يعترف أي رئيس بأسباب منطقية معقولة لما يجري في بلاده ويحاول باستمرار التذرع بحجج تفضح الطغيان الذي يعيش عليه، ودون ان يجهد نفسه بمعرفة الأوضاع الحقيقية والإقرار بها ومعالجتها بما يخدم شعبه ووطنه، وكأن سنوات تسلطه الطويلة لم تمنحه فرصة التجديد وإصلاح ما خربته إدارته. والوقائع التي تحققت عند سقوط دكتاتوريات تونس

ومصر مثالا على ذلك. وستكون مثلها أو أبشع منها في غيرها من البلدان.

ساحات التحرير والتغيير في العواصم العربية تكشف خطابات الدكتاتوريات وعمق الانتهاكات وطبيعة حاجات الإصلاح وضرورة التغيير. وهذه وقائع الزمن العربي الجديد.

الثورات العربية وعامل الزمن

لا يجرؤ احد على القول انه كان متوقعا ما حدث في العالم العربي قبل وبعد العام 2011، مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الميلادي أو القول ان ما حصل هو أمر معروف سلفا أو متنبأ به وربما يقع من يطرح إشارات إلى ان بعض أصوات بشرت به أو توقفت عنده بالاسم والتاريخ والمثال في إشكاليات لا تتناسب معه، مهما كانت مرتبته أو مكانه في الفكر أو التنظيم أو المجتمع. ولكن بعد حصوله يمكن القول ان صفحة جديدة في سجل التاريخ العربي فتحت وان هذا العقد الجديد عقد ثوري عربي بامتياز، مثلما كان العقد السابق عقد دول أمريكية لاتينية، حين تحولت يساريا ديمقراطيا واضحا وهي كما هو معروف حديقة الولايات المتحدة الخلفية، والتي كان اغلب حكوماتها عسكرية واستبدادية تابعة بشكل مباشر للإدارة الأمريكية ومؤسساتها الأخرى. واليوم كيف لنا ان نحدد ما يجري في العالم العربي، ما تحقق وما ينتظر انجازه وكيف ترى الصورة في المشهد العام؟ وأسئلة كثيرة من هذا القبيل وضرورية للقراءة والتحليل والتوثيق والشهادة لما يحدث الآن وغدا. عامل الزمن هنا مهم في دلالاته ولكنه في الوقت نفسه لا يمكن توقعه أو تحديده لكل ثورة عربية، مهما كانت الأسباب التي تؤدي لها،

رغم الاتفاق النظري على مسببات الثورات ودوافعها وضرورتها وقواها المحركة والحاملة لها.

الاحتجاجات التونسية بعد حريق محمد البوعزيزي تحولت إلى ما يشبه عاصفة ثورية في المدن التونسية وأدت بقوتها ومفاعيلها انتقالا أساسيا في تونس محولة إياها إلى منطلق الثورات الشعبية العربية من خلال كسر حواجز الخوف من سلطات القمع والرعب والاستبداد وفاتحة طريقا سلميا بشكله العام أمام دحر الدكتاتورية المتسلطة منذ عقود، معطية للشعوب الأمل في **التغيير السلمي** والقدرة على الانجاز العملي في خطوات التحول الثوري نحو الديمقراطية، وفي ترحيل الدكتاتور وعائلته وفضح فساده وقمعه وإرهابه وهشاشة سلطته التي أدارها طيلة سنوات حكمه. كما كسرت حدود الثورات الشعبية، أسلوبا ونموذجا ومثالا.

تحركات شعبية وصمود نضالي وكفاح مستمر من اجل الشعار المركزي لكل الثورات: الشعب يريد .. إسقاط النظام. بكل تطوراته وقدراته، محملا تلك الكلمات زخمها الفعلي. متعاملا بين سلطتين توسعت الهوة بينهما وأصبح التغيير منهجا ضروريا لكليهما، إذ لا يمكن أن يتعايشا بالتوازي فترة طويلة، حيث تكمن مخاطر كبيرة خلالها، تتربح منها السلطة الأولى وتعيد دورها الذي فضح ولم يعد ممكنا الاستمرار به دون تغيير إستراتيجي. هاتان السلطتان هما سلطة الحكم،

العصابات والمافيات المتحكمة برقاب الشعب وثرواته وآماله، وسلطة الشعب بكل فئاته وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية المعبرة عن إرادته ومستقبله.

ومثلما تحقق في تونس حصل في ميدان التحرير المصري، الذي تحول اسمه إلى مسمى لساحات أخرى، سواء في المدن المصرية أو أمثالها في أنحاء العالم العربي، أو في المدلول من المكان ودوره في منهج التغيير. وتغير من موقعه في كتب التاريخ ونظريات الأحزاب السياسية والحكم والدساتير إلى واقع التنفيذ والتطبيق العملي في الشارع وعلى الأرض ومرأى البصر والبصيرة. وطرحت أيام الغضب المصرية مثالها التجديدي في كل المستويات والأصعدة، في إدارة التغيير وقيادة التأثير، في التحول والانطلاق، في الفكر والاجتماع والوحدة الوطنية، في تعزيز الثوابت الوطنية والقومية، في بناء المنعطف الثوري التاريخي، والتحدي للمقولات والأساليب السياسية والتنظيمية وإعطاء الصورة الجديدة للواقع والوقائع التي تميزت بها الثورة العربية في مصر بعد تونس وتواصل الشرارة إلى الشعوب العربية التي تعيش تجربتها وتستلهم الدروس والعبر من كل ما حصل وما يحدث الآن.

الثورات العربية التي حققت سقوط دكتاتورين وسلطتهما (لحد تاريخ كتابة المقال) غيرت في مفاهيم الثورة التقليدية والنماذج السابقة عليها، وقدمت نموذجا

جديدا سيدرس في التجربة الثورية في التاريخ ليس في عالمنا العربي وحسب وإنما عالميا. ومن خلال ما حصل يمكن قراءة عامل الزمن في التغيير والثورة والتحولات على الساحات العربية. إن استعادة بدايات اندلاع الثورات ونتائجها الثورية في كل بلد عربي يبرز أهميتها تاريخيا في الانجاز الثوري ودورها في حسم التطورات وتدرجها الزمني والموقف منها. وعامل الزمن وضع التغيرات الثورية في تسلسلها الثوري أيضا، ووضع الاهتمام به وبها في مركز التفكير في التقدم والانجاز لمكتسبات متواصلة والتوقف عندها خشية من التراجع والثورة المضادة عليها. ورغم ذلك فان تلك المكتسبات انجاز للثورات وما قد يشوبها من تعثرات من "الحرس القديم" من فلول النظام السابق ومحاربي التغيير والثورة يمنح الثورات معطيات أخرى لأهمية عامل الزمن في الحدث والمنجز والمدلول منه، لاسيما وقد ارتوت هذه التحركات بالدم الزكي لأبناء الثورات وهو مدادها الفعلي وتعمدها به، من جهة أخرى، إشارة للنصر وقوة دفع شعبي لا يمكن تجاوزها. ولعل في حسابات عامل الزمن إشارات أخرى لفعل الثورة، فقراءة تاريخ الانتفاضة الشعبية في تونس وانتصارها زمنيا يعطي مؤشرات واضحة لوصول اللحظة التاريخية مداها التاريخي في فترة محدودة بأسابيع فقط لإسقاط سلطة تحكمت سنوات طويلة بكل وسائلها المعروفة وغيرها. وكذلك تجربة التغيير في

مصر، فثورة 25 من يناير/ كانون الثاني أخذت مداها في أسابيع معدودة فقط لتنهي حكما خطط لدوام بقائه عصرا، موظفا كل إمكانات الدولة وثروات الشعب وحمايته الخارجية بتحالفاته ومعاهداته وخطط العدو الإستراتيجية في المنطقة والعالم العربي والإسلامي. ومع ذلك تمكنت الثورة في زمن معين انجاز المهمة الأولى، ومعها الآن تأتي أهمية عامل الزمن في استمرار الثورة ومكتسباتها، في كنس بقايا النظام السابق وتطهير البلد من مافيات وعصابات الدكتاتورية وإعادة السلطة للشعب فعلا وعملا وحكمه في بلده وثرواته ومستقبله.

لقد فرضت الثورات العربية المندلعة اليوم في العالم العربي نفسها في المشهد السياسي العالمي، ودخلت أسماء المدن الثائرة وأسماء الميادين المقاومة قواميس العلوم السياسية والإعلامية الغربية وما تبقى هو بيد الجماهير التي أقدمت على الثورة واختارت زمنها وموعدها وأهدافها، وهي بكل تحولاتها تضع عامل الزمن مهما قبل وبعد الانجاز. بالتأكيد عامل الزمن له مفعوله في التغيير والثورة وإدراكه يضعه في أوليات التغيير قبل فواته والنكوص عنه، وهو بيد الثوار وبقدراتهم على التمسك ببرنامج التغيير وأهداف الثورة وبرؤية إستراتيجية متكاملة. (لندن 2011/3/11)

الثورات العربية والأحزاب السياسية

فاجأت الثورات الشعبية الجديدة دارسي سابقاتها في تاريخ العالم العربي الحديث، بما حملته من سمات وابتكرته من صفات. اغلب الثورات قامت بتخطيط وقيادة أحزاب سياسية معروفة وتنفيذ أو بتنسيق مؤسسة القوات المسلحة أو بالعكس، قامت المؤسسة بالانقلاب وساندتها الأحزاب، وهذا ما حدث في العديد من الانقلابات العسكرية، التي تطورت إلى انتفاضات أو ثورات عربية، كما في ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 في مصر، وثورة العراق في 14 تموز/ يوليو 1958 وغيرها في ظروف ومراحل مختلفة أو متعلقة بمكانها وزمانها.

كشفت الثورات الشعبية الجديدة الأحزاب السياسية العربية. وبينت حجمها ونشاطها ومكانتها السياسية في بلدانها وفي التحضير أو المساهمة في تلك الثورات. فتوضح ان الحياة الحزبية في العالم العربي لا تحسد على وضعها أو تطوراتها والمتغيرات في بلدانها رغم قدم الكثير منها ومعرفة أسمائها وأسماء مناضلين بارزين فيها. وسلطت الثورات الأضواء على الأحزاب، كما هي واقعيا، ومواقفها من السلطات الدكتاتورية التي هبت الثورات ضدها أو في الثورات نفسها. ورغم تباين ظروف كل بلد عن غيره إلا ان الثورات فضحت ما سمي بحزب الحاكم، الدكتاتور، وأساليب ارتباطه

بالحكم وسياساته الدكتاتورية، وتعامله مع الأحزاب الأخرى وتأثيره على بعضها، في الشأن العام أو الخاص بها، لاسيما في بنائها الداخلي وتجسيدها لأنظمتها الأساسية.

اغلب الأحزاب السياسية في العالم العربي لها تاريخ سياسي طويل عبرت فيه عموما عن ضرورات تأسيسها وتعبيرها الاجتماعي والطبقي وبنيتها السياسية والفكرية، وساهمت في حروب التحرر وبناء الوطن، بتياراتها المعروفة (اليسارية الاشتراكية والإسلامية والقومية والليبرالية الوطنية) ووسمت بطابعها الحياة السياسية في العديد من البلدان العربية لفترات، لاسيما تلك البلدان التي عاشت تجربة الثورات العربية الجديدة، تونس ومصر واليمن والجزائر والبحرين والعراق والجزائر وغيرها. وعاشت اغلب الأحزاب السياسية ظروف الصراعات السياسية الداخلية، الوطنية والقومية، وانقسمت بين أحزاب متحالفة مع الحزب الحاكم لفترة محددة أو مستمرة، أو معارضة سياسية، موزعة بين العمل السري والسجون والمنافي. بينما تحول (أو تراجع) الحزب الحاكم إلى حزب الحاكم منتقلا إلى ملكية شخصية وعائلية، في القرار والمصير، وفاتحا أبوابه لأعداد كبيرة من الأعضاء والمنتسبين الانتهازيين الباحثين عن منافع من الحكم والسلطات بدون قناعات حقيقية ببرامجه ونظرياته ومؤتمراته

الخادعة والمبرمجة في دوائر خاصة في مباني وزارات الداخلية والاستخبارية المحلية والأجنبية حسب ظروف معينة، وموفرا مناخات لصناعة مافيات متنوعة وعابرة للسلطات والدول.

تجربتا تونس ومصر، في الأحزاب، مهمة للقراءة الموضوعية وتحليل أسبابها ونتائجها وصولا إلى التمعن في العبر لغيرها ولمستقبل العمل السياسي والحزبي في العالم العربي. أعطت وقائعها شهادات صارخة، خاصة إن الحزبين (الدستوري والوطني) استفردا بالسلطة وحولاها لشمولية مطلقة باسمهما، وهمشا الأحزاب الأخرى التي اشتركت معهما في العمل السياسي، تحالفا أو معارضة، الأحزاب التي "انشقت" عنهما أو صنعاها لديكور الحكم أو استجابة وخضوعا لضغوط خارجية وبمحاولات التفاف عليها وتشويه ما تعلنه في مهرجانات مخادعة لآليات ديمقراطية، كالانتخابات والاستفتاءات أو المبايعات الشكلية لراس الحكم.

حصيلة التجربة التاريخية لهذين الحزبين وابتعادهما عن مسمياتهما أو تخليهما عنها، كشفت أنهما تجنيا أيضا على مهامهما كأحزاب سياسية، كمنظمات مجتمع مدني متطورة، لها ادوار المشاركة في الحكم وإدارته وتوجيهه نحو برامج ونظريات سياسية معلنة وقيادة العملية السياسية بإطاراتها التعبوية والثقافية، بل تحولا

إلى مؤسسات للاستبداد والفساد والتخريب لبنية المجتمع وتشكيلاته وتقدمه وتنميته المطلوبة، أي أنهما لم يكتفيا بأوضاعهما المزرية كأحزاب للحكم أو للحاكم فقط، وإنما استنسخا ادوار مؤسسات قمعية، مغيرين وظيفتهما ومتبنين وظائف أخرى، جرت المصائب على البلاد والعباد، ودفعت شعبي البلدين خصوصا ليس الخروج ضدهما والانتقام من ممارساتهما وحرق مقارهما وإنما المطالبة بمنعهما عن العمل السياسي ومحاسبة قيادتهما ومحاكمة تاريخهما. وهو الأمر الذي تحقق في تونس، حيث قررت المحاكم غلق الحزب وحله ومصادرة ممتلكاته. كما تتواصل المطالبات باتخاذ إجراءات مشابهة بحق حزب الحاكم في مصر. إذ لا يمكن قبول ان يكون الحزب السياسي بالمفهوم الاجتماعي والفكري مقرا للفساد والإفساد والاستبداد والسجن والتعذيب وانتهاك الحريات وحقوق الإنسان، وخرق كل المواد المثبتة ببرامجه ونظامه الداخلي، والعمل بالتالي إلى تشويه اسم الحزب ودوره ومهماته وموقعه الحقيقي في العمل السياسي والوطني.

طرحت أحزاب الحاكم صورة سلبية مقيتة وتبريرا لأعداء العمل الحزبي والتنظيم السياسي والاستئثار بالسلطات والاستفراد بالحكم ومنع توفر مناخات ايجابية لحياة ديمقراطية تقوم على أسس واضحة لها مؤسسات واليات عملها في ظروف كل بلد ورفض الفوضى

والعبثية والطغيان وتهميش القوى الفاعلة في المجتمع أو عدم تمكينها من المساهمة في التنمية المستدامة والحكم الرشيد ونشر المعرفة والتقدم على مختلف الصعد والمستويات.

الثورات التي أنجزت مكتسبات عديدة في تونس ومصر تتحمل مسؤولية إضافية هنا في تقديم فهم سليم لدور الأحزاب السياسية وتنقيتها من شوائب الفترات السابقة وتصحيح الحياة الحزبية والسياسية بقوانين واستراتيجيات عمل مستقبلية تدفع إلى تغيير وتطوير الأنظمة والشؤون المشتركة في بناء الشعوب والدول في عالمنا العربي. وهو ما يؤمل الآن وغدا.

الثورات العربية ومبيعات الأسلحة الغربية

اندلعت الثورات العربية في أكثر من بلد عربي وكشفت الكثير من الأمور التي كانت محظورة أو الممنوع ذكرها، ولكن طبيعة الثورات فضح أصحاب القرار السياسي السابقين عليها وتسليط الأضواء على سياسات حكمهم طيلة تلك السنوات. من بينها الخداع في الأهداف التي أدعتها وهشاشة قوة السلطات المتحكمة بها وبطلان شرعيتها التي كانت تتحجج بها وتستند إليها في إنهاك الإرادات الوطنية.

الثورات تعبير عن قدرات الشعوب على التغيير والتصدي للقمع والعنف الحكومي والرد بالإصرار والصمود والاحتجاج السلمي أو العنفي واختيار ساحات تحولت إلى مثابات ثورية وعناوين لها. وكل ثورة شعبية عربية اتسمت بسمات وأعطت نموذجا متجددا ومنحت مثالا لاستمرارها وإنجاز مهماتها الوطنية والقومية. وكأنها عواصف ثورية هبت داخل الوطن العربي وخارجه. وتحقق لها سقوط دكتاتورين في تونس ومصر ووضعت مصير آخرين تحت عامل الزمن فقط، وأصبح التغيير منهجا متواصلا ومتصاعدا لصنع حقبة جديدة في تاريخ العالم العربي، من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. كما أصبح الشعار الرئيسي الذي رفعته الثورات: الشعب يريد .. إسقاط

النظام!، شعارا مركزيا ومتنقلا حتى لأوضاع غير سياسية أو تحررية.

لا ينفع الصمت على ما حصل ولا تعوّض المكرمات "الرشاوى" المحدودة والمفروضة عن الاقتناع بعملية التغيير وتجاوز ما سبق اندلاع الثورات العربية والتوجه إلى ما بعد، والاستماع بجدية إلى أجراس الإنذار الأولى في كل المعمورة العربية، والعمل بالتعاون والتنسيق الداخلي قبل الرضوخ والإذعان إلى إشارات الريموت كونترول الخارجي. كذلك فضحت الثورات العربية قضايا كثيرة من أبرزها الفساد المالي الرسمي في الإنفاق العسكري الكبير الذي وفر اختلاس الثروات وتبذير الأموال العامة والنهب والتكريش لأوساط رسمية على حساب قوت الشعب وتنميته وتوفير الفرص الطبيعية لحياة كريمة لأجيال من الشباب الذي يتخرج من الجامعات والمعاهد ولا يجد فرصة عمل له بسبب سوء التخطيط المركزي ونهب الثروات وتكريس التفاوت الطبقي والاجتماعي. وأريد التركيز على الهدر الواسع في الثروات في قضية التسلح العسكري وادعاءات أسبابه، حيث تبين من خلال تلك الثورات ان السلطات التي كدست تلك الأسلحة وهدرت أثمانها الباهظة وتسابقت في عمليات شرائها، لم تحسب جيدا مصالح شعوبها وتورطت في خدمة مخططات أجنبية، وحولتها إلى دافع من دوافع غضب الشعوب لأنها

ابتعدت عن أغراضها وتمت على حساب تجويع الشعوب وهدر كرامتها أمام المصالح الغربية التي لا يهمها غير تلك الصفقات والمليارات التي تسيّر اقتصادياتها وترفه مجتمعاتها وتمرر نظرياتها في الجشع والاستغلال والحرمان وانتهاك الحقوق وتزييف الرغبات.

بالملموس نشرت وسائل الإعلام الغربية الكثير من تلك الصفقات والعمولات التي دفعت فيها وأسماء الكثير من المتنفذين في إجراءاتها ومازالت بعضها في المحاكم الغربية لمتابعة مطابقتها للقوانين الغربية المعمول بها داخليا، بينما لم يجر ما يقابلها في البلدان العربية. وكذلك تنشر المواقع الإلكترونية للشركات المزودة للسلاح ووزارات الحرب الغربية كل الصفقات العسكرية والأثمان التي تكسبها منها ولا نجد ما يوازيها عربيا لأنها تعرف أنها تمارس فيها مخططات لا تليق بشعوبها ولا خدمة مصالح تلك الشعوب وعلاقاتها الوطنية والقومية وأمنها القومي واستراتيجياتها المستقبلية. ما نشر مؤخرا لبعض من تلك الصفقات وتلك القضايا يتطلب وضعها أمام المحاسبة والسؤال في رفع الشعارات المطلوبة بشأنها أيضا. حيث كشفت وزارة الدفاع الأميركية، البنتاغون، عن مزيد من صفقات بيع الأسلحة إلى عدد من دول الخليج العربية والعراق واليمن ومصر. وأفاد بيان صادر عن وزارة الدفاع بأن

الصفقات تتضمن بيع صواريخ ومعدات عسكرية بمئات الملايين من الدولارات إلى كل من الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية. (ذكرت صحيفة فاينّانشل تايمز البريطانية أن دول الخليج العربية تشتري أسلحة أميركية تقدر قيمتها بـ123 مليار دولار، وستكون حصة السعودية منها 67 مليارا). وأعلنت مصادر عراقية أن عقود تسليح الجيش العراقي التي وقعت بالفعل، قد تصل إلى أكثر من 10 مليارات دولار. كما كشفت النائبة الفرنسية ايفا جولي عن "ان فرنسا باعت ليبيا أسلحة بقيمة إجمالية قدرها 210 ملايين يورو، والاتحاد الأوروبي باع ليبيا أسلحة بقيمة 343 مليون يورو في العام 2009 وحده".. كذلك نشر عن مهمة زيارة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الأخيرة لبعض العواصم العربية لترويج مبيعات الأسلحة وشركات تصنيعها وكانت قد شاركت أكثر من خمسين شركة بريطانية فقط في معرض للأسلحة في ليبيا في العام الماضي ومثلها في دول الخليج. وكل معرض للأسلحة يحتاج إلى الشفافية والتوثيق لصفقات الرشاوى والفساد المالي والإداري فيه. وكانت الشركات البريطانية قد وافقت العام الماضي على تصدير أسلحة لما تسميه مكافحة الشغب ومقاومة المحتجين وكأنها استبقت ما سيحصل بها. (هل ناقشت ما يسمى ببرلمانات أو مجالس شعبية أو وطنية مثل هذه الصفقات؟ وما هو رأيها فيها؟)

أعلن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، المختص بمتابعة التسلح في العالم قائمة أكبر مائة شركة مصنعة للسلاح في العالم، محددا 45 شركة تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، و33 شركة في أوروبا الغربية، وباعت هذه الشركات ما يزيد على 90% من إجمالي مبيعات الأسلحة في العالم. وقد لفتت صحيفة "فوييينو بروميشليني كوريير" الروسية، الأنظار إلى الجوانب الاقتصادية لصفقات الأسلحة الأميركية، معتبرة أن أكثر ما يحث الولايات المتحدة على بيع السلع العسكرية إلى الدول الأخرى، وبالأخص الدول العربية الغنية بالنفط، هو أن الولايات المتحدة تستورد من هذه الدول أكثر مما تصدره إليها، لذا تسعى إلى سد الفجوة من خلال بيع المزيد من السلع العسكرية. (أي تبذير ثروات هذه الشعوب!)

هذه الأسلحة التي بيعت في العالم العربي لم تستخدم لوظائفها الأساسية ولم تعرف إلا فيما حصل مؤخرا في مواجهة الثورات الشعبية. حيث استخدمتها بعض البلدان ضد انتفاضات شعبها وحاولت بها ان تسكت إرادة شعبها وهبوب العاصفة. ورغم ذلك واجهتها الشعوب بصدور عارية وتحدت الموت الذي حملته لها تلك الأسلحة وأصحاب القرارات السياسية. فهل هي لهذه الأغراض ولماذا لا يفصح عنها؟. وأين الشعارات البراقة في حماية الشعوب وحفظ كرامتها والرد على

العدوان القائم منذ أكثر من ستة عقود ولماذا تصدأ في مخازنها ولم يتساءل أحد عنها؟.

ان الثورات الشعبية العارمة في العالم العربي وضعت هذه الأسلحة في قائمة السؤال عن مصادر الشرعية والإرادة الوطنية ولابد من المكاشفة والمحاسبة.

"شرق أوسط جديد ومبتكر"..!

خلال الأسبوع الثاني من هذا العام جالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون في دول الخليج العربية وحضرت مؤتمرا في الدوحة وتسلل نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى بغداد، مقرونا بنشاط دبلوماسي أمريكي واسع في عواصم المنطقة، التي يقرر السفير الأمريكي فيها أكثر من رئيس الحكومة المحلية وفوق مصالح الوطن والشعب. وكان موقع ويكيليكس قد فضح بعض ما كانت عليه اللقاءات السابقة، ولم تعد جلساتها ومحاضرها مخفية بعمومها وخصوصها. المليارات التي تقطر لمستقبل الأجيال هدرت لشراء أسلحة تنصب على مشارف الصحارى والحدود، والعلاقات مع الكيان الإسرائيلي عسل وسمن ولا مشكلة مع تصريحات وزير خارجيته الأرعن أو الأزعر. القضية الفلسطينية ما زالت تدور رحاها في المفاوضات المباشرة وغيرها ولا قلق عليها فلجان المفاوضات والقرارات مستمرة وليس سرا نكشفه عزم جامعة الحكومات العربية إعلان اعترافها بفلسطين دولة عظمى! فقط ردا على تهديدات الكيان وحلفائه والبيت الأبيض الذي اعتزل عن مهمته في القضية. وكل شي يمضي في الزيارات واللقاءات ولا يهم أن يجوع نصف الشعب ولا يحصل الباقي على قوت يومه، متفرجا على ما يوضع على موائد المفاوضات والمؤتمرات، ومكابدا

الفساد والاستبداد والقبضة الحديدية. سفينة حربية بريطانية تعبر إلى الخليج العربي تعزز الأساطيل المنتشرة، مناورات عسكرية متواصلة ورسائل سياسية مواكبة، وكلها قضايا مكشوفة لا تحتاج إلى تعليق!. أليس هذا الشرق الأوسط الذي تريده السياسة الأمريكية؟ أم كيف تريده بعد وبيدها الريموت كونترول؟.

زيارة كلينتون الأخيرة للمنطقة، برأي محللين ووسائل إعلام، جاءت لتأكيد السياسة الأمريكية، ولخصت مع أهدافها في:

- مناقشة الملف الأمني "الوطني" الخليجي، (بيع أسلحة وصفقات أخرى).
- تعزيز جهود اليمن في حروبها وتعزيز الاستقرار فيها بتصنيع حلول سياسية (استخدام موقعه الاستراتيجي).
- التأكيد على مخاطر الملف النووي الإيراني (القضية المركزية للسياسة الأمريكية في المنطقة بعد بسط النفوذ).
- تجديد التأكيد الأمريكي على أهمية الدور الإماراتي الملتزم بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران، والإشادة بجهود الإمارات الإنسانية في كل من أفغانستان وباكستان.(!) (لماذا، أليس هناك بلدان عربية منكوبة مثلهما؟).

مما سبق يتوضح أن كل شيء معلن وصريح، ولكن قد يحتاج إلى ترتيب في الأولويات وهي مترابطة، ويتساءل مراقبون، ما علاقة الملف الأمني وبناء "المظلة الدفاعية" للخليج بأمواله وأسلحة الدمار الأمريكية بمهمات وزيرة خارجية، فضلا عن الملف النووي وتشديد الحصار على إيران؟.. مع العلم أن هذا جدول عمل منذ سنوات في كل اللقاءات التي تمت بين الوزيرة الأمريكية السابقة والحالية والوزراء أنفسهم حاليا وسابقا. ولا تنسى مشاهد اجتماعات كوندوليزا رايس بوزراء ومدراء الخارجية والأمن قبل سنوات والبيانات التي صاحبتها وترددت أصداؤها في آلة الإعلام الأمريكية الناطقة باللغة العربية والتي تجد بؤرها في العواصم العربية الفرص السانحة لها أكثر من مصادرها الأصلية. والمضحك انه هناك من يزاوّد عليها ويعبر أو يكتب عنها بتحويل الوجهة وتبرير الغزو الأمريكي للمنطقة والخنوع للنفوذ المتنامي له، وهو يرى التوافق الكامل معها رسميا ويتغافل عن كل الدعم اللوجستي وتسليم مفاتيح الخزائن. ولم يسال أي منهم الوزيرة الحالية هل قرأت تصريحات سابقتها رايس حول الفوضى الخلاقة في صناعة الشرق الأوسط الجديد والتي تحولت إلى شعار أمريكي، وهل اتعظت بما حل فيها، أم أنها مصرة عليها وهي تنفذ سياسة مخططة ومنتظمة للقرن الأمريكي الذي وضع أسسه المحافظون الجدد والتزم به الآخرون؟. ويبدو أن الجولة

التي قامت بها إلى المنطقة ورأت فيها "إشارات لمنطقة شرق أوسط جديد ومبتكر" أعطتها تلك الرغبة في التأكيد وصناعة الابتكار، لاسيما كما رأى محللون ومراقبون، أن هذه الزيارة للوزيرة وسعت من افقها الخليجي وضمت اليمن لها وهو أمر جديد في حساب العلاقات الأمريكية الخليجية، وصحبتها ما يقوم به بايدن في العراق كمسؤول عن ملفه وبسط النفوذ الأمريكي على أجنحة الوطن العربي.

أهمية اليمن استراتيجيا للمشاريع الأمريكية غير ما يحصل فيه ومحيطه، وما قالته الوزيرة في صنعاء عن الهدف المشترك للولايات المتحدة واليمن في محاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة، يفسر ما تلاه من طعم مساعدة اليمن في التنمية ومكافحة الفقر، والدفع للهروب إلى الأمام بين السلطة والمعارضة وإعادة الحال إلى ما يصب في خدمة القضية المركزية في كل جولتها وصولات الإدارة الأمريكية في المنطقة. فموقع اليمن عمليا على البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن وبحر العرب المتصل بالمحيط الهندي هو المطلوب حاليا. بما فيها الأخبار القائلة عن استئجار جزيرة سقطرى اليمنية، التي تقبع في منطقة إستراتيجية حساسة بين البحار الأربعة أو ما يحيط بها من يابسة في أفريقيا والجزيرة العربية وآسيا.

لا جديد في تأكيدات كلنتون وبايدن حول نهج وخطط الإدارة الأمريكية، خاصة ما يتعلق بالقضية المركزية فيها، محاصرة إيران والتخويف من ملفها النووي. وهي تمضي في توافق وتنسيق كامل وتتضمن بصلف أيضا صفعات قوية للمصالح العربية. منها ما ورد في الفضيحة الجديدة بعد الويكيليكس من منتدى المستقبل في الدوحة، الذي انتهى بدون بيان ختامي بسبب اسم فلسطين. وكانت الوزيرة قد كشفت أهمية دعم القاعدة الإستراتيجية الرئيسية في المنطقة قبل أية قضية أخرى بل أشارت محذرة ومنذرة، إلى التحديات الأخرى لإشغال الحكومات العربية فيها منبهة هنا دون ذكرها طبعا من انتفاضات المغرب العربي والدماء التي عمدتها.

ولعل ما قالته الوزيرة في المؤتمر يكفي لتغيير الصورة إذا ما توفرت إرادات وطنية حقا وقيادات بمستوى المسؤولية. فقد أوضحت الوزيرة ما تريد قوله وبصراحة، ووضعت مستمعيها والمنطقة أمام أنفسهم ووقائع ما يجري على الأرض. فذكرت أن «كل بلد بالطبع أمامه التحديات الخاصة به وإنجازاته. لكن في أماكن كثيرة للغاية وبطرق كثيرة للغاية تغرق مؤسسات المنطقة في الرمال». وأضافت إن رحلتها كشفت الكثير من مؤشرات الأمل في وجود شرق أوسط جديد ومبتكر، مشيرة إلى مشاريع الطاقة النظيفة في دولة

الإمارات العربية المتحدة وإشراك الشبان في العملية السياسية باليمن باعتبارها مؤشرات أمل في مستقبل جديد (!!). لكنها رأت أن التقدم متفرق وليس كافياً لإنقاذ حكومات المنطقة، والكثير منها غير ديمقراطي ويواجه خطراً متزايداً من حركات التطرف الإسلامي. وقالت «من يتمسكون بالوضع الراهن قد يتمكنون من إخفاء الأثر الكامل لمشاكل بلدانهم لفترة قصيرة، لكن ليس إلى الأبد».

هذه الكلمات التي أطلقتها الوزيرة الأمريكية ليست جديدة فهي تعبر عن المصالح الأمريكية وتكرار تجربتها وتبنيها وتعرف كيف تعمل على خدمتها واستخدامها، ولكن يظل السؤال دائما: أين المصالح العربية؟. والى متى تبقى بيد غير أصحابها؟.

اعتراف مبكر واكتشاف متأخر

أثارت الفضائح التي نشرها موقع الكتروني اسمه فضيحة، تسريبات ...، ضجة كبيرة على مختلف الأصعدة والمستويات، وهي تستحق ذلك، ومهما كانت دوافع الموقع وأهداف أصحابه تبقى الوثائق التي سربها إعلاميا قضية مهمة وذات دلالات يمكن الاستفادة منها أخلاقيا وقانونيا في محاكمة ومحاسبة مرتكبي فظائعها التي لا يمكن أن تنتهي أو تمحى بالتقادم. وقد يكون للموقع فضيلة كبيرة هنا في الإسراع في كشفها رسميا، وتعرية الكذب والدجل والتضليل والنفاق، لاسيما من حكومات الدول الكبرى، التي يسميها كثير من الحكومات العربية بالشرعية الدولية ولا يتحركون إلا وفق إشاراتها أو ريموت كونترولها العابر للقارات.

كشفت الوثائق العديدة المنشورة فضائح كبيرة، اغلبها لم يكن جديدا أو مخفيا، فقد كتب عنه ونشر موثقا بالصور والأسماء في حينه، بجهود فردية في اغلب الأحيان، ومر اعتياديا أو كأنه كذلك، لاسيما وقد مورست ضده إجراءات مختلفة لتغطيته وإخفائه بأساليب متعددة. فالجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في أفغانستان والعراق، في سجون باغرام وأبي غريب خصوصا قد فُضحت وعُرفت عالميا، وتمت تحقيقات رسمية بشأنها، وأعترف قادة عسكريون وسياسيون من دول الاحتلال الأمريكية والأوروبية علنا بارتكابها وممارساتها

وانتهاكها لحقوق الإنسان والقانون الدولي ولكل الاتفاقيات الدولية في مثل حالاتها. وتسابقت عمليات ومحاولات آلة الإعلام والضغوط الغربية المنظمة والموجهة لإخفائها وإبعادها من الواجهات المحلية والدولية تهيبا من خطورتها وتذرعا بحماية قواتها وأهدافها العدوانية. ولكن الجديد الذي يتوجب الإقرار به فيما يسربه الموقع أنها وثائق أمريكية رسمية، وأنها اعتراف مبكر من نشر الوثائق بمرور مدة زمنية عليها، وإقرار معلن بما حصل وحدث في زمن الاحتلال والعدوان، ولكنه من جهة أخرى اكتشاف متأخر، نوعا ما عما جرى وتحقق وخلف من تداعيات ووقائع اكبر من أثره المباشر قبل التسريب والاهتمام العالمي بكل ما سرب لحد الآن وما يتطلب العمل عليه استفادة من محتوياته وشهاداته ومصادر وأسماء المسؤولين عنه.

حتى القصص الأخرى التي سربت وتتعلق بفصول من المشهد السياسي العربي أو بآل الحكم العربي مثلا فهي أشبه بالمعروفة سلفا والمحجوبة علنا، وزيارات أي مسؤول غربي لأية عاصمة عربية مثلا يحمل معه الكثير من القضايا والمواضيع والإشارات التي تلخص أو تختصر إعلاميا في الفضائح العربية الرسمية والتي تتسرب بأشكال مختلفة وعبر وسائل متعددة إلى الرأي العام العالمي، حتى في أمور دقيقة وخصوصية داخلية في الدوائر الضيقة لآل الحكم أو المال العربي أو

لتعاونهم وارتباطهم أكثر حتى من المكشوف مع مخططات الاحتلال والعدوان. وكل ما قامت به الوثائق الآن أنها أكدت على ما سبق ووثقته بالاسم والقول والمشهد. فهل هناك حاجة لمعرفة موقف حاكم عربي بما حصل في العراق مثلا؟. أو بطرق وأساليب وصول قوات الاحتلال إليه؟ أو بالحجج والتبريرات أو التعليقات وغيرها بشؤون حكمه وخرائط سياسته؟. هذه بعض تساؤلات لا تغير من الصورة العامة، ولكنها تثير أسئلة أخرى تستفسر عن تسابق المعنيين بالاسم فيها على تكذيبها والتهجم عليها والتبرؤ منها، وكأنها خارجة عن "أسرارهم ومكنونات أبراجهم" التي لا تختلف في الواقع عن قصة ثياب الإمبراطور المعروفة. ولعل الردود عليها، لاسيما الغاضبة، تضيف إليها ما لم تتضمنه سطورها، وتضع أمام الرأي العام وقائع أخرى تحتاج هي الأخرى إلى تحقيقات واعترافات واضحة ومحاسبات بقدر فعلها وأهدافها وخطورة مخططاتها.

هذه الكميات والأعداد من الوثائق المسربة، السرية والرسمية الخاصة بجهاتها ومصادرها، ومهما كانت أساليب الكشف عنها أو توقيتات نشرها، كشفت أمورا كثيرة، من بينها: إن السياسة الأمريكية العدوانية ومشاريعها في الهيمنة الإمبراطورية هي فوق كل الاعتبارات والعلاقات الدولية. ومنها أيضا كشف أساليب تعامل الإدارة الأمريكية مع من يعتبر نفسه

حليفا أو صديقا لها، ومستويات خدمته لها واستخدامه لمشاريعها. ومنها إن المتعاونين مع سياسات الإدارة الأمريكية تنتهي صلاحياتهم بانتهاء عقد التعاون والاستخدام، وهذه في الواقع ليست سياسة جديدة فمن قرأ مذكرات الدبلوماسيين الغربيين في عهود الاستعمار عن أبناء البلدان المستعمرة وسياسيها يتكرر أمامه المشهد ولا يستغرب من مضمون التسريبات. وهي حالة غربية عموما في وصف الغير، لها أسسها ودوافعها وظروفها أيضا.

نجح أصحاب الموقع ومؤسسه في الإعلان عن خطته في تفعيل تسميته، والاتفاق مع مؤسسات إعلامية مشهورة عالميا وبلغات متعددة، انجليزية وفرنسية وألمانية واسبانية وعربية لمرة واحدة، ومازالت تلك المؤسسات تواصل التسريب معه، ما عدا المؤسسة العربية لإخلالها بشروط المهنية والموضوعية التي تدعيها هي والمشروع نفسه. وقد شوهت وأضافت للشكوك والتخوفات من عمليات الموقع وأصحابه الكثير سلبا، مثلما أساءت لنفسها ولما تزعمه عن توجهاتها. ولكن وسائل الإعلام العالمية الأخرى لم تتفرج على السبق الإعلامي والمتابعة وتواصل قرائها أو مشاهديها ومستمعيها لآخر التسريبات وتداعياتها وآثارها وغيرها من التفاصيل الإعلامية. فلم تخل وسيلة إعلامية في أركان العالم كلها اليوم من أخبار التسريبات والتعليق

والتحليل والبحث فيها. بل أصبحت أخبار مؤسس الموقع في صدارة الأخبار أيضا بعد مضامين الفضائح في شتى أنحاء المعمورة.

الخلاصة فيما سرب وما يوعد به الموقع من تسريبات تتعلق في الأوضاع العربية والإسلامية، تتطلب قدرا عاليا من المسؤولية في المتابعة وتشكيل اللجان القانونية والسياسية المهتمة فعلا بحقوق الإنسان وكرامته، لوضع هذه الوثائق شهادات إثبات رسمية واتهام موثق ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات والارتكابات الجسيمة التي حصلت وإقرار العدالة الإنسانية وإنصاف الضحايا الكثر جراءها. إنها كابوس كبير يقض مضاجع المشتركين في الجرائم الكبرى التي مرت سريعا سابقا وجاء الأوان لها الآن. لا وقت للصمت أو الإنكار أو التبرير. الوثائق رسمية والأدلة كافية وما يبقى سوى اختبار النوايا وشجاعة الضحايا وأهاليهم وبلدانهم في امتحان المعايير والقانون والعدالة والضمير الإنساني.

قلق واشنطن..!

صحيفة نيويورك تايمز أفادت أن واشنطن تشعر بالقلق في الآونة الأخيرة من الاستقرار الهش في لبنان، أكثر من قلقها من تدهور "مفاوضات سلام الشرق الأوسط". وتناقلت هذا العنوان اغلب وكالات الأنباء ووسائل الإعلام. هل حقا هي كذلك؟ ولماذا التمييز بين القضيتين وغيرها من القضايا العربية؟ ولا نريد القول عن ابعد منها الآن!. ألا يثير مثل هذا الموضوع أسئلة.. مجرد أسئلة لا سيما وان الأوضاع في خارج لبنان التي تدير شؤونها واشنطن ليست هادئة أو مستقرة أو كما ترغبها واشنطن!. وكشفت الصحيفة في تقريرها هذا يوم 2010/10/26 أسباب هذا القلق، مشيرة إلى زيارة الرئيس الإيراني محمد احمدي نجاد إلى لبنان والاستقبال الحافل به والاتفاقيات التي وقعت بين الحكومتين اللبنانية والإيرانية. (هل هذا هو باعث القلق الأمريكي فقط؟!).

واشنطن تقلق إذا تصرفت بيروت أو أية عاصمة عربية بما يحقق مصالحها ويساعدها على حماية أمنها واستقرارها وسيادتها، وتحسب مثل هذه التصرفات مصادر قلق لها، وتنعت هذه التصرفات بما تقوم هي به فعلا وتمارسه علنا. وأضافت الصحيفة "أن إدارة الرئيس أوباما تشعر بالقلق من الاضطرابات في لبنان مشيرة إلى أن سلامه الهش يتعرض للتهديد من

المعارضين للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان والتي تتهمها جهات لبنانية بأنها مسيّسة". وهنا توضح الصحيفة أكثر من عامل للقلق، فسلام لبنان هش معرض للتهديد، وهي حريصة بالتأكيد على "تضبيط" هذا السلام، فتدعم الحلفاء بكل ما يلزم له، بما فيها وسائل تحريض تقوم بها المحكمة وتحويلها إلى صنم جديد لابد من عبادته، وبدونه لا سلام في لبنان!.

وأوضحت: أن هذا القلق قد دفع البيت الأبيض إلى إرسال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان، إلى لبنان لطمأنة الرئيس ميشال سليمان إلى دعم الرئيس أوباما للتحقيق الدولي ولاستقرار لبنان. وان النشاط الدبلوماسي الأميركي حول لبنان يأتي بعد زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للبنان والاستقبال الكبير الذي حظي به، لافتة إلى أن المسؤولين الأميركيين شعروا بالصدمة بشكل خاص بزيارة نجاد لبلدة بنت جبيل القريبة من الحدود، حيث دعا إلى القضاء على الكيان الإسرائيلي.

ذكرت الصحيفة انه في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة إحياء محادثات السلام، توصل المسؤولون الأميركيون إلى الاستنتاج أن عرض العضلات الإيراني الأخير لن يمر من دون رد. وقال فيلتمان: لا نريد أن نخلق طابعاً بأن لا أحد هنا وبأن أحمدي نجاد هو اللاعب الوحيد في المنطقة. فهل هذا هو العنوان

الفعلي للزيارة أم نجدة من طلبها بعد ما حصل ما لم يكن متوقعا من تلك الزيارة الرسمية والحفاوة الشعبية؟.

نقلت الصحيفة عن محللين إن الولايات المتحدة محقة في إعادة تأكيد التزامها تجاه لبنان إلا أنها قد تكون تأخرت، فارتفاع أسعار الأسلحة يشير إلى أن هناك "ميليشيات" غير حزب الله تتسلح مما يزيد احتمال وقوع حرب أهلية. وهنا بيت القصيد من القلق إذا، ومهمة الزيارة المفاجئة غير المخطط لها ومن ثم التهيؤ والتحضير لها، ولابد من أسباب ومحفزات لها، فجاءت زيارة العيادة النسائية في الضاحية الجنوبية لبيروت يوم 28/ 2010/10 من قبل لجنة التحقيق التابعة للمحكمة لتضع بدايات أو مقدمات مطلوبة وتعرف الإدارة الأمريكية جيدا ردود الفعل عليها وكيفية توظيف حلفائها لها وتجهيزهم بعدتها، وآلتها الإعلامية الكافية والحربية التي قدرها محللون أمريكيون في الصحيفة الأمريكية.

لعل فيلتمان، المكلف الآن بالشأن العربي رسميا، والذي جال وصال في أكثر من عاصمة عربية حاملا رسائله المعروفة سلفا في مثل هذه الأوضاع، أكثر وضوحا في مقابلاته الإعلامية. ففي مقابلة مع النيويورك تايمز أكد إن الرئيس أوباما: "شعر بحاجتنا الملحة إلى إعادة تأكيد التزامنا باستقلال لبنان والسيادة اللبنانية واستقرار لبنان. فهناك الكثير (!)من المواطنين داخل لبنان يرون أن

بلادهم تواجه خيار العدالة في مقابل الاستقرار، وهذا خيار زائف".

ولكن فيلتمان وإدارته لم يقلقا على التقارير التي حملها وفد لجنة الحكماء الدولية بعد زيارته لفلسطين المحتلة مثلا، وما شاهده من كوارث حقيقية ارتكبتها قوات الاحتلال المدججة بالأسلحة الأمريكية والنووية. ولا بما يقوم به هذا الجيش يوميا من عمليات عسكرية واعتقالات واغتيالات لأبرياء فلسطينيين، فضلا عن القرارات والقوانين العنصرية التي تسعى إليها الحكومة العنصرية. وسماع تصريحات أعضاء الوفد، المكون من رئيسة ايرلندا سابقا والمفوضة السابقة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ماري روبنسون، والرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر والناشطة الهندية المدافعة عن حقوق النساء إيلا بهات ووزير الخارجية الجزائري وموفد الأمم المتحدة سابقا الأخضر الإبراهيمي، ودهشتهم من المعطيات التي طرحها المشاركون العرب ومن حجم التمييز والعنصرية ضد الجماهير العربية، مؤكدين أنهم سيوصلون هذه القضايا لمحافل عديدة في العالم. فهل الإدارة الأمريكية من هذا العالم؟.

في حديث إلى صحيفة "النهار" البيروتية نشرته يوم 2010/10/29، أعرب فيلتمان عن وجود "قلق أميركي - فرنسي - عربي - دولي من الوضع المتوتر في

لبنان"(!)، ورفض أن تكون المحكمة هي المسؤولة عن ذلك "خصوصاً أن هدفها تحقيق العدالة"، وقال فيلتمان: "كل الدول الصديقة للبنان، بما فيها الولايات المتحدة، تشعر بقلق شديد من تطورات الأوضاع في هذا البلد، والجهود مبذولة حالياً على مستويات عدة لمنع اندلاع أعمال عنف فيه"، مضيفاً: "يخطئ الذين يقولون إن على اللبنانيين الاختيار بين الاستقرار والعدالة لأن لبنان يحتاج إلى الاستقرار والعدالة معاً، فالاستقرار والعدالة ركيزتان أساسيتان لأي دولة ويجب عدم التضحية بأي منهما أو الاختيار بينهما".

تصريحات فيلتمان وجولاته المكوكية وزياراته تحضير لما بعد قرار المحكمة الظني وبين سطور أقواله يعرف ماذا يراد للبنان والعالم العربي الآن!. وتابع فيلتمان بالقول: "محادثاتي مع المسؤولين الفرنسيين تناولت مناقشة ما يمكن وما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة وفرنسا ودول أخرى من أجل منع انفجار الوضع في لبنان والحفاظ على التهدئة فيه وعلى الأمن والاستقرار وتأمين تحقيق العدالة"، وتابع: "نثق بالدولة اللبنانيّة ومؤسساتها ونريد مع دول أخرى تقديم كل الدعم لها، فالرسالة التي بعث بها الرئيس باراك أوباما بواسطتي إلى الرئيس ميشال سليمان أكدت بوضوح التزام الولايات المتحدة القوي دعم إستقلال لبنان وسيادته ومساندة عمل المحكمة الخاصة وصولاً إلى محاسبة

المتورطين في جريمة إغتيال رفيق الحريري ورفاقه وفي جرائم سياسية أخرى، كما أكدت ثقة الولايات المتحدة بقيادة الرئيس سليمان وبقدرة الجيش والقوى الأمنية على حفظ الإستقرار والسلام في هذا البلد".

هل هذا الذي تبحث عنه واشنطن؟ أم الكيان الإسرائيلي؟ أم من يساعدهما علنا أو سرا؟ وهل استفادت الإدارة الأمريكية ومن يحثها من دروس حرب 2006 أم أنها بحاجة إلى تكرارها لتجرب أسلحة أخرى ولا يهمها من كلامها المعسول عن الاستقرار والسيادة والحريات والسلم الأهلي شيئا يردعها عن خوض ما حذرت منه الصحيفة الأمريكية؟!.

الثورات العربية والتحديات القائمة..!

تواجه الثورات العربية الشعبية الجديدة تحديات قائمة، يمكن تقسيمها إلى تحديات البناء، وتحديات المواجهة، إستراتيجية ومرحلية، جديدة وقديمة. وفي كل الأحوال تكون الثورات أمام ظروف صعبة ومعقدة وهي تخوض غمار التحولات والتغيير. فالثورة تغيير متواصل لكل ما في العهد السابق لها، بمستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها داخليا، مما يحولها إلى عملية متواصلة ومتقاطعة مع قديمها على جميع هذه الأصعدة. وبديهي تتحداها قوى كثيرة، من العهد السابق ومن القوى التي انحنت أمامها مؤقتا بانتظار الالتفاف عليها، ومن القوى المشاركة في الثورات نفسها، ومن الأعداء الخارجيين. وتتباين تأثيرات كل تحد بموازينه وفعله على الأرض.

هذا أمر طبيعي لأنها أولا ثورات شعبية، وثانيا لها سمات جديدة في صفحات التاريخ العملي للثورات، وثالثا لأنها عفوية ومن اجل الشعب ولخدمة مصالحه وقام بها الشعب بكل قطاعاته وأجياله وتياراته، مع غلبة

الأجيال الشابة الفقيرة والمتوسطة، العمالية والجامعية عليها. وقد يكون أول التحديدات اسم أو مفهوم الثورة نفسه، بعد ان ابعد خارج التاريخ العربي، واستخدمت مسميات كثيرة لا تقترب منه. وتأتي بعدها التحديات الأخرى. الاستمرارية في التغيير والتحول فيها من فعل الاحتجاج والانتفاضة إلى الثورة. وهذا يتطلب عمليا الحسم في التنظيم والتخطيط والاتجاهات والعمل المشترك ومهمات البرنامج الثوري لها، في الأوليات والأولويات ويلعب فيها عامل الزمن كثيرا. وواقع الثورة يتطلب التغيير الفعلي ليس في الأسماء والوجوه فقط وإنما في الآليات والأدوات بمعناها السياسي أولا وعلى مختلف الصعد ثانيا.

ولأنها لم تنجز كما حصل في الثورات الكلاسيكية، كامل دورها وإنما تمت ببقاء جسم النظام بعد التخلص من رأسه في تونس ومصر، مثلا، فان الخطر يبقى كبيرا من أعضاء الجسم، كفلول له، ومما اصطلح على قسم كبير منه عربيا في مختلف الثورات بالبلطجية. وهنا تتصارع القوى على المكشوف أو في الخفاء، أو

في الحالين معا، مع سلمية الاندلاع والانجاز، وينتصر من يمسك بزمام الأمور ويغلب في موازين القوة في العملية الثورية. وبحكم ان المؤسسة العسكرية في تونس ومصر انحازت بشكل ما إلى الثورة والشعب، إلا ان اغلب قياداتها لم تحسم أمورها بقناعاتها الشخصية، وقد تؤثر عليها قوى خارجية أيضا، وتدفعها إلى الارتداد أو تحرفها مما يجعل منها خطورة حقيقية وتحد كبير، وتأتي المخاوف هنا بحكم إغراءات السلطة وإمكانيات المؤسسة العسكرية والتجارب السابقة التي حصلت في العالم العربي سابقا في التشبث بالسلطة والانقلاب على الثورة الشعبية ومكاسبها وما حققته بتضحياتها. هذا تحد خطير مبكر أمام أية ثورة مما يبقي الحذر واجبا والتفكير في حماية الثورة ومكتسباتها مطلوبا.

كما تشكل الصراعات بين التيارات والاتجاهات التي تحملت مسيرة التغيير وناضلت في صفوف الثورة تحديا كبيرا، إذا لم تستوعب دروس الثورة وتتعاون فيما بينها وتتحمل بشرف نجاح المسيرة وتعمل سوية على بناء دولة مدنية ديمقراطية جديدة فعلا، دون استئثار أو

تفرد أو محاولات هيمنة عليها وارتداد بها عن أهدافها الرئيسية التي دفعت بشباب الثورات ان تضحي بدماء زكية ثمنا للحرية والديمقراطية والعدالة والتغيير. وهو تحد يعرف قديما، في القول القائل: الثورة تأكل أبناءها. الأمر الذي ينبغي ان يكون واضحا أمام الجميع، من شارك بالثورة أو ساهم بتحقيقها أو انتمى إليها، بعد نجاح الثورة في تونس ومصر خصوصا، واستمرارا للثورات المشتعلة الآن في غيرهما من البلدان، ان يضع أمامه طبيعة الثورة والمهمات الإستراتيجية لها قبل كل اعتبار آخر، فئوي أو إيديولوجي أو بأبعاد ضيقة وقصر نظر ونسيان أهمية المنجز وآفاقه ومصير الثورة والشعب أيضا.

يتلو ذلك النظر في حل التحديات الإستراتيجية في البناء، ومن أبرزها إشاعة مفاهيم الثورة والتقدم والتطوير، في تثوير قضايا الثقافة الوطنية وقيم التعليم التربوية والمشاركة الجماهيرية وتمكين المرأة فيها والتخلص من سياسات التخلف والفردية والأنانية وما يرجع عجلة الثورة عن التطور والتجديد. وهذه لها أبعاد

مختلفة تعتمد على سبل تنفيذها والإبداع فيها. وتبرز فيها السياسات الجديدة المتبعة في التعامل مع الإرث السابق ومكوناته البشرية خصوصا. والانتباه إلى إنسانية الثورة والتغير السلمي وقيم الكرامة والحس الوطني. وتقديم نموذج فعلي، بتحكيم العقل والمنطق الإنساني والتركيز على المكتسبات والنهوض الثوري بها والابتعاد عن روح الانتقام والاستئصال والاحتكار وإعادة إنتاج السيناريوهات السوداء للدكتاتوريات السابقة أو استنساخ العنف والاستبداد والفوضى.

من بين ابرز التحديات أيضا صناعة الحلول المناسبة والعملية للإشكاليات والقضايا الأساسية التي لعبت الأنظمة والسلطات الديكتاتورية عليها، فيما يتعلق بالوحدة الوطنية ومشاريع الفتنة والتفرقة، والعمل على إشاعة روح المواطنة والمساواة وتطوير عجلة التنمية المستدامة والحكم الرشيد وتعميق منجزات الثورة الوطنية الديمقراطية ومهماتها الكفاحية. واستخلاص الدروس والعبر والتجديد في معالجاتها. ولعل ما حدث في تونس ومصر إلى الآن من خطوات صحيحة في

تطهير الحكم واحترام الحياة الحزبية والنقابية وبناء مؤسسات جديدة للأمن والعمل الوطني، عبرة ودرسا آخر إلى غيرها من الثورات والتحولات التي يتوجب ان تتواصل وتستمر كتحديات مستقبلية إستراتيجية للعالم العربي . هذه جزء من تحديات كثيرة، داخلية وخارجية، تثير مخاوف فعلية من الانقضاض على الثورات الشعبية وتشويه مساراتها التنويرية والحضارية التي مارستها ويؤمل تطويرها عربيا.

من يدمر ليبيا؟

منذ السابع عشر من شباط/ فبراير 2011 يوم اندلاع الانتفاضة الشعبية في ليبيا والى اليوم اختلفت الصور القادمة من ليبيا وفيها أيضا. في البدايات كشفت الأحداث عن وصول وهج الانتفاضات الشعبية العربية التي تأججت في أكثر من بلد عربي إلى مشارف ليبيا، الجماهيرية الشعبية الديمقراطية العظمى. فتبين ان هذه التسمية الكبيرة ليس لها ما يثبتها صدقا أو واقعا. فضحت الانتفاضة هذا الواقع الذي كان مستورا بالمال والرشوة الكبيرة والصغيرة لقوى وأحزاب وشخصيات فاعلة في الشأن العام لكسب الصمت عليه، إذا لم تكن مشاركة في تزيين، أو تجميل صورته القائمة على الكارثة التي تعيشها ليبيا اليوم.

هذا أول انجاز للانتفاضة الشعبية السلمية، فضح سلطة متفردة بكل شيء في البلاد، بل واختصار البلد بملكية عائلة واحدة تتحكم بالثروة والسلطة والقرار السياسي. فليس هناك مؤسسات عسكرية أو مدنية ببعد وطني عام دون تدخل أو حكم فرد من العائلة التي تدعي أنها

حولت ليبيا إلى بلد متميز بمؤتمرات شعبية حاكمة والسلطة لها ولا يحكمها طاغية بالحديد والنار حكما مستبدا تعاونه شلة من العائلة والمستفيدين منه. مستغلا ثروات البلاد الكثيرة في إدارة الاستبداد الداخلي وتبديدها في تكريس الفساد الإداري والمالي وصناعة مافيات الإرهاب والخراب في البلاد وخارجها. هذه الصورة لم تكن غائبة أو مخفية ولكنها كانت مطلية بماكينات الإعلام والثروات الهائلة التي تصرف في سبيل التغطية عليها وحرف الأنظار عنها.

فجاءت الانتفاضة الشعبية السلمية في بداياتها كاشفا ضوئيا كبيرا لتعريتها ورفع الغطاء عنها. لكن سيف التسلط والقمع والفساد أعلن بكل صلف تمسكه بمواقعه وعدم التنازل للشعب ولإرادته ولخياراته والعمل معه لتغيير واقع الحال نحو الحرية والديمقراطية والكرامة، وتشبث بإمكاناته العسكرية في الرد على الانتفاضة، واستخدم ألفاظا مخجلة تفضحه وتوضح طبيعة سلطته ووعيه السياسي للتطورات التي اجتاحت البلدان العربية المحيطة به. وخرج ابنه سيف الإسلام القذافي في طرح

برنامج مساومة مع المنتفضين، (وهو لا يحمل أية صفة رسمية في البلاد، غير أنه ابن أبيه)، ووضع الشعب أمام مصير العبودية لسلطة والده أو الحرب الأهلية والدمار والخراب. وللأسف "بادرت" جامعة الحكومات العربية ومن يمولها في دعوة حكومات الغرب للتدخل المباشر في شأن داخلي في بلد عضو فيها وفي الأمم المتحدة، وفي تسهيل فرصة ما تسميه هذه الدول الاستعمارية بالتدخل الإنساني وإصدار قرار من مجلس امن الأمم المتحدة لتدك بموجبه العمران والإنسان في ليبيا. وهذا ما حصل فعلا وتم رغم كل الاعتراضات من بعض الحكومات أو الاختلاف في الرؤى الدولية حول نهب الثروات الليبية وتغيير السلطة في ليبيا.

تشكل في المناطق الشرقية مجلس سمى نفسه بالانتقالي وعيّن عسكريين ومدنيين بمهام حكومية ونسب له أشخاصا معروفين بعلاقاتهم مع أصحاب القرارات السياسية والعسكرية الدولية، لاسيما أعضاء حلف الأطلسي، الذي هيا نفسه للقيام بالمهمة. وانتقلت

الانتفاضة من سلمية تحررية إلى مسلحة ومعارك عسكرية بين شرق وغرب، وبين مدن محررة ومحتلة، (هكذا!) مع تسميات تتكرر في كل حرب وأوضاع تتحكم فيها قررات مجلس الأمن ودوله والحلف الأطلسي. ومن التدخل الإنساني إلى التدمير الإنساني. وبالتأكيد أصبح الشعب الليبي ضحية مطامع ومصالح ليست له أية إرادة فيها أو اختيار. بل أصبح الصراع داخليا بدعم خارجي وتسميات تشوه مدلولاتها، وانتشرت أفكار وآراء لا تدخل في مصالح الشعب الليبي الذي أخذت المعارك بين صفوفه تتعاظم بضغوط وأسلحة غربية، وغطت الطائرات الأطلسية سماء ليبيا ويجري العمل الآن لتدخل عسكري مباشر، بإرسال وحدات تأخذ مسميات الاستشارة والتدريب لتتحول بديهيا إلى وحدات حراسة وتامين سلامة قواتها ومشاريعها التي لم تعد سرية أبدا. (تذكروا التدخل الأمريكي في فيتنام أول الأيام وكيف تحول إلى احتلال وحرب إبادة أمريكية للشعب الفيتنامي)!.

رغم كل ذلك فالصور التي تنقل من ليبيا كارثية، صور دمار وخراب عام وضحايا في الأرواح والعمران والآمال. وتتحول البلاد إلى ساحة حروب عسكرية تشترك فيها صنوف القوات والأسلحة، (ومنها ما يراد تجريبه أيضا). وفي الوقائع تحولت البلاد إلى مناطق يتحكم فيها الزعيم الذي يدعي انه لا يملك منصبا، ومناطق تتصرف فيها مجموعة من المنشقين عنه والذين يحاولون ان يوظفوا حركة المعارضة الشعبية لخدمة مشاركتهم في الصراع الداخلي على المصالح والمخططات الغربية المنتظرة لليبيا. وكل منطقة تحتوي على منابع نفط وثروات أخرى، يجري العمل على التصرف فيها بما يحقق خيارات الذين يقصفون البشر والمدن تحت تسمية التدخل الإنساني لحماية المدنيين.

هذه كذبة أخرى فضحتها الأحداث في ليبيا إضافة إلى قرار مجلس الأمن وغاياته والتدخل العسكري البري، اسمها "حماية المدنيين"!. حيث تنقل شاشات الفضائيات، رغم المنع والقمع، صورا مأساوية عن

"معاناة المدنيين" في تلك المنطقتين داخل الحدود الليبية.

صورة ليبيا اليوم تعري كل تدخل خارجي وتسمياته الإعلامية المفبركة والمخجلة في تشويهها لمعانيها اللغوية. وتدين في الوقت نفسه مستويات التدخل الداخلي في التشبث في إدارة الحكم أو التسابق إليه. كما تتوازى مع التدخلات التي أخذت دوائرها تكبر يوميا عن بدايتها، والتي حولت الانتفاضة السلمية إلى مسلحة، والصراع مع السلطة إلى معارك دموية بين الأهالي والمدن، والإصرار على الاستمرار في هذا النفق الدموي الذي لا أملا واضحا قريبا في نهايته.

ليبيا تتدمر كل يوم يمر، والتفرج عليها يبعدها عن الهم العربي، ويسهم في محاصرة شرارات التغيير الثوري في العالم العربي، ويفتح الباب أمام مخططات الغزو والاحتلال والعدوان الأطلسي. من يدمر ليبيا اليوم؟ سؤال برسم الجميع!.

2011/4/26

الديكتاتور عاريا..!

يسجل للثورات العربية الشعبية إنجاز تعرية الديكتاتوريات وعصاباتها ومافياتها، وفضح ثياب الديكتاتور الجديدة. لم يعد الديكتاتور العربي بعدها مستورا كما أوهم نفسه وعاش على الوهم عقودا متواصلة. عوراته بانت وأزيحت عنها الستر، وفاحت ريحه الفاسدة رغم كل بنائه لأجهزة الكبت والحرمان والقمع والاستبداد والإرهاب والسجون والتعذيب والفساد والرعب والتخويف والاضطهاد والإفقار والتجويع والتسلط. غطت بشاعتها على كل سنوات عهده. لا ندم ولا دموع تسكب على زمن رديء بكل معانيه. أما التضحيات الجسام فقد أتت بأُكلها الآن. أصبح الديكتاتور عاريا في عالمنا العربي. لا احد يريد السلطة كما نشر رسام كاريكاتير أجنبي وتلاعب بصور الحكام الذين اهتزت عروشهم وصرخ الشعب بوجوههم صرختە المدوية: الشعب يريد إسقاط النظام**!** وباتت الأمور مكشوفة ولائحة الاتهام طويلة. قد لا يكفي ان أسماء الديكتاتور وعائلته وعصاباته مسجلة في القوائم وينادي بها منادي المحاكم والقضاء العادل والعدالة الوطنية

والمستشارون القانونيون والمحامون المنصفون، النزيهون. اعتبرت وسائل الإعلام ان ما يجري في تونس ومصر إزاء رموز الديكتاتورية مشهدا سياسيا مهما في التاريخ للبلدين. ومثله تدق نواقيس التغيير في غير عاصمة عربية وأصبحت مؤشرا يخشاه الديكتاتور أول مرة في التاريخ العربي المعاصر.

إنها ساعة الحقيقة، ولا بد من تعلم الدروس منها. والمطالبة بالمحاكم العادلة ضرورة، ليس للحكام فقط وإنما لمفهوم العدالة الذي غيبه الحكام ولحاضر الشعب ومستقبل العدالة الإنسانية، في العالم العربي خصوصا وعبرة لغيره من الحكام والدول. ولتكن المحاكمة نموذجا آخر أيضا للتغيير والثورات الشعبية السلمية. مثلما تستكمل صور هروب الحكام الديكتاتوريين صور وضعهم في قفص الاتهام ومحاكمتهم قانونيا وإصدار الأحكام بحقهم، وتصبح درسا لهم أولا ولغيرهم ثانيا. في مصر نموذج جديد ومهم عربيا ودوليا، وتاريخ الديكتاتورية والاستبداد والفساد صارخ وخطير داخل وخارج حدود مصر المحروسة، وتأثيراته تتوسع دوائرها محليا وعربيا ودوليا. مشهد المحاكمة في مصر

سيسجل في التاريخ، تعبيرا عن إرادة الشعب وانجاز ثورته الوطنية والعدالة القانونية والإنسانية التي ستعمم لكل من انتهج نهج الديكتاتورية المنتهية، المتخلية عن سلطاتها في زمن الغضب العربي. نجح الشعب المصري في إيقاف الديكتاتور عاريا أمامه. لم تنفعه كل وسائله في التنكر والتخفي والهروب من لحظته الحاسمة. لحظة تاريخية بكل المعاني. وقوف الديكتاتور عاريا في قفص المحاكمة متسربلا بآثامه وجرائمه وتاريخه الذي كتبه بنفسه ورغباته وسطوته وطغيانه، مشهد تاريخي ووطني وأخلاقي وسياسي، وتعبير كامل عن نضج الوعي الشعبي وصحوة الشعب.

قائمة اتهامات الديكتاتور تحوي الكثير من الجرائم، عرضت منها في مسرح الميدان الذي حكم عليه بالسقوط وشهد بالنهاية. أبرزها إفقار الشعب المصري وتجويعه ونهب ثرواته وتبديد طاقاته وجهوده، وسرقة مليارات الدولارات وتكديسها في بنوك وعقارات خارج مصر. والاستيلاء على الحكم دون إرادة الشعب من خلال تزوير الاستفتاءات والانتخابات البرلمانية وانتهاك كل الحريات والقوانين والحقوق. الاعتداء على الدستور

ونصوصه وتمريره بما يحقق له ما يريده وعصاباته في التصرف في إدارة البلاد وكأنها ملكية شخصية له ولمافياته التي تكاثرت على حساب الشعب وطبقاته وفئاته الاجتماعية. كما أنه يتحمل بصورة مباشرة المسئولية عن إصابة 19 مليون مصري بأمراض خطيرة على رأسها السرطان والفشل الكلوي من خلال المبيدات المسرطنة وغيرها من المواد المسممة والتالفة التي وزعت أو بيعت بصفقات مشبوهة. انتهاك حقوق الإنسان على نطاق لم يشهده التاريخ المعاصر من ممارسة التعذيب وانتهاك الأعراض في السجون والأقسام في ظل حالة طوارئ مستديمة. إضاعة السيادة الوطنية من خلال ربط سياسة مصر الخارجية بخدمة الاستراتيجية الأميركية وبينما سياستها الاقتصادية تابعة لتوجيهات صندوق النقد الدولي. بيع القطاع العام بأبخس الأثمان. التعاون مع الكيان الصهيوني لضرب ومحاصرة الشعب الفلسطيني. التعاون مع قوات الغزو الأميركي لاحتلال أفغانستان والعراق من خلال التعاون الاستخباري وتقديم التسهيلات العسكرية. وليس أخيرًا جرائم محاربة ثورة 25 يناير 2011.

هنا بينت لجنة تقصي الحقائق تفاصيل الأحداث، الجرائم الأخرى التي ارتكبها النظام والديكتاتور، جمعت في تقرير من 300 صفحة.. أكدت اللجنة أن المظاهرات اتسمت بالسلمية وتواصلت من يوم 25 يناير 2011 إلى أن حققت هدفها يوم 11 فبراير بتخلي الديكتاتور عن الحكم، ولكن المسيرة لم تكن سهلة، كانت مضرجة بالدماء والتضحيات. وهذا ما وضحه التقرير، لا سيما يوم الجمعة 28 يناير واعتبره يوما فارقا في تاريخ مصر بعد إصرار الشعب على تغيير النظام، حيث قابله قمع غير مسبوق من الشرطة، فسقط المئات من الشهداء، وأصيب الآلاف في جميع الأنحاء، وانسحبت الشرطة عصر ذلك اليوم ونزلت القوات المسلحة إلى الشارع، فارضة حظر التجول بعد أن تمت عملية حرق ونهب وتخريب للممتلكات العامة والخاصة.

كما شهد يوم الأربعاء 2 فبراير اعتداء مناصري الديكتاتور على المنتفضين باستخدام الجمال والجياد والأسلحة البيضاء. وسجل التقرير كل الممارسات الوحشية، قتل وإصابة ودهس البعض بالسيارات، واقتحام

ميدان التحرير لفض اعتصام المتظاهرين بالقوة والانفلات الأمني.

وذكر التقرير قيام رجال الشرطة بإطلاق أعيرة مطاطية وذخيرة حية في مواجهة المنتفضين أو بالقنص من على أسطح المباني المطلة أعلى التحرير خاصة مبني وزارة الداخلية، وقيام سيارات مصفحة للشرطة بصدم المتظاهرين عمدا.

محاكمة الديكتاتور في مصر تكشف دوره وتضيف له وللتاريخ عبرا للاتعاظ لمن يهمه الأمر منها. سبقتها محاكمة الرئيس العراقي السابق، ومهما كانت المواقف منها، لاعتبارها سابقة للدرس لأسبابها أو ظروفها، فإن المحاكمة في مصر بداية أخرى لزمن الغضب العربي المتصاعد.

2011/5/1

البحرين: الانتفاضة المغدورة

انتفض الشعب البحريني يوم الرابع عشر من فبراير/ شباط 2011 محددا مطالبه بإصلاح دستوري نص عليه "ميثاق العمل الوطني لعام 2001" وبالحرية والديمقراطية والمواطنة الكريمة، وهي النصوص التي تنصل عنها "الحاكم" ومؤسسات إرهابه وقمعه واضطهاده. استمد الشعب انطلاقته، بعد عقد من الزمان والانتظار والتنبيه والنصيحة، من تاريخه النضالي وتقاليده الوطنية وتضحياته الجسيمة وقوائم شهدائه ومستفيدا من زمن الغضب العربي الذي هز قلاعا راسخة من ديكتاتوريات استمرت عقودا متتالية، وانكشفت صورتها وفضحت عوراتها، وما أشبهها في بلده!. فصعّد الشعب انتفاضته كاسرا حواجز الخوف ووقف شبابه عاري الصدر أمام أجهزة القمع والتسلط والتفرقة والتمييز الطائفي والسياسي. وانطلق بالآلاف معتصما في دوار اللؤلؤة، ميدان "التحرير" البحريني، متظاهرا سلميا، معبرا عن إرادته من كل الأجيال، نساء ورجالا، شبابا وشيوخا، رافعا شعارات وطنية

داعية للتغيير سلميا. فلم يسمع صوته ولم تستجب الحكومة لشعاراته وانهالت عليه بنادق الحرس الملكي ورشاشاته لتقتل الأبرياء وتهدد حياة الكثير من المحتجين كما افتتحت السجون وآلات الإعلام الحربية للتشويه والخداع والهروب إلى الأمام.

نقلت بعض وسال الإعلام صور الشباب الذين استشهدوا مواجهين الرصاص الأعمى على شوارع العاصمة وبالقرب من ميدان التحرير ونصبه. ولم تتحمل الحكومة سماع نداءات الشعب وخياراته، فكذبت وعودها التي تعلنها في مثل هكذا ظروف لامتصاص النقمة والالتفاف على المطالب المشروعة، وهاجمت الميدان بوقت لصوص الفجر، ساعية كسر إرادة الشعب وضرب اعتصامه وتشويه رغباته. وتمكنت من ذلك بتفاوت واضح في ميزان القوة العسكرية. ولكن الإرادة الشعبية أقوى من اسلحة الطغاة وممارسات أجهزتهم الوحشية، وعادت من جديد بالقوة الوطنية نفسها.. وكرر "الحاكم" أسلوبه ذاته.

منذ نشأته، عمل "الحاكم" على التفرقة الطائفية وعاش على صناعة السلطة المتفردة بالضد من إرادة الأغلبية الوطنية والرأي العام التقدمي وميز بين فئات وطبقات الشعب، وواصل سياساته المرسومة له في فرض تسلطه العسكري ألاستخباري والدموي في اغلب الأحيان. ومارست السلطات والأجهزة القمعية فيها التي يقودها خبراء أجانب، مباشرة أو بالريموت كونترول، انتهاكات صارخة ضد حقوق الإنسان والحريات العامة. إزاء كفاح الشعب وحراكه الوطني اضطرت الحكومة للإعلان عن إصلاحات شكلية. ولكنها كعادتها تراجعت عنها، مستثمرة الحماية التي توفرها القاعدة الإستراتيجية للقوات الأمريكية وتنفيذها سياسات التطبيع والتآمر على القضايا العربية علنا دون مواربة والمساهمة في مشاريعها العدوانية مع بعض أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والتهرب دائما من توفير الخدمات الأساسية للشعب واحترام المواطنة ومشاركتها في القرارات السياسية والإستراتيجية. وتناور السلطات بين أداء دورها الوظيفي وبين الادعاءات بالتجاوب للإصلاح والتغيير. رغم ان

الصورة واضحة لا تحتاج إلى كثير من الخداع والتضليل والسكوت على الانتهاكات والارتكابات الفاقعة ضد المصالح الوطنية والقومية المعروفة.

لم تكتف السلطات الحاكمة ومن يدعمها عسكريا بما قامت به، بل استدعت قوات عسكرية بغطاء "درع الجزيرة" لضرب الانتفاضة والغدر بها، وتحت حجج وتسميات كثيرة، تسخر من نفسها ومن كثير ترديدها والضحك على الذات عبرها، وتهديم نصب الميدان ومسح أثره في الدوار وفتح أبواب السجون للاعتقالات لممثلي الطيف الوطني الذي شارك في الانتفاضة، معلنة تكرار سياساتها القمعية وفضح أكاذيبها وتفرقتها الطائفية للانتفاضة ومصادرها الوطنية. ومسجلة في قمعها الوحشي صورة أخرى لها تكشف حقيقة دورها في المنطقة، إضافة إلى ردود الفعل التي تعلنها والبيانات السياسية التي تتناغم مع "الحرب السرية القائمة ضد إيران" والتي تشترك فيها بعض دول الخليج علنا مع الأساطيل الأمريكية والإسرائيلية ومخططات العدوان للهيمنة على المنطقة. ولم تعد مثل

هذه القضايا مخفية بل هي الأوضح من غيرها رغم التعتيم الإعلامي والتضليل والتهرب من تلك الحقائق الساطعة.

أعلنت القوى الوطنية البحرانية في بياناتها المشتركة أو المنفردة إدانتها لإجراءات القمع الوحشي واستمرار مطالبها الوطنية ورفضها للسياسات الرسمية التي تعيد بلدها إلى مستعمرة من جديد وخضوع كامل للإرادات الاستعمارية ومخططاتها العدوانية. وشجبها لقوانين الطوارئ وانتهاك الحريات وتهديم المساجد ودعوتها لضرورة إطلاق السجناء والسجينات واحترام العقائد والتقاليد الوطنية.

المأساة في البحرين ان انتفاضة الشعب غدر بها ليس حكوميا فقط، بل خليجيا وعربيا ودوليا وإعلاميا وأخلاقيا، وتكشف فيها مدى التواطؤ والخيانة للشعارات الخادعة التي تدعيها حكومات غربية أو عربية، وأعادت إلى الأذهان تجارب سابقة عاشتها الحركة الوطنية البحرينية في السبعينات بعد إعلان الاستقلال وبعد تغيير الإمارة إلى مملكة، وإصرار

العائلة المالكة على دورها الوظيفي في خدمة المشاريع الإستراتيجية الأجنبية في المنطقة.

من جهتها طالبت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين بوقف انتهاكات حقوق الإنسان والحملة التي تشنها على المستشفيات واعتقال أطباء ومرضى باتهام مشاركتهم في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية، كما اتهمت الحكومات الغربية بالصمت بسبب الموقع الاستراتيجي للبحرين التي تستضيف الأسطول الخامس الأميركي ولأهميتها كشريك تجاري في الخليج.

كما كشف الغدر بالانتفاضة ارتهان حكومة البحرين بالحماية الأميركية وانتهاك ما تدعيه من استقلال وسيادة، وارتباط سياساتها بهذا الارتهان مع التواطؤ الخليجي المنسق معها في مثل هذه الإجراءات الوحشية. واستمرارها في تعميق أزمة الهوية والانتماء، والتنصل من أية إصلاحات ديمقراطية، داخليا، وخارجيا فضحت طبيعة الصلات الخليجية ونشاطاتها المعادية لتطلعات شعوبها ومصالحها الوطنية.

يضاف لها غياب الاستفادة من دروس التجارب التاريخية وأبرزها عدم اتفاق قوى التيارات الوطنية على إيجاد القواسم المشتركة بينها والتقدم بمشروع موحد متكامل، يضغط على الحكومة ولا يعطيها نافذة تعمل هي بالأساس عليها، في إشاعة الانقسامات واستمرار هيمنتها وفرضها الحلول العسكرية عليها. كما ان بعض هذه القوى يحابي السلطات بخطابها وعدم رؤية المصالح الوطنية إلا من منظار واحد معها يركز على عامل خارجي دون ان يرى الأساطيل والقواعد العسكرية من حوله وداخل بلده، فيسقط من يد الحركة الوطنية منظارها الوطني العام وانحيازها للتفرقة التي يريدها النظام والمحتلين القائمين فعلا والجدد.

ان هذه الإشكاليات التي أعلنتها عمليات الغدر بالانتفاضة الشعبية توضح أهمية القراءة الوطنية لها والاستفادة منها لبناء وطن حر ومستقل ومساهم فعلا في حركة التقدم والتطور العربية. وفي أجواء الغضب

العربي والحراك الشعبي يصبح غدر الانتفاضة في البحرين درسا أخر يتوجب قراءته في العالم العربي.

2011/5/15

الحراك الشعبي في العراق

تواصل الحراك الشعبي في العراق عقب الغزو والاحتلال الأجنبي عام 2003، وتموجت حالاته طبيعيا حسب تطورات وصعوبات المشهد السياسي وتباينات المواقف والصراعات الداخلية والمؤثرات الخارجية. وتصاعدت مظاهره السلمية بعد توسعها في العالم العربي، ونجاح الثورات الشعبية في تونس ومصر منذ بداية هذا العام. وأضحت السمات التي امتازت بها الثورات نموذجا يقتدى به في الحراك الشعبي في العراق أيضا. كما أصبحت "ساحة التحرير" في بغداد مثالا آخر مستنسخا، بشكل ما، من مثيلتها في مصر، مع استمرار الانتفاض أو الحراك الشعبي السلمي وامتداده إلى المدن العراقية الأخرى، خصوصا في البصرة والناصرية في الجنوب والانبار والفرات الأوسط في وسط العراق، أو السليمانية والموصل في شمال العراق، متخذا أشكالا متنوعة له، حسب ظروف كل مدينة ووسائل الحراك فيها، إلا أن الحراك عموما اشترك في المطالب والأهداف، أو تدرج فيها.

ابرز المطالب كان في إنهاء الاحتلال العسكري الأميركي، والتخلص من سطوته وهيمنته الإدارية والسياسية وتشكيله لقاعدته الاجتماعية في التكوين العراقي، والدعوة إلى تجسيد استقلال العراق وسيادته، ومكافحة انعكاساته على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والعلاقات العامة العلنية. وكانت تأثيرات الاحتلال وإدارته خطيرة وكبيرة على مختلف الصعد والبناء الهرمي في قاعدة الحكم والسياسة في العراق خلال السنوات الطويلة التي مرت وما زالت تفعل مفعولها في العملية السياسية التي أسسها الاحتلال والارتهانات المعقدة بين أطرافها والمصالح الفئوية والاثنية والطائفية التي اعتمد الاحتلال عليها كركائز رئيسية في سياسته المعتمدة في التحكم في شؤون العراق. سياسة الاحتلال الرسمية المعلنة، سواء في الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين العراقية والأميركية حول انسحاب القوات والاتفاقيات الأخرى حول التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي وغيرها، أو في خطط الهيمنة المباشرة وبسط النفوذ المغلف بتسميات اخرى، منطلقا من فتح قنصليات في اغلب المحافظات

والمدن إلى تأسيس مصالح مشتركة اقتصادية بين مؤسسات الاحتلال والمتعاونين معه من أصحابها في المحافظات والمدن التي أعلنت رسميا رغبتها في بقاء الاحتلال واستمراره أو توفير الحاضنة له، عبر هذه الارتباطات العلنية. وقد سبق بعض قيادات الأحزاب الكردية مثلا إلى المطالبة بتأمين قواعد عسكرية دائمة في مناطق كردستان العراق وغيرها في مدن أخرى. هذه الحالة في العراق أعطت للحراك الشعبي سمة خاصة به، تميز بها عن غيره، وفي الوقت نفسه أعطى للحراك معطى التمييز داخل العراق أيضا بين من يواصل الاحتجاج والمطالبة شعبيا وعلنيا وبين من يحاول المراوسة بين الالتحاق بالغضب الشعبي علنا والتماهي مع مصالح الاحتلال سريا، وبين التعامل المبطن بين مصالح الاحتلال والمؤثرات الإقليمية الخارجية، المكشوفة والمستورة، المعلنة والسرية، التي كشفت بعضها وثائق الويكي ليكس، أو المعلومة بداهة من خلال سياسات الحكومات المعلنة إزاء الاحتلال نفسه أو تسهيل استمراره وخدمته عمليا بشتى الوسائل والسبل، يضاف لها توظيف وسائل الإعلام التابعة لها وسعيها منذ

تأسيسها إلى تنفيذ أو تغطية المخططات الاستعمارية في العراق وما يحيط به مستقبلا.

صحيح اخذ الحراك الشعبي السلمي العلني في الأشهر الأخيرة طابعا سلميا تدرجيا، ركز أولا على المطالبات في الوفاء للوعود والشعارات التي رفعت بعد احتلال العراق عام 2003 وما زالت مصفوفة على رفوف العملية الجارية على مختلف الصعد، لا سيما في مسألتي الخدمات الأساسية والحاجات الرئيسية للشعب، الذي عانى طويلا من سياسات مستمرة من الديكتاتورية البغيضة والاستبداد السياسي والفساد العام في مختلف مناحي حياته اليومية. لكنه طالب ضمنا أو أساسا برفض ما مارسه الاحتلال من سياسات انتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان واستغلال بشع لثروات العراق المادية والبشرية واستثمار الصراعات الداخلية لخدمة مشاريعه التي وضعت بعض أسس تلك الصراعات وعمل لديمومتها في مخططات مدروسة وموضوعة لآماد ابعد من تاريخه. يشهد الآن على تدهور الوضع استمرار الإرهاب الدموي، والقمع الوحشي والعنف الرسمي وصعود الخلافات إلى واجهة العرض السياسي العلني، وتبادل

الاتهامات والتهرب من الالتزامات والمسؤوليات والجنوح إلى انتظار الاستشارات الاستعمارية على حساب الاستماع إلى غضب الشارع العراقي والحراك الشعبي، والابتعاد عن الاعتماد على الشعب في التصدي لسياسات الاحتلال والاختلال القائمة في العراق. يضاف له افتقاد مواجهة التحديات المتعددة بحلول وطنية ورفض مناهج حافة الأزمة السياسية وتقاسم الأدوار في تعميقها أو استمرارها والامتناع عن ضرب مصادر الفساد والإفساد والتهرب من توفير حاجات ومطالب الشعب التي أعلنها اليوم في احتجاجات سلمية وتظاهرات شعبية وحراك واضح، يرسم المسؤوليات ويدعو إلى الوقوف بشرف أمام الشعب والتاريخ.

يحمل الحراك الشعبي العراقي مهمات وطنية كثيرة لا تنتهي عند هذه الحدود، كما ينبغي ألا يتوقف أمام وسائل القمع والعنف الجارية ضده، ويتطلب الوضع صمودا وإصرارا على تحقيق الهدف المركزي في إنهاء الاحتلال العسكري والسياسي وبناء قدرات وطنية قادرة فعلا على التحدي ومواجهة ما بعد الاحتلال. ما بعد انتصار الثورات في تونس ومصر يؤشر لمهمات كبيرة ونجاحها

يعتمد على الحراك الشعبي وطاقات الجماهير، وهو درس للحراك الشعبي في العراق مع تميزه بالتخلص من احتلال مباشر وقوة غاشمة لها مخططات هيمنة عالمية.

2011/6/7

صراع الإرادات في المشهد السياسي العربي

انتصرت الثورة الشعبية في تونس ومصر، في خطوتها الأولى الرئيسية، متقدمة ومقدمة نموذجها إلى العالم العربي أساسا، والى دهشة العالم بالتتابع، مشعلة وهجها ونيرانها في هشيم النظم في عدد من البلدان العربية، مستمرة ومتصاعدة في بعضها، وتتواصل متموجة في بلدان ثالثة بينما قمعت أو تعرضت للقمع في بلدان رابعة، وظلت مثل النار تحت الرماد في بلدان اخرى. هذه الحالات والأوضاع في كل بلد عربي تؤشر إلى الخصوصيات المحلية وتمايزها العام عن غيرها بحكم ظروفها وطبيعتها أو ما يحيط بها من شروط تعمل في تطوراتها وتأثيراتها أو تأثرها في نتائج الانتصار في تونس ومصر. حيث إن المشهد السياسي بها يرسم صورا متفاوتة لصراع الإرادات في كل بلد أو في المشهد العربي العام.

هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى السعودية وتنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن السلطة وهروبه إلى شرم الشيخ المصرية، أعطيا مثالا

ناجحا لانتصار غضب الشعب العربي في بلديهما وإجبارهما على تنفيذ القرار الحاسم والعلاج الشافي لهما ولبلديهما، مع الأخذ بنظر الاعتبار موقف المؤسسة العسكرية في هذين البلدين ودورها في النهاية المحتومة للرئيسين المخلوعين، ولكنهما بديهيا وضعا تحديات صعبة أمام قراري الرئيسين اليمني علي عبد الله صالح، والليبي معمر القذافي، اللذين اشتعلت الثورة الشعبية في بلديهما بقوة ومازالت في تصاعد، مع تطورات كل منهما وتسابق الأخطار عليهما والمناورات فيهما، وبالتأكيد أصبح وضعهما مؤثرا سلبا على مسيرة الثورات العربية وقد يكون قد عرقلها أو يضطرها إلى دفع ثمن أكبر، من الدم والمال والمصالح، وقد يعطي للأعداء من الاستعماريين الامبرياليين واتباعهم ما يسربهم في التآمر على أفاقها المنتظرة في العالم العربي. كما ان ما يعتري الثورات العربية الآن من تموجات في صعود الاحتجاجات الشعبية وتناميها الأفقي والعمودي يسهم بشكل أو بآخر في غيرها من البلدان. هذا الانتصار وهذه الخطوة الأولى لانتصار الثورات التي كشفت ما كان مخفيا ومستترا ومؤيدا بالكامل من الاستعمار الامبريالي

ومدافعا عنه منها دفعت الحكام والاستعمار إلى إعادة النظر والتفنن في معالجتها، لاسيما في البلدان التي طالب الشعب فيها برحيل الحكام والتغيير ومحاكمتهم وبناء دولة جديدة، مدنية ديمقراطية، تحترم إرادة الشعب وكرامته، وتعيد لمؤسساته النزاهة وتخلصها من الديكتاتورية والتسلط الأعمى والفساد والخراب والاضطهاد والقمع والجوع والتعذيب.

في ضوء ذلك يشهد المشهد السياسي العربي صراعا حادا بين الإرادات القائمة فيه، بين الإرادات الشعبية والحكام الديكتاتوريين، أو الرافضين لعمليات الإصلاح والتغيير السلمي والواجب عمله بعد وضوح الصورة وتبين الأمور إلى الدرجة التي لا يمكن الصمت عليها أو التردد في اتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة بشأنها، وتخليص الشعوب والبلدان من كوارث الدم والحرمان والحروب الأهلية، أو إعادة الاستعمار المباشر بقواته وطائراته وقصفه تحت الذرائع نفسها: حماية المدنيين وإنقاذ الشعوب من مستبديها، وجلب الحرية والديمقراطية لها. وبينت الوقائع بان الحكام الطغاة استفادوا هم أيضا مثلما الشعوب من تجارب الثورات وعملوا بكل ما

بوسعهم من وسائل وإمكانات إلى الاستفادة منها لصالح واستمرار بقائهم بالأساليب القديمة التي عهدوا بها وكأن ما حصل لم يؤثر عليهم أو يغير فيهم شيئا. وعلى الضد منها تشير المتغيرات إلى صراع آخر بين الإرادات الشعبية والتهديدات الغربية بالتدخل العلني وقيادة الثورات المضادة وتمرير المخططات الاستعمارية من جديد، وممارسة شتى الوسائل في الضغوط والتحريك والدعم لكل الأساليب والأشكال التي تخدمها أو تقدم لها العون وتعوض عن تدخلها المباشر بتوفير أرضية ملائمة لها أو خدمات معلنة. وهي خائفة من التحولات الثورية وتطوراتها عليها وعلى استراتيجياتها في المنطقة كلها فتحاول ساعية بكل جهودها إلى التدخل والعرقلة وحتى الإجهاض. كما يمكن القول بذريعة الحفاظ على السلطة وإخفاء فضائح الاستبداد والاستغلال ظهور صراع إرادات بين الحكام مع الحكومات الغربية الداعمة لهم أو الساكتة عن تجاوزاتهم وانتهاكاتهم الصارخة للشعارات التي تدعيها ومشاريعها الاستعمارية الامبريالية، وخشية التحرك الآن لتغييرهم ورفض استمرارهم ونبذ تعهداتها معهم والإشارة لهم بالنموذجين العربيين.

بلا شك لن تتخلى القوى الاستعمارية الامبريالية عن وسائلها المعروفة في تفتيت الانتصارات وتشويه الخيارات ومحاولات ضرب الإرادات الشعبية في دعم حكام ضد شعوب أو بإثارة إشكاليات طائفية واثنية وتمزيق الشعوب بحروب داخلية وإشغالها بها وإنهاء ثوراتها وغضبها في متاهات الصراعات الجانبية وتفريط طاقاتها بها، وهي طرق اخرى لإعادة الهيمنة والقرار عليها وفيها، لاسيما في بلدان الثروات الطبيعية الكبيرة. أو التهديد بعصا الناتو وقرارات مجلس الأمن وكشف الأوراق التي تسترت عليها في أزمان سابقة لمصالحها وإعادة تحريكها للاستثمار فيها على حساب الإرادات الشعبية والثورات العربية وإعادتها إلى الوراء بدلا من تقدمها وتطور آلياتها إلى ما يصبو إليه الشعب وخياراته الوطنية.

صراعات الإرادات في المشهد السياسي العربي الآن تدعو إلى يقظة وصراحة وإخلاص وانتباه دائم من تلك المخططات والمشاريع المعادية لتطلعات الشعوب

العربية، وتحث على الاستمرار بالاحتجاجات والثورات السلمية للتغيير والتطور نحو الآمال المنشودة.

2011/6/11

اليمن والفرصة الأخيرة

فرض الشعب اليمني نفسه على المشهد السياسي العربي، مع إيقاع الانتفاض الثوري ونجاح ثورتين في بلدين عربيين، بنموذج سلمي حضاري بامتياز. فالمعروف عنه انه شعب مسلح وان السلاح جزء متمم لأفراده.. وخلال اشهر التظاهرات والاعتصامات في اغلب المدن اليمنية، ورغم عنف السلطة وتعنت الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في التشبث بالسلطة وممارسة أساليب القمع والترهيب وغيرها، اثبت أغلب الشعب اليمني تساميه وتصميمه على الانتقال السلمي في الحكم الذي سيطر عليه الرئيس لمدة ثلاثة عقود ونيف. وتشابه بحكمه مع نظرائه الآخرين، لاسيما اللذين أسقطهما شعبهما، في التسلط الديكتاتوري واحتكار القرار السياسي والحكم والفساد بين أفراد عائلته والمقربين له. ولم يكتف الرئيس بما قام به بل ناور من اجل اللعب بالوقت والسلطة على السواء.

أعطى أغلب الشعب اليمني في احتجاجاته صورة اخرى له، وسمات إضافية إلى صفحات التغيير

والثورات العربية. والمؤشرات كانت تشير إلى ان اليمن البلد الثالث أو الرابع في التسلسل العربي للثورات الشعبية الجديدة، حسب الانطلاق واندلاع الغضب الشعبي وكسر حواجز الخوف والرعب والقمع والتسلط الديكتاتوري. واثبت ان لديه إمكانات للنجاح والتغيير الذي يامله من انتفاضته وثورته، رغم كل مناورات الرئيس اليمني وبطانته وجماعات دعمه الداخلية والخارجية، وتملكه لوسائل القمع والقوة العسكرية رسميا. الأمر الذي رسم خطين متوازين من القوة الرادعة لحد الآن.

فشل مجلس التعاون الخليجي، في تمرير مبادرته في حل مشكلة الحكم في اليمن، بانتقال السلطة من الرئيس صالح إلى نائبه، وتشكيل حكومة من أحزاب المعارضة والحزب الحاكم (اقرأ حزب الحاكم)، بسبب عدم توقيع الرئيس عليها كطرف رئيسي، ومناورته عليها بهدف كسب الوقت وتعقيد الصراعات المحلية وصب زيت على نيران الخلافات بين كرسي الحكم ومطالب الشعب والمعارضة السياسية. المبادرة الخليجية صيغت عدة

مرات وتمت فيها وحولها جولات مكوكية من حفلات التوقيع والزيارات المتبادلة واللقاءات بين المسؤولين الخليجين واليمنيين. وكما يبدو أنها صورت على أنها كانت محاولة للالتفاف على الثورة واستثمار زخمها في وضع مخططات اخرى بعيدة عن المصالح الشعبية، ولهذا لم تتعامل الأطراف المعنية بها جديا، رغم طرحها بين فترة وأخرى كحل مقبول.

لكن اغلب الشعب اليمني متواصل في الاحتجاج السلمي والمطالبة بنقل السلطة والتغيير السياسي. رغم تهديدات الرئيس بلسانه في حرب أهلية، وتصريحاته بإطلاق أشباح القاعدة والتقسيم والانفصال وغيرها من التسميات والخيارات التي تفنن في تكرارها في كل خطبه طيلة أيام الغضب الشعبي والثورة عليه. وقابلها في كل مرة بإرسال وحداته العسكرية لقصف قصور غرمائه من الشيوخ والعسكريين من بيت الأحمر، ومواصلتها في فتح النيران الحية على المتظاهرين والمحتجين في ساحات التحرير والتغيير، سواء في صنعاء أو تعز، أو أبين وعدن، وسقوط أعداد من

الشهداء، والجرحى ولم يتوقف في اتهاماته وحججه وذرائعه، حتى غيابه بعد انفجار في مسجد كان مجتمعا فيه مع أركان حكمه، ومقتل وجرح أعداد منهم، وإصابته بجروح متعددة، نقل على إثرها إلى الرياض للعلاج. (اعتبر الانفجار محاولة اغتيال مجهولة المصدر إلى الآن) ورأى عدد من المحللين والمراقبين السياسيين ان ما حصل في المسجد، أعطى فرصة لإخراج الرئيس صالح من البلاد واللعبة السياسية، ومحاولة السيطرة على الأوضاع قبل تفجرها وحصول تغيرات غير متوقعة للذين يهمهم اليمن، لاسيما أصحاب المبادرة للحل والضغوط التي مورست من قبل السفارة الأمريكية والحكومة السعودية ودول خليجية وأوروبية، بغض النظر عما انتهت إليه المحاولة، وما أصابته من أركان النظام.

هذه التطورات السريعة في اليمن، رفعت من حدة الشعارات السياسية في الساحات وقدمت فرصة أخيرة للتغيير وانتصار الثورة، ووضعها أمام مسؤوليات ما بعد حكم صالح وتجسيد طموحات الشباب الذي خاض

غمار الاحتجاج والانتفاض والصمود في ساحات التحرير والتغيير وإعلان بيان التخلص من الدكتاتورية والتحول لمرحلة جديدة في اليمن بإقامة الدولة المدنية الديمقراطية على قاعدة المواطنة المتساوية والشراكة الوطنية في السلطة والثروة بين كل أبناء اليمن.

صحيح ان الرئيس صالح لم يعد قادرا على ان يكون اللاعب الرئيس، والحكم بما كان عليه من قبل، رغم التحشيد الأسبوعي للجماهير المؤيدة له، وكل الدعم المبطن من الداخل أو الخارج له. وقد تكون حالته الصحية مبررا للتعجيل في إزاحته. ولكنه في الواقع صنع حالة موازية من خطوط موازين القوة في الشارع اليمني، عبر شارع السبعين والحرس الجمهوري والمؤسسات الأمنية والعسكرية الأخرى المرتبطة بأشخاص من عائلته ومن أركان حكمه والمتورطين معه في الجرائم التي يخشى المحاسبة عليها أو في التشبث بالسلطة في إطار رفض الانتقال والتغيير، مع الخطورة من التدخلات الأمريكية المباشرة والتصريحات المتواصلة من مصادرها، والتخويف من

منزلق الحرب الأهلية. وهي حالة ليست غريبة الآن بعد انتصار الثورات العربية في تونس ومصر وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أمام القيادات التي تخوض غمار الثورة في اليمن مواجهة هذه التحديات وكسر خطوط التوازي في موازين القوة والتغلب على المخططات المعادية لمستقبل اليمن، ومعه مصير الثورات العربية، الآمال والأعمال التي تعبر عن زمن الغضب العربي..

2011 /6/18

ساحة التحرير العراقية..!

تتميز ساحة التحرير في العراق، بنصب الحرية، وإطلالات ابرز شوارع العاصمة بغداد، انتهاء بها أو ابتداء منها، الرشيد، الجمهورية، السعدون، أبو نؤاس، وتحيط بها أحياء سكنية، اغلب سكانها من الفقراء، وأسواقهم الشعبية، وكذلك حديقة الأمة ومكتبات تاريخية لبيع الإصدارات المعنية بالثقافة العربية والأجنبية، وبسطات الكادحين ومساطرهم الصباحية بحثا عن عمل ومورد رزق ليوم من أيام العراق، بكل عهوده. مكرسة اسمها دلالة عليها.. ورمزا من رموز تاريخ العراق السياسي للتحرر الوطني والتخلص من الاستعمار والاستثمار الأجنبي. وقد جسد ذلك الفنان القدير جواد سليم في جداريته، (نصب الحرية)، التي انتصبت وسط الساحة، حيث عبر عن جوهر الشعب العراقي وإرادته في التحرر الوطني والتخلص من قيود الاستعمار والدفاع عن الثورة وحقوق الإنسان وشمس المستقبل للعراق الجديد. كما أخذت الساحة بحكم موقعها وسط العاصمة مكانا بارزا في سجل التظاهر والاحتجاج

السياسي ومقرا مستمرا لصرخات الغضب الشعبي والصوت الأعلى لإرادة الشعب ومحاولات التوازي بين رموز الجدارية، من العمال والفلاحين والجنود، والنساء والأطفال، ووقائع التحركات الشعبية.

بعد سنوات الاحتلال البغيض تسترجع الساحة مكانها في المشهد السياسي العراقي والكفاح الشعبي وتتحول إلى عنوان آخر إضافي للاحتجاج السلمي والمطالبات الوطنية، الرافعة لشعارات الإرادة الشعبية في التحرر من جديد من الاحتلال والإخلال، من الاستعمار والاستعباد، من الانتهاكات والفساد. والشعارات فيها متغيرة أو متصاعدة في الكفاح نحو الإصلاح والتغيير، في محاربة الاستبداد والفساد والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وفي البحث عن عمل وإنتاج الخيرات، وفي كشف الاختلال وتعرية الانتهاكات، وليس آخرها إسقاط الحكومة ومن يتولى شؤونها. ومع هذه المطالبات اليومية والضرورية في ساحة التحرير تتعامل التظاهرات، انطلاقا من اسمها، بالمهمات الأساسية في التحرر من الاحتلال الأجنبي، وتعبر الهتافات

والهوسات والشعارات عن هوية المتظاهرين والمشاركين فيها وأهدافهم منها..

من إشعاع الثورات العربية ويوم الجمعة من كل أسبوع للاحتجاج والثورة، اندلعت في نهايات شهر شباط/ فبراير تظاهرات احتجاجية في ساحة التحرير، لتتواصل مع تاريخها الوطني. حيث قام بها جيل الشباب، طلاب جامعيون ونساء وعمال وفلاحون، وباحثون عن عمل ووظيفة، رافعة شعارات الإصلاح والمحاسبة، وإدانة الاستغلال والفساد والتهرب من المسؤوليات، وتحميل دول الاحتلال المسؤولية عن المعاناة التي يتكبدها الشعب، والمطالبة برحيل قوى الاحتلال العسكرية والمدنية، والسياسية ومرتزقتها وتوابعها المحلية والأجنبية. وما سببته من مظالم واسعة لفئات عراقية مختلفة ومتعددة. وكل جمعة تتوسع الاحتجاجات في الساحة وغيرها من الساحات في المدن العراقية الأخرى وترفع شعارات ومطالب متقاربة، تبدأ بتوفير الحاجات الأساسية والخدمات الرئيسية وتنتهي بكشف وقائع وفضائح لانتهاكات صارخة في حقوق

الإنسان، التي تراكمت قبل وبعد الاحتلال، وزادتها الحكومات التي توالت ولم تعمل على حلها أو معالجتها، ومنها الأعداد الكبيرة من الأيتام والأرامل، والسجون والاعتقالات والمعتقلين والمسجونين، والمحاكم والقضاء، والمهجرين والنازحين وغيرها من القضايا التي لما تزل عالقة بانتظار معالجات وطنية وقوانين وقرارات تحترمها وتعوض لها ما اقترف بحقها.

عبرت الساحة طيلة أيام الجمع وغيرها من الأيام عن غضب الشعب العراقي ولم تخل من قصص صراع الإرادات والتجاذبات السياسية، بين الإرادة الشعبية وقوى الاحتلال، بين المتظاهرين احتجاجا ضد الاحتلال وجرائمه وبين المشاركين مع الاحتلال والمناكفين للتابعين له، وبين الراقصين على كل الألحان، الرافضة للاحتلال أو المحتمية به، المقاومة له والمنفذة لمشاريعه، والمتقلبة في تصريحاتها وخطاباتها الملائمة لما يناسبها من أوقات. وقد كشف السفير الأمريكي ببغداد في جولاته ولقاءاته عنها، وليس آخرها تصريحاته ضد قوى سياسية مهمة في المقاومة السياسية

للاحتلال. وهي في كل الأحوال مساع ليست خالية من مناورات الاحتلال ورغباته في التخطيط لما بعد الاتفاقيات الموقعة بين بغداد وواشنطن، ولبقاء قواعد عسكرية ومرتزقة مدنيين، ولرسم خارطة المنطقة الإستراتيجية وفق مفاهيم الاستعمار الجديد.

ليس ما تقوم به السفارة الأمريكية وزوارها العلنيون والسريون، من مسؤولين رسميين أو نواب وشيوخ أو حتى مراسلين لوسائل إعلام ومنظمات مجتمع مدني خاليا من الحقد على ساحة التحرير وما ترمز له في تاريخها وتاريخ الصراع العراقي مع الاستعمار الامبريالي ورموزه السياسية في العراق. وما يقوم به كل سفير أمريكي في العراق، منذ الاحتلال والى اليوم، (جرى تبدله بمعدل سفير جديد كل عامين)، يثبت دور الاحتلال وخططه الاستعمارية في الهيمنة على الثروات المادية والبشرية في العراق وارتكاب كل الجرائم والفظائع التي سجلت عليه واعترف بقسم منها رسميا وتهرب من الكثير منها لأسباب معروفة، من بينها تناقضات سياسة الاحتلال في ادعاءات شعارات الحرية

والديمقراطية التي شوهها وتطبيقاته العملية في صمته أو حثه على قوانين المنع والاعتقال والسجون والإرهاب والتعذيب وغيرها، وسعيه للدفاع عن مصالحه الإستراتيجية وما يهمه منها دون أي اعتبار لحقوق الشعب ومطالباته. وما يحصل في ساحة التحرير إشارات معلنة عما ينوي المحتل ان يقوم به في العراق وغيره.

ساحة التحرير العراقية تفضح سياسات الاحتلال والاستعمار الامبريالي وتعطي نموذجا واضحا لجرائم الاحتلال والغزو والتدخل في البلدان التي تبتلي شعوبها به.

2011/7/2

المشهد السياسي في سوريا: لا مفر

بعد الحدث التاريخي للشاب محمد البوعزيزي اهتزت أعمدة عديدة في الأوضاع العربية، لم يعد بالإمكان البقاء على الحال نفسه. وأصبح التغيير مخرجا لابد منه، فلا يمكن العودة إلى ما كان أو ما انتهى مفعوله. العالم العربي شهد ما حصل في تونس ومصر وما تلاه يقترب منه ولم يعد الصمت أو الانتظار ممكنا. وقد حصل هذا في غير بلد ومنها سوريا التي تشهد مثل غيرها من البلدان العربية انتفاضة شعبية متنامية، تتشابه في الكثير من سماتها التي انطلقت بها أو العوامل المحركة لها. ولكنها قد تختلف ببعض ما ميز سوريا عنها وجعل النظر لها يتطلب الإمعان في تعريفها وتطوير الرؤية حولها. فهناك ما يختلف عما حصل في بلدان عربية اخرى وما هو مستنسخ منها. وتلعب العوامل الخارجية والداخلية فيها دورا بارزا، خصوصا حصولها بعد نجاح ثورتين في بلدين عربيين مهمين، تونس ومصر، وتعثر الثورة في بلدين آخرين، اليمن وليبيا، وخنق وغدر ثورة في البحرين التي

تختلف عن غيرها من حيث اختلاف نظامها السياسي عن البلدان الأخرى، وغيرها ممن يشهد تموجات في الفعل الانتفاضي، وأساليب معالجتها، وانتباه الغرب الاستعماري لمفاعيل الثورات العربية على الأرض والتخطيط على استيعابها ووضعها في إطار لا يهدده، وإشغالها بما يصب في خدمة مصالحه عبر ما اصطلح عليه بالثورة المضادة!..

استمرار الانتفاضة السورية وتوسعها وتطور شعاراتها تعبير عن حراك وطني متنام يطالب مثل غيره بالحرية والديمقراطية والعدالة والتنمية وما يضع الشعب السوري أسوة بغيره من الشعوب والبلدان، كما ان التضحيات التي تدفع فيها تعبر عن وعي الشعب ودوره في المساهمة في بناء نفسه ووطنه أيضا. وهي الحالة التي انتبهت لها دوائر أو عملت عليها، من الخارج والداخل. وليست مخفية أو سرية، وتحاول استثمارها لمآربها. من بينها تصريحات الإدارات الأمريكية والأوروبية، وخطابات زعيم جماعة الإخوان المسلمين (المقيم في الرياض) من اسطنبول، إلى

اجتماعات المعارضات أو من يسمون أنفسهم في أكثر من عاصمة، إلى ما صرح به معارضون معروفون من إغراءات المال والسلاح، إلى التحرك السياسي والمسلح في بعض المدن بأهداف مشابهة لما حصل في ليبيا مثلا أو ما ينتوي التماثل فيه، إلى مخيمات اللجوء والتشجيع عليها من أوساط رسمية أو موجهة بالريموت كونترول في تركيا ولبنان وغيرها.

مع ذلك فالأبرز في رسم ملامح المشهد السياسي في سوريا، التحركات الداخلية السياسية خصوصا والعلنية، رغم انعكاسات الكثير من المؤثرات الخارجية والداخلية عليها. فهناك التظاهرات والشعارات الاحتجاجية التي كسرت حواجز الخوف والرعب، وهناك النشاطات الرسمية والمواقف الأجنبية الداعمة لها أو للسلطات من جهة، وكذلك زيارات السفراء الغربيين إلى مدن معينة، وتهديدات حكوماتهم من جهة اخرى، كما حصل في حماه علنا وربما غيرها سريا أو بالواسطة وما شابهها، وإرسال بالونات الاختبار وجس النبض فيها لمحاولة توضيح ما يتستر طي المطلوب

من سوريا انجازه للدخول في الدائرة المرسومة غربيا من العالم العربي بعد الثورات الشعبية، والتي يراد حصرها في تسميتها بربيع عربي، وكأنها أول مرة أو أول حدث عربي، وكأن الدماء العربية التي أزهقت والتضحيات التي قدمت لم تكن في العناوين ذاتها والأهداف المنشودة نفسها. كما تبرز محاولات المزج بين الحالات كلها وتعميم الصورة على المشهد إعلاميا وسياسيا لأهداف مطلوبة.

لا يخفى ان وضع سوريا ومواقفها في علاقاتها الإستراتيجية مع المقاومة العربية ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار الغربي والصهيوني، ومع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يضعها في فوهة المدفع الصهيو امريكي خصوصا. ويقاتل هذا المدفع بكل السبل لفك هذه العرى بأي شكل، علنا أو سرا، وقد تكون تهديدات الإدارة الأمريكية عبر الجنرال كولن باول، حين كان وزيرا للخارجية، ليست بعيدة عن الذاكرة اليوم، وقد لا تكون الأولى وليست الأخيرة بالتأكيد. ومن يحاول النسيان يوهم نفسه، أو لا يريد ان

يتعلم من دروس التاريخ. وهذه مصيبة كبيرة في تكرار المآسي وتضييع الفرص، وكأن التجربة الكارثية في احتلال العراق وما يتعرض له الشعب الليبي اليوم ليس كافيا لمن يحاجج بعكس التيار، أو يركب الحصان بالاتجاه المعاكس ويتصور نفسه الصحيح وغيره بعيد عن الصورة. وتلك أيضا مأساة اخرى.

للأسف تمكنت المخططات الخارجية المعادية من التغلغل في الشؤون الداخلية العربية بأشكال علنية، كما في ليبيا واليمن، وبأشكال متعددة كما في تونس ومصر وسوريا، وغيرها، وللأسف ان دول الناتو تتصارع على اخذ ادوار لها في الشؤون العربية، بما فيها تركيا طبعا. تؤشر إلى ذلك النشاطات التركية وتوجهاتها الخطيرة على الأوضاع العربية في ليبيا وسوريا، مع تصاعد الهجمة الصهيو أمريكية على الثورات والانتفاضات العربية، تحت مسميات متعددة.

هنا تصبح تلك المحاولات في التداخل وتشويه الصورة، بين الانتفاضة الوطنية والعنف الدموي وبين التوجهات المعادية والحلول غير المبررة حالة سلبية

مضادة لمصالح الشعب السوري. ولكن انعقاد اجتماعات علنية للمعارضة الوطنية الداخلية، لأول مرة منذ عقود، ووقفات احتجاجية علنية، ومرورها بسلام في بعض الحالات، واحتكاكات وعنف بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين والمحتجين، واعتقال أعداد غير قليلة منهم، وسقوط شهداء، يبين ان الحراك الشعبي أوصل رسالته، وتبقى الأهمية منه في تنفيذ التوصيات التي خرجت بها الاجتماعات العلنية للمعارضة والسلطة، على السواء، وتوفير الأجواء للانتقال السلمي وضمان التحولات التي لا مفر منها في سوريا اليوم. فبعد دم البوعزيزي وخالد سعيد أصبح كل دم في أي مكان يأخذ مداه نحو التغيير، وبات الصراع مفتوحا وشاملا لكل الصعد التي تراكمت فيها العوامل والأسباب التي أدت إلى الانتفاضات والثورات. وتتحمل الأجيال الشابة من كل الفئات الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية إطلاق الشرارة وانجاز التغيير. في الوقت الذي تريد "أجيال أخرى" وتيارات معينة، وبدعم معروف ومتنوع من جهات خارجية، لا يهمها مصير البلاد والعباد بقدر مصالحها الآنية، ان

تنتقم وبكيد واضح مستفيدة من مجريات التغيير والنهوض العربي، واستثمار اللحظات الحرجة في حساباتها المعلومة.

المشهد الآن يتطلب وعيا حادا بالمصالح الوطنية والقومية والتطورات والأخطار الإستراتيجية، والعقلانية في حوارات واقعية لرسم منهج للتغيير، والعمل المخلص والصادق على وقف هدر الدم وإسكات رؤوس الفتنة ودعاتها وبياناتها المعبرة عنها وعن المكان الذي تصدر فيه أو الذي يدعمها، سواء كان قريبا أو بعيدا عن دمشق. ولا مفر من درء الأخطار وتحقيق إرادة الشعب وخياراته ووحدته الوطنية، ومواجهة التحديات والمخططات المرسومة، والعمل بكل الجهود لمستقبل الوطن.

2011/7/16

المشهد السياسي في السودان: عزف على أوتار التقسيم

هكذا جرى الأمر، تقسيم البلاد كما رسم له، تم تنفيذ حلقة أولى من سلسلة معلنة، حسب ظروف ومتغيرات التاريخ والواقع، وبمباركة رسمية أو "اضطرار" لها، من لدن إدارة الرئيس (الجنرال) عمر البشير وحزبه الإسلامي (معروفة جذوره وفرعه) المنشطر بينه وبين زعيمه الروحي حسن الترابي، مثلما اضطر، أو دُفع ليشارك في احتفالات انفصال جنوب بلاده باتفاقات مسبقة الصنع والإطارات والضغوط. فالسودان بلد شاسع المساحة وعديد الألوان العرقية والدينية، القومية والطائفية، والثروات التي كانت ومازالت موضع الطمع ومبعث المخططات التي تسعى إليها قوى الهيمنة للاستحواذ عليها واستغلالها. فهل يمكن ان تجري أو تنفذ تلك المخططات لولا توفر عوامل أو ذرائع داخلية وخارجية، محلية وأجنبية؟. حصيلتها ممارسة دورها فيما حصل ويحدث، بعد الذي جرى يوم 9 تموز/ يوليو 2011، من إقرار انفصال جنوب البلاد وإعلان دولة

جديدة ضمت مباشرة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وأقامت علاقات مباشرة مع الكيان الإسرائيلي، المغتصب للأرض العربية، والمكون للقاعدة الإستراتيجية المسلحة لقوى العدوان على الوطن العربي والمسلمين في العالم، من خلال احتلاله فلسطين وعمله على انتهاك القدس الشريف عاصمة لكيانه. فأين شعارات الترابي "الإسلامية" وهل القدس الشريف خارجها؟، وهو حليف رئيسي لقيادات الفصل والتقسيم، بادعاء المعارضة والمناكفة لحكم العسكر الذي جاء به إلى واجهة المشهد السياسي منذ أكثر من عقدين من الزمان، لم يزرع فيها شجرة مثمرة توحد البلاد وتكرم الإنسان دون تفريق أو تمييز أو تهميش أو طرد من سلة الرزق والغذاء العربية الإفريقية.

انتهى السودان إلى فصل جنوبه وتم القرار ولكن الخطر لم يبرحه، رغم غض النظر عن استمرار الرئيس السوداني طليقا، بتجميد مؤقت لحكم محكمة الجنايات الدولية ومطالبات مدعيها العام بإلقاء القبض عليه ومحاكمته على ما يسميه ببيانه باقترافه جرائم حرب في

دارفور. ودارفور قضية اخرى مثلها مثل جنوب كردفان، مثل منطقة ابيي، مثل شمال البلاد وشرقها، وباقي الخارطة الجغرافية المزركشة الألوان، والموزعة الأركان، والتي تطبخ المخططات لها بنار هادئة، مرة في واشنطن، وأخرى في تل أبيب وثالثة في الدوحة وغيرها بمال عربي ومشاركات متفرقة، أبرزها العربية، بمفردها دون أي اعتبار لما تسمى بالجامعة العربية للدول والحكومات المتفرجة على كل ما يحصل في هذا العالم العربي اليوم، ومن داخلها بإشارات باتت معلومة.

لعبت القوى السياسية السودانية أدوارا متناقضة في رسم المشهد السياسي اليوم في السودان، فكثرة تفرقها وارتهاناتها الخارجية وغياب الرؤية الإستراتيجية ومصداقية العمل المشترك والجدية في فهم ما يحاك لها ولبلادها وتمزق اصطفافاتها حول الحكم ومعارضته شوّه من صورتها وصورة البديل الواعي المتمكن من إدارة دفة الحكم والبلاد على أسس الدولة الموحدة والقادرة على جمع تنوعاتها الإثنية والدينية والسياسية

في بوتقتها الديمقراطية والمشتركة، حفاظا على وطنها وثرواته وشعبه وطاقاته الكبيرة. ولعل هيمنة "جماعة" واحدة بإيديولوجية الاستفراد ونبذ الآخر هي ابرز العوامل والمشاكل التي أدت إلى هذا المصير الخطير والتفتيت المتواصل على مختلف الصعد والمستويات. وتتحمل هذه الجماعة المتنفذة في الحكم حاليا مسؤولية ما آلت إليه الأمور في السودان وفي المشهد السياسي فيه، بحكم واقع حكمها منذ انقلابها في 30 حزيران/ يونيو 1989.

أسهمت سياسات الاستفراد والإصرار على فرض إيديولوجية الحكم على واقع السودان المنوع في خلق ظروف ودوافع ما حصل ويحصل لاحقا، ولعبت المناكفات السياسية بين القوى السياسية الفاعلة دورها في صناعة العملية السياسية التي وفرت عوامل الطرد وإبعاد الجذب بين القوى الاجتماعية والفئات والأقليات في السودان، وقدمت للضغوط الخارجية والاستعمارية ما تحتاجه من وقائع تمارس دورها وتخطط لها حسب مصالحها وسياساتها الامبريالية المعروفة في التقسيم

والتفتيت والهيمنة. الأمر الذي عكس بوضوح أزمات حادة في الحكم أولا وفي العلاقات السياسية بين القوى والأحزاب وبينها مجتمعة والمجتمع السوداني من جهة اخرى، وتاليا بين كل الأطراف هذه والقوى الامبريالية المتربصة للسودان الذي تريد. كما فعلت سنوات الاقتتال الأهلي والحروب والجبهات العسكرية بين أطراف الشعب السوداني دورها في تازيم المشهد السياسي والعزف فيه على أوتار التقسيم الاثني والديني وتمزيق البلاد.

هذه الصورة السوداوية للمشهد السياسي في السودان تتطلب الإسراع في اختيار الطريق الملائمة لمصالح الشعب السوداني وحركته الوطنية، والتخلص من أسباب التدهور التي طالت فترتها ووفرت للمخططات العدوانية، خصوصا الأمريكية والصهيونية، ظروف رسم خارطة السودان والتلاعب فيها كما هو معهود منها. ويتطلب الوضع الحالي بعد انفصال الجنوب وارتفاع رؤوس حروب أهلية في أكثر من منطقة داخل البلاد، وبداية التصريح والتهديد فيها الوصول إلى

قناعات التغيير الديمقراطي الضرورية لحل الأزمات المتراكمة ولم شمل الشعب في بلاده، الحرة المستقلة الديمقراطية، على أسس واضحة جامعة وقادرة على وضع السودان على سكة التحرر الحقيقي والخروج من نزعات التفرق والتقسيم، واستثمار ثرواته وطاقاته لخدمة مجموع أبنائه وقواه الوطنية الديمقراطية.

نموذج السودان مطروح أمام اختبار المشاريع الصهيو أمريكية في الامتداد في أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، وما كان من صور مريبة في الاحتفال في الانفصال وإبراز العلم الإسرائيلي والاعتراف به إلا بداية معبرة عن آفاق وأهداف خطيرة مبيتة لمن لا يصحو اليوم قبل ضحى الغد. وحينها لا يفيد ان يصلي الترابي أو البشير على أية قبلة في السودان الذي لا يعرف كم إضافة له أو تغيير في حروفه وتوجهاته، وأية أخطار فعلية تعم من ورائه، ليس عليه وحسب، وليس على الثورات الشعبية المشتعلة في العالم العربي فقط، وإنما سيُضرب به مثلا وعبرة.

2011/8/9

الثورات الشعبية والنظام السياسي في العالم العربي

قدمت الثورات الشعبية التي انطلقت في العالم العربي، من تونس ومصر إلى غيرها من البلدان العربية، صورة واضحة، عن أشكال النظام السياسي، من جهة، وطبيعة هذا النظام وتناقضاته والأسباب التي أدت إلى مآلاته، بأشكال متقاربة، من جهة اخرى. فقد رسمت بقلم عريض أوجه التشابه والخصوصية في كل صنف من الأنظمة السياسية، وبينها منفردة أيضا، فاضحة حقيقة كل نظام وأساليبه وصراعه مع مسمياته وإعلاناته عن نفسه وتمتعه بما يوفر حكم التاريخ عليه. فإذا فاجأت الثورات الشعبية العربية مَن انشغل في العمل السياسي والفكري العام فيها فأنها أعطت صورة متقاربة للأوضاع والعوامل المحركة لها والقادرة على الحكم على الوعي السياسي والثقافي بمجرياتها وضرورة الانتباه لجريانها كما النهر في الأرض الرخوة. ورسمت صورة بونارامية لطبيعة التحولات العربية والقوى التي أنجزتها والمؤثرات الفاعلة فيها والتدخلات الخارجية والإقليمية التي أسهمت هي

الأخرى في مسيرتها. وأدخلت الثورات الشعبية كل هذه الأمور في مقدمة المشهد السياسي العام، مانحة فرصة استقراء واضح، والاستفادة من الدروس والعبر بشكل سليم هذه المرة وعدم تفويت فرصتها بانتظار فرص اخرى. صحيح نجحت ثورتان في خلع رئيسين لجمهوريتين، لم تكونا في أول السلم المتوقع للتغيير والثورات بحكم ظروف وعوامل داخلية وخارجية لهما. وهما جمهوريتان متقدمتان في الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية ومتشابهان في الكثير من الاسباب التي أدت إلى الثورة عليهما. كذلك احتدام الصراع في بلدان أخرى وتمدد لهيب الانتفاضات والثورات ليعم العالم العربي، وان كان بدرجات وتموّجات، إلا ان ما بعد ذلك يتطلب التوقف والإمعان فيه والتفكير بصوت عال في السير الصائب في المهمات المطلوبة في كل حالة وتحول وتغيير. أصبح الحاصل من الثورات سمات التميز والتشابه بين الأنظمة الجمهورية والأخرى الملكية. وكذلك طرق معالجة الأزمات والأحداث في كل بلد ونظام من الصنفين القائمين في العالم العربي. ورغم هذا التمايز والتشابه أو الخصوصية والتباين لكل بلد عن

غيره إلا ان تطابقات واسعة جمعت بين البلدان والأنظمة في العالم العربي، وكأنها أوان مستطرقة، أو هي بالذات. أبرزها الاستبداد والفساد، والتسلط وتهميش التنمية وغياب العدالة والتشوهات في الإدارة والحكم والارتهانات بالخارج الذي لم يترك نفسه سائبا فيما يجري اليوم. وتصرف كل نظام بالعملية السياسية في البلد وكأنها إقطاعية خاصة وبجمود عقلي ملفت للانتباه. فقد دمرت الأنظمة العربية الحياة السياسية مشددة على غياب الحريات السياسية، مع محاولات تدجين الأحزاب السياسية المعارضة، التي قد تكون هي وراءها، أو تهميشها إلى درجة العنوان فقط دون ان تمارس أي دور حتى لخدمة النظام نفسه، أو الحاكم اختصارا، واستمرار التسلط لعقود متتالية بالأدوات نفسها والقوانين، وأبرزها قانون الطوارئ وإجراءات القمع والسجون والنفي والحرمان وتشويه دور أجهزة الأمن الوطنية وتحويلها إلى حارسة للحاكم وأسرته ومن يحيط به وليس للشعب والوطن. إضافة إلى الفساد الواسع في أجهزة الدولة، من القمة إلى القاعدة الإدارية، وانتهاك صارخ لقوانين الدولة وحقوق الإنسان، شمل

حتى مواد الدساتير التي وضعت في بعض البلدان لضبط العملية السياسية والتوازن في الاستقرار السياسي والبناء الوطني. وتسليم أكثر القطاعات الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية إلى فئات مقربة من الحاكم ومنحها كل الفرص للفساد والإثراء وجمع المليارات من الثروات الوطنية على حساب الإفقار العام للمجتمع. دون اخذ الاعتبار بالشرائح الواسعة والجديدة من الطبقات الشعبية والكادحة والمهمشة في المجتمعات العربية، والتي باتت وقود الثورات ومادتها الأساسية. خصوصا من الفئات العمرية الشابة من كل الطبقات الاجتماعية، المؤهلة أكاديميا والمعطلة عن المساهمة في العمل والإنتاج. وهي الشرائح الاجتماعية التي تزداد نسبتها في التركيب الاجتماعي في العالم العربي كل عام دون آفاق واضحة لها ولمستقبلها.

نظريا هناك اختلافات وفروق واسعة بين النظامين، الجمهوري والملكي، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، ولكن الثورات كشفت، في الواقع، ان هذه النظم في العالم العربي تتشابه كثيرا في طبيعة

السلطة فيها، لاسيما في احتكارها والجمود السياسي في قمتها والتناقضات بين الشعارات البراقة المرفوعة وتطبيقاتها العملية، ففصل السلطات وطبيعتها والدساتير والأحزاب السياسية والحريات العامة والعدالة والتنمية المستدامة لا تختلف فيها، أو تتباين حسب صنفها، وتضيف لها وسائل وأساليب اخرى تضعها في مكان لا يليق باسمها في المشهد السياسي والثقافي العام.

خلاصة الأمر، تحولت الحركة السياسية إلى عوائل سياسية تابعة للحاكم وسلطته وكذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إضافة إلى سجلات الانتهاكات للحقوق الإنسانية وقواعد العمل السياسي، وكذلك الاستئثار بالسلطة والثروات والرهان على الدعم والتدخل الخارجي على حساب الإرادة الوطنية والشعبية، وتحميل الشعوب مغبة السياسات الجشعة في مختلف الصعد وامتهان كرامة المواطن وعزته وتشويه ابسط مسلمات تعريف الدولة والسلطات في العصر الحديث.

بينت الثورات الشعبية ان غياب العقل والحوار بين الحاكم والمحكوم واستشراء الفساد والاستبداد وضعف التنمية المستدامة وعدم تمكين المواطن كانسان من اخذ دوره في وطنه وثرواته، هي من بين ابرز العوامل التي أدت إليها، وان الأيام حبلى بها وعلى العاقل ان يتعظ أو يرحل دون أسف عليه.

ملحق

حوار مع الكاتب والسياسي العراقي

الدكتور كاظم الموسوي

2011/ 02/ 16
أكد الكاتب والسياسي العراقي الدكتور كاظم الموسوي ان الاحتلال يعد جريمة قانونية وتاريخية وممارسة تكشف مدى جبروت الدول الرأسمالية الكبرى وجشعها وتجاوزها لكل الشعارات التي تدّعيها.

وأوضح الموسوي في الحوار الصحفي الذي أجراه معه الكاتب الصحافي جاسم الشمري (مراسل الهيئة نت - عمان) ان سنوات الاحتلال البغيض التي مرت على العراق كشفت الكثير من الكوارث والمآسي التي ما زال يعيشها أبناء هذا البلد الجريح ..مشيرا إلى ان الوثائق السرية لموقع ويكيليكس وما نشر من مذكرات للسياسيين والعسكريين الأمريكيين والبريطانيين، فضحت الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها الاحتلال السافر وعملاؤه خلال السنوات العجاف التي مرت على العراق..(...)
وفيما يأتي نص الحوار:

1- بعد هذه السنوات العجاف التي مرت على العراق وأهله منذ عام 2003 وحتى اليوم كيف تقرا المشهد العراقي حالياً؟

* المشهد السياسي العراقي بعد هذه السنوات العجاف مشهد مثقل بالأزمات وملتبس أيضا، رغم وضوح صراع الإرادات فيه بين احتلال أمريكي ومن يتبعه ويتحالف معه وبين شعب وقع تحت الاحتلال. والاحتلال اختلال لكل القيم والمعايير والمقاييس. وهو لم يتغير في طبيعته، الاحتلال .. احتلال أجنبي وبغيض ولا يوجد في التاريخ ما يغير من صورته الفعلية. الاحتلال جريمة قانونية وتاريخية وممارسة تكشف مدى جبروت الدول الرأسمالية الكبرى وجشعها وتجاوزها لكل الشعارات التي تدعيها. ومن خلال المتابعة اليومية لتلك السنوات تكشف الكثير من كوارثه وماسيه، وهي الصورة الحقيقية له. وللأسف مازال الاحتلال قائما في العراق، رغم ما يدعى من اتفاقيات وسحب جنود وانهزام حلفاء الإدارة الأمريكية عسكريا من ارض الرافدين. مذكرات السياسيين والعسكريين الأمريكيين والبريطانيين ووثائق الويكي ليكس فضحت

بصراحة وعلى المكشوف ما حصل في السنوات العجاف في العراق، وما عاناه الشعب العراقي منه. ولا أريد إعادة الوقائع المعروفة عن طبيعة الاحتلال وتداعياتها. وللأسف كل سنة تمر والأوضاع، إذا لم تذهب نحو الأسوأ فتتكرر، حتى على صعيد الأفراد والعملية السياسية وتداولاتها واستمرارها على أسسها الطائفية والاثنية التي أراد المحتل تكريسها، وظل المشهد السياسي في العراق يراوح مكانه منذ الغزو وما حصل فيه لم ينقله نحو حالات أفضل.

2- حتى اليوم يطبل ساسة الاحتلال الأمريكي ومعهم اغلب رجال العملية السياسية بأنهم جاؤوا من اجل نشر الديمقراطية في العراق فما هو تعليقكم على ذلك؟

* شر البلية ما يضحك، هذا ما ينطبق على مثل هذه الادعاءات الخادعة. عن أية ديمقراطية يتحدث هؤلاء الذين لو راجعت تصريحاتهم المباشرة وما يقولونه في لقاءاتهم الخاصة والعامة، لاسيما في فترات معينة، كما يسمونها بالانتخابات أو الاستفتاءات، وقبل وبعد صدور نتائجها، تكشف الخداع والدجل الذي يمارسون. كما أن الوقائع التي تجري اليوم في العراق تفضح مثل هذه الادعاءات. الديمقراطية ليست انتخابات فقط، وليست شعارات براقة. الديمقراطية مؤسسات وآليات، ممارسة وثقافة وتحولات ملموسة، وليست تقاسم وظائف على أسس الطوائف والاثنيات وتكريسها ونكران حقوق

المواطنة والإنسان والحريات العامة ، وباسمها يحصل النهب والفساد والاختلاس والاعتقالات والسجون والكذب والخداع. أما الإدارة الأمريكية فهي لا تحتاج إلى توصيف في خداعها وتشويهها لهذا الشعار في العراق والعالم العربي خصوصا. ويكفي تصريحاتها المخجلة عن شخصيات تعاونت معها في أوقات سابقة وعادت تدفع لهم الأموال وتعلن عنهم في برامج إعلامية مدفوعة الثمن مسبقا، بما يخدم مشروعها متناسية بياناتها عنهم. وهذا مؤشر صارخ على دجلها في مشروع نشر الديمقراطية في العراق أو محيطه.

3- هل تعتقد أن قوات الاحتلال سترحل في نهاية هذا العام بحسب ما تم الاتفاق عليه مع حكومة المنطقة الخضراء؟

* نعم.. حسب دراسات وتوصيات أمريكية، وظروف داخلية، تشير إلى رحيل قوات الاحتلال الأمريكي مثلما رحلت القوات الغازية الأخرى التي شاركتها الجريمة. والسؤال هنا: هل سينتهي الاحتلال؟ أتصور أن أشكال الاحتلال ليست فقط بالوجود العسكري المباشر. رغم أن الإدارة الأمريكية العسكرية رسمت لها وأعلنت مبكرا عن مخططات وخرائط لما يمكن اعتباره قواعد عسكرية إستراتيجية، في مناطق معينة، لها تأثيرات

إستراتيجية في الأمن القومي للمنطقة كلها، للعراق وجيرانه. وغيرت التسميات والمهمات. والسؤال الآخر لماذا سترحل القوات؟ وهل ترحل كلها أم تبقي عددا منها وتحت مسميات أخرى؟ لا أظن أنها ترحل لأنها وقعت اتفاقية، فحتى هذه الاتفاقية تتضمن بنودا حمالة أوجه، تعني ضمنيا إمكانية البقاء أو العودة حسب طلب الطرف الآخر، وهذا ما سبقه "مسؤولون" عراقيون في التصريح بضرورة التمديد إلى عام 2020 مثلا، لكن الانسحاب سيتم لأسباب كثيرة، منها طبعا حجم الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها قوات الاحتلال، وهذا ما صرح به علنا نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن مؤخرا في لقائه مع قيادات من حزبه الديمقراطي، وكذلك الاستقبال الصاخب الذي تعرض له تشيني ورامسفيلد في اجتماع رسمي لحزبهم الجمهوري. وكل هذا لا يهم كثيرا، فالنفوذ الأمريكي سيتواصل في العراق والمنطقة، وهو الأمر الأخطر، الذي ينبغي الانتباه له وإدراكه، والتصدي لتحديات وجوده بكل أشكالها، ومنها مخططاته في تربيع الدوائر الداخلية والعمل على حرف البوصلة الوطنية ضده إلى غيرها من الأهداف، ومساعيه للتغلغل السياسي والاقتصادي في فئات الشعب المختلفة وتصنيع قاعدته وتركيبه الاجتماعي.

4- هل تعتقد أن الاحتلال وأعوانه نجحوا في خلق فتنة طائفية بين "العشائر" العراقية ؟!

* كما تعرف، أن كل احتلال واستعمار يعتمد على قواعده الأساسية في التحكم في البلدان المحتلة، وأبرزها قاعدتان، الأولى: فرق تسد، وهي الحالة التي رأيناها بوضوح في الاحتلالين للعراق، البريطاني سابقا، والأمريكي حاليا. وللأسف نجح الاحتلال في الحالين في هذه القضية، واستثمرها في ظروف صعبة ومعقدة وتمكن من زرعها، بل زاد فيها التفرقة، إضافة إلى الفتنة.. والثانية: ما يطلق عليه "بالرتل الخامس"، أو أذناب الاستعمار، وأعوانه ومريديه ومروجي سياساته، وهؤلاء أصناف حرباويون، موجودون في كل زمان ومكان، وأحيانا يلبسون ثيابا أخرى ويدسون السم في العسل، كما يقال.. ولكن وعي الشعب العراقي وطبيعته المخالفة للفتنة والتفرقة فرض التغلب عليها واستعادة روحه الوطنية في تقليص أثارها وتداعياتها ومحاولات التخلص منها. لا يمكن إنكار سنوات سوداء من الحرب الداخلية تحت غطاءات طائفية أو مسمياتها، مرت على العراق وما زالت آثارها قائمة، في سياسة المحاصصات والتقسيمات الطائفية في العملية السياسية الأمريكية. والفتنة طاعون خطير، يترك سمومه زمنا ويتطلب دائما التنبه والتحذير منه والعمل بوعي وطني وإدراك موضوعي للتخلص منه. وكيف إذا صحبته خطط للتفرقة أيضا، والعدو لا يتفرج في كل الأحوال؟!، كما لا يمكن أن نغفل العوامل الذاتية، وتحمل المسؤولية بأي مقدار عنها، حيث لا ينجح العدو

دائما دون توفر القابلية الذاتية لقبول مخططاته بين فئات غاوية، محدودة الوعي وقصيرة النظر. هنا نجح العدو ولكن كما ذكرت الوعي الوطني أقوى من الفتنة!.

5- ما هو موقفكم من الفيدرالية؟

أورد باحثون وخبراء علوم سياسية تعريفات عدة لمفهوم الفيدرالية، تتقارب جميعها بالمعنى والمضمون، وترسم صورة مقبولة "لشكل الدولة التي تتصف بجملة من التنوع العرقي والتركيبة السياسية المتعددة الميول والاتجاهات المتعارضة، حيث ينبثق تحقق نظام الاتحاد الفيدرالي الذي يكفل التعايش الإنساني القائم على أسس الوحدة والتعاون والتوافق والهدف المشترك. فالفيدرالية في ابرز تعريفاتها، شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية. وهناك تعريف آخر يقول ان الفيدرالية: تعني المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة، وذلك من

خلال رابطة طوعية بين أمم وشعوب وأقوام، أو تكوينات بشرية من أصول قومية وعرقية مختلفة، أو لغات أو أديان أو ثقافات مختلفة وذلك في نظام اتحادي يوحد بين كيانات منفصلة في دولة واحدة أو نظام سياسي واحد – مع احتفاظ الكيانات المتحدة بهويتها الخاصة من حيث التكوين الاجتماعي، والحدود الجغرافية، واللغة والثقافة، والدين إلى جانب مشاركتها الفعالة في صياغة وصنع السياسات والقرارات، والقوانين الفيدرالية والمحلية – مع الالتزام بتطبيقها – وفق مبدأ الخيار الطوعي، ومبدأ الاتفاق على توزيع السلطات والصلاحيات والوظائف كوسيلة لتحقيق المصالح المشتركة، وللحفاظ على كيان الاتحاد. وفي تعريف آخر: الفيدرالية هي نظام قانوني يقوم على أساس قواعد دستورية واضحة تضمن العيش المشترك لمختلف القوميات والأديان والمذاهب والأطياف ضمن دولة واحدة تديرها المؤسسات الدستورية في دول القانون"..

وكذلك "الفيدرالية: نمط أو شكل من أشكال الأنظمة السياسية المعاصرة، وتعني وحدة مجموعة أقاليم أو ولايات أو جمهوريات (دويلات) في إطار الارتباط بنظام المركزية الاتحادية، مع التمتع بنوع خاص من الاستقلالية الذاتية لكل إقليم. فالنظام الفيدرالي يضمن للقوميات حق إدارة أمورها بنفسها، مع بقائها ضمن

دولة واحدة. والأقاليم أو الولايات المكونة للدولة الاتحادية تعتبر وحدات دستورية، لا وحدات إدارية كالمحافظات في الدولة الموحدة، ويكون لكل وحدة دستورية نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية".

كما ترى من حيث المبدأ ان كل هذه التعريفات مقبولة منطقيا، وقانونيا، وتتطلب توفر شروطها المذكورة في وضع العراق، ويمكن الأخذ بها إذا كانت الرغبات لها قائمة على المصالح العامة للشعب العراقي بكل مكوناته القومية والدينية، وباختياره وتوافقه العام، أما إذا استخدمت للنوايا الاستعمارية والمشاريع العدوانية فيبطل مسبقا الحديث عنها، لأنها تدخل في باب الفتنة والتفرقة والتمييز وانتهاك الحقوق والسقوط في خدمة الأعداء وغير ذلك. من هنا أرى ان المصطلح لا غبار عليه ويمكننا استخدامه في البحث السياسي والقانوني في العراق دون ان يحوّر أو يقلب مفهومه المذكور إلى مخططات التفتيت والتقسيم الصهيواستعمارية.

6- ما هي أسباب تأخر الثورة الشعبية في عموم العراق ضد النظام الحاكم على الرغم من انتشار الفساد والمحسوبية برأيكم؟ وما هي تداعيات الثورتين التونسية والمصرية على الشعب العراقي؟

* العراق اليوم تحت الاحتلال والوصاية الأمريكية (وكما تعرف ان الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة القرار في مجلس الأمن) وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأولويات الثورة الشعبية المطلوبة تختلف عما تحمله الكلمات من معان في هذا المضمار. ولابد ان تكون الثورة الشعبية هنا ضمن إطار التحرر الوطني أولا وتحقيق الأهداف التحررية كقضية مركزية، وبالتأكيد تتحمل المقاومة الوطنية طليعة هذه المسؤوليات، وبلا شك هي التي كبدت المحتل الخسائر المعروفة وأرغمته على التفكير في الرحيل المبكر عسكريا. أما إذا كنت تتناغم مع مجريات الثورتين في تونس ومصر، وهو سؤالك الآخر، فان تداعياتها لابد ان تترك لها موقعا في كل الشعوب التواقة إلى الحرية والكرامة والاستقلال والسيادة والديمقراطية والعدالة والاستفادة من الثروات والمشاركة في الحكم والبناء.

أما انكشاف حلقات الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة والخدمات فهي مفردات في حلقة من حلقات إدارة الاحتلال وسياسته في الإغراء والتوظيف لقاعدته الإدارية والسياسية والتعويض عن احتلاله المباشر العسكري وتغيير طبيعته إلى المدني والمنضبط تحت تسميات التعاون والتنسيق وتبادل الخدمات والتخادم الوظيفي. وإذا عدنا إلى تحليل الأسباب في التأخر فلابد من الخوض فيها إلى ما قبل الاحتلال الحالي، وتدمير

الحياة السياسية من قبل الدكتاتورية وممارساتها القمعية والعنفية والاستبداد وغيرها من سماتها، مع سنوات الحصار الجائر والتواطؤ الخارجي معها، إضافة إلى الاحتلال نفسه والقوى المرتهنة به التي جاءت معه، كل هذه الأسباب والعوامل لعبت دورها في التأخير، إلا ان الثورات الشعبية، كما علمتنا تجربتا الثورتين في تونس ومصر، تتراكم فيها العوامل وتنفجر عند وصول اللحظة التاريخية المناسبة لها، بتنوع حواملها ووقودها الثوري وحسب الظروف وموازين القوى، ولا يتكهن بتوقيتاتها.

بخصوص تداعيات الثورتين التونسية والمصرية على الشعب العراقي، فلا اشك ان شعبنا فرح جدا بهما وتمنى علنا أو سرا، ان يكون السبّاق تاريخيا في مثل هذه المهمات، وقد يحز في نفسه انه أضاع منه فرصته في التخلص من الدكتاتورية بأيديه وليس بالدبابات الأجنبية والقبول بحكم بول بريمر ومخلفاته. وفي كل الأحوال، لابد ان تترك رياح التغيير في تونس ومصر آثارها وتفاعلاتها على الشعب العراقي. وكذلك على جميع القوى السياسية ان تراجع نفسها وتقرأ يوميات الثورتين وتداعياتها وتعيد النظر بخطابها وأهدافها العملية وحتى السبل التي تناضل بها في سبيل ذلك وانجاز المهمات الوطنية التحررية المطلوبة.

7- ما هو تقييمكم للدور العربي بخصوص ما وقع على العراق بعد عام2003؟

* يحزنني القول ان الدور العربي عموما كان من أسوأ الأدوار تاريخيا وقوميا في الموقف من الغزو والاحتلال وهو الأمر الذي لا يغفره التاريخ للسلطات العربية التي شاركت ومازالت في تدمير العراق، سواء في دعم المجهود الحربي وتسهيل مهمات الغزو أو التسليح والتبرع بتوفير الإمكانات والأموال. وقد تكون من أسباب الثورة في بعض البلدان العربية موقف تلك الحكومات من العراق والقضية الفلسطينية. ولاشك ان الذين دعموا الغزو والاحتلال ندموا أو خابت ظنونهم وقالوا أقوالا معبرة فضحت جرائم مشاركتهم فيما حصل في العراق قبل وبعد عام 2003. لابد هنا من الإشارة إلى ان الشعوب العربية مسؤولة أمام التاريخ، رغم معرفة مشاعرها وتوجهاتها الحقيقية، عن تلك الجريمة التي ارتكبت في احتلال العراق، بالقدر الذي يعنيها في تأييد أو الصمت على استمرار حكوماتها ودورها فيها.

لا يمكن ان نكذب أعيننا وكل الوقائع والوثائق شاهدة، عن انطلاق الطائرات الحربية والصواريخ التي قصفت بغداد، والدبابات التي دنست ارض السواد، والتصريحات التي مهدت الطريق أمام جحافل الشر

و"العلوج" . ما وقع عام 2003 جريمة دولية مازالت لجان التحقيق الدولية والغربية تعقد لها وستتواصل أيضا ولكن لابد ان تقوم أمثالها بإرادة عراقية بعد التحرير للاقتصاص ومحاكمة المجرمين وتعويض شعبنا عما لحق به جراءها.

وأعود وأقول من تداعيات ثورتي تونس ومصر هو ضياع هذه الفرصة على الشعب العراقي حينها، واخذ روح المبادرة والسبق في صنع ملحمته التاريخية. ان انتصار ثورتي تونس ومصر تلهم كل الشعوب في أساليبها ونتائجها وتحث على الإبداع في تطوير الانتفاضات والثورة الشعبية في كل البلدان التي لا تختلف في واقعها عما كان في مصر وتونس وغيرها.

8- هل تعتقد وكما يقول البعض إن المقاومة العراقية قد انتهت وخصوصا بعد الانتخابات النيابية الأخيرة؟

* من يقول ذلك يستهين بالشعب العراقي، أو لا يعرفه فعلا. المقاومة عموما وعلى مر التاريخ تمر بفترات مد وجزر، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف والإمكانات والوضع الجغراسياسي للبلد وطبيعة الأعداء فيه، وكذلك طبيعة المقاومة ووسائلها وأساليبها. ولذلك لا يمكن القول إن المقاومة العراقية انتهت والاحتلال

مازال قائما. حتى المجرم بوش الثاني قال للصحافة الفرنسية لو احتلت أمريكا لقاومت المحتلين، فكيف بالشعب العراقي؟. ثم أن أساليب المقاومة متنوعة ومتعددة وتأخذ أشكالا كثيرة، حتى الصمت في ظروف معينة نوع من المقاومة. ألا تتذكر قصة (صمت البحر) للروائي الفرنسي فيركور؟، قصة من أدب المقاومة الفرنسية التي طبعت ووزعت سرا تحت الاحتلال النازي لفرنسا، وتتلخص بالصمت فقط في مقاومة الضابط المحتل.. وهنا لابد من الفصل التام بين ما تدعيه وتعلنه وتوظف له آلة الإعلام الغربي وأتباعه في وصم المقاومة بما تقوم به فرق الموت التي زرعها السفير الأمريكي حينها في العراق جون نغروبونتي ومرتزقة شركة البلاك ووتر وأخواتها، وباقي الأجهزة المخابراتية الصهيونية وحلفائها، ومن يحميهم ويوفر لهم جرائمهم لخلط الأوراق والانقضاض على قوى المقاومة الوطنية الحقيقية.

المقاومة ضد الاحتلال والاستبداد مشروعة وأعمالها واضحة ونتائجها في العراق ملموسة في انسحاب القوات الأمريكية العسكرية والخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي تكبدتها. ولابد أن تتواصل المقاومة بكل الوسائل والأشكال حتى التحرير الكامل.

9 ـ ما هو مستقبل العراق برأيكم، هناك من يرى أن العراق ربما يسر لا قدر الله إلى حرب أهلية، هل أنت تعتقد ذلك؟ وما هو برأيكم الحل الأمثل للخروج بالعراق إلى بر الأمان؟.

مستقبل العراق بيد أبنائه، لا يرسم مستقبل الوطن إلا المخلصون له من شبابه وشاباته، من كل أجياله التي تحلم بشمس عراقية تشرق في ربوعه، وتشع على جباله وسهوله، ووديانه وبساتين نخيله وبرتقاله، في جامعاته ومعاهده ومدارسه، في مصانعه وحقوله، فوق قباب ومنائر ومآذن مساجده وجوامعه وحسينياته، ومراقد أئمته وعلمائه. والذين لا يحبون العراق يرسمون له سيناريوهات مختلفة منها ما سميته أو يسمونه بالحرب الأهلية. أتصور أنها مرت على العراق وتخلص الشعب منها الآن، والعودة إليها تعني أن الشعب لم يستوعب دروسها ولم يعرف مخططيها ودعاتها ومن الذي استفاد ويستفيد دائما منها. وللطريفة المضحكة أن اغلب الناشطين في العملية السياسية الأمريكية الذين هددوا بها قبل ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة نسوها حين وعدوا بحصص لهم من كعكة العراق العصية على الهضم لمن لا يفكر بالعراق ولا يرتوي من مياهه بنوايا خالصة.

لقد جربت الإدارة الأمريكية حكم العراق منذ غزوه والى الآن، وتفننت بالخداع على الشعب العراقي بما

سمته بالانتخابات، وتشكلت حكومات وتسميات متعددة لها، وتراقص المشاركون في العملية السياسية الأمريكية طربا وفرحا وما زال جو بايدن يتحكم في شؤون العراق وينسل إليه كلما تتعقد قضاياه، كما تبدل خمسة سفراء أمريكان وبطانتهم الآلاف من الأجهزة المخابراتية المتعددة الجنسيات الذين يقررون عمليته، وبالأخير لم يحققوا أية منفعة حقيقة للشعب العراقي، حتى الشعارات الكثيرة التي رفعوها تخلوا عنها، الديمقراطية والحرية والاستقلال وغيرها. أسالك هل يمكنك أن تقول لي كم مدرسة أو مستشفى بنيت في العراق طيلة هذه الفترة؟ كم شارعا عبد وكم قرية وصلتها الكهرباء وبنيت فيها الخدمات الأخرى؟ ستقول لي العاصمة تشكو من انقطاع الكهرباء.. فكيف ستصل إلى القرى.. اجل.. هنا السؤال الفعلي، حين تقيّم عملا وترى أن الكهرباء تقطع بهذا الشكل يوميا ولا تتوفر بشكل اعتيادي يعني هذا الكثير في فهم الإدارة وخططها لبناء البلاد واستثمار ثرواته في تحقيق الخدمات الأساسية وبنيتها التنموية الأخرى. ولعل وضع العراق في تقارير المنظمات الدولية: الشفافية ومكافحة الفساد والعفو ومراقبة حقوق الإنسان وغيرها يفضح مسؤولية من يحكم العراق ومن يكشف صراحة فشله في الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتمكين المرأة من المشاركة الفعلية وتوسيع نشر المعرفة وبناء القواعد الأساسية للتطور الصحيح للبلاد. بدون الكهرباء والتصنيع

والزراعة والتعليم تنمو البطالة وتتعقد الحياة وتزداد صعوبات العيش وتستشري الانتهاكات البشعة للحقوق والكرامة والحريات العامة.

الحل الأمثل للعراق بعد تجربة السنوات الماضية هو في إعادة بناء الدولة على أسس سليمة، بعد إنهاء الاحتلال كليا، واحترام إرادة الشعب في خياراته وفي فصل السلطات وتحقيق الحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

10 - هل تعتقد أن القوى الوطنية قد نجحت في مشروعها المناهض للاحتلال أم أن هنالك ثغرات في هذا المشروع وهل يمكنكم تحديدها؟

* بالتأكيد نجحت القوى الوطنية المناهضة للاحتلال في بداياتها وما حصل لقوات الاحتلال من هزائم فعلية وانسحابات سريعة ومحاولات تخطيط استبدال وجودها وعمليتها ومشاريعها، كل هذا تحقق بسبب مقاومة القوى الوطنية المناهضة للاحتلال، وما زالت هذه القوى تشكل شوكة في عيون قوى الاحتلال، ولكنها كما قلنا سابقا لم تستمر في زخم العمليات مثلما كانت، وتعرضت هذه القوى هي الأخرى إلى ما تعيشه العملية السياسية من تلكآت وثغرات، كما سميتها، والأسباب كثيرة ومتنوعة. وأبرزها غياب العمل المشترك

وضعف التنسيق المنظم وغربة التعالي على التصرفات الفردية وإشكاليات التزعم والاستفراد وعدم استخلاص الدروس من التجارب وعبر التاريخ. ولكن رغم ذلك فان الأجواء اليوم تدعو من جديد إلى العمل بروح انتصارات ثورات تونس ومصر وما سيلحقهما، ولاسيما بعد انسحاب قوات الاحتلال العسكرية، والهزائم الأمريكية في أكثر من مكان.

11 - ماذا تقول للمقاومة العراقية وللشعب العراقي؟

بعد تجربة ثورتي تونس ومصر ودروسهما المهمة وعبرهما والإمكانات الكامنة في الشعوب يصبح أي قول دعوة صريحة ومفتوحة إلى قراءة دقيقة وموضوعية لهما والاستفادة منهما عمليا في تحليل الواقع الملموس والأهداف الملموسة. إن طاقات الشعوب كبيرة وان الظلم والضيم والاضطهاد والفساد والقمع والحرمان والبطالة والأمية والجوع والخراب العام وغيرها من الجرائم التي ترتكبها الدكتاتوريات تهيئ في الوقت نفسه ظروف التغيير والثورة، لاسيما وقد تنوعت الوسائل المحرضة والمنظمة وتوفرت إمكانات كثيرة وعوامل عديدة إضافية على ما سبق للثورة. والشعب العراقي لا يختلف عن هذه الشعوب وما يعيشه اليوم تحت الاحتلال يتطلب منه الكثير.

المؤلف في سطور:



- ولد في العراق وعاش ويعيش أكثر من نصف عمره في المنافي.
- كاتب صحفي حر، يكتب وينشر في عدد من الصحف والمواقع العربية.
- أكمل دراسته الجامعية في بغداد، وموسكو وصوفيا، حاصل على دكتوراه فلسفة في التاريخ.

- ترأس تحرير مجلة الجسر الثقافية الشهرية في السويد للسنوات 1994 – 1999

- أسس وأدار المركز الثقافي العربي بالسويد لسنوات 1995-1999.

- درّس في المعاهد السويدية وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن.

- عمل باحثاً في مركز الدراسات الفلسطينية – دمشق، وجامعة الدول العربية، ورئيس التحرير التنفيذي لموقع الكتروني لصحيفة عربية - لندن.

- اعد برامج ثقافية وحرر في محطات تلفزيون عربية.

صدرت للمؤلف الكتب التالية:

* العراق: صفحات من التاريخ السياسي، ط1 السويد 1992، ط2 دمشق 1998، ط3 القاهرة 2007.

* فن الانتفاضة... السويد 1994.

* الحركة العمالية في العراق، بيروت 1996.

* الجبال، يوميات نصير في كردستان، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1996.

* لا للحرب، خطط الغزو من اجل النفط والإمبراطورية.. دار نينوى، دمشق 2004.

* ما يبقى .. صور وكتب، دار العلوم، الجزائر 2005.

* لا للاحتلال.. إسقاط التمثال وسقوط المثال، دار التكوين، دمشق 2005.

* واشنطن – لندن: احتلال بغداد، دار التكوين، دمشق 2007.

* بشت آشان.. فصيل الإعلام، دار خطوات، دمشق 2007.

* العراق، صراع الإرادات، دار التكوين، دمشق 2009.

* المطرقة والمنجل في العراق، دار الفارابي، بيروت 2011/2010.

المحتويات

هذا الكتاب

تضمن مقالات كتبت قبل اندلاع الثورات الشعبية العربية في أكثر من بلد عربي وبعده طبعا. وبديهي طرح آراء وأفكارا لإرهاصات التحول والتغيير، ونقل عن مخاض الصراعات في فئات وطبقات المجتمعات العربية، وعوامل الانتفاضة والغضب الشعبي. كما عكس ما بشرت به الثورات وروح الغضب التي انتشرت وسط الجماهير العربية، ونضج الوعي السياسي والحراك الشعبي. لاسيما بعد انجاز مكسبها الأول والرئيس في إزاحة رأسي نظامين ديكتاتوريين في تونس ومصر، وهي مهمة كبيرة في حسابات التغيير والانتفاضة والثورة. والبقية تتوالى حسب ظروف ومتغيرات الأوضاع والتحديات التي تواجه منطقيا هذه التحولات الثورية وصعود أسهم الخيارات الشعبية ووهج الديمقراطية العربية من الداخل العربي وبإرادات عربية وتضحيات عربية ودماء زكية، دفعت ثمنا غاليا للحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والكرامة والمستقبل الأفضل.

مبادرة للرصد والتوثيق والشهادة للتاريخ العربي المعاصر، وللقراءة الهادئة لحاضر مفعم بالكثير، لزمن شعبي جديد.